

شرح الاحكام الشرعية

عبد العزيز بن غنيم

مختص



في الأخلاق الشخصية

تأليف

إبراهيم بن الأبياتي

مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

(الطبعة الأولى في شهر ذي القعدة سنة ١٣٢٦)

---

مطبعة الواعظ بشارع درب الجمايز بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم أن شرحت صدورنا للإسلام وشرعت لنا من الدين ما وصيت به رسلك الكرام ووقفتنا لفهم شريعة خير الانام ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله واصحابه ينابيع الحكم وهداة الأمم

﴿ اما بعد ﴾ فقد ظهر من اقبال الناس على كتاب ( شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ) ما دل على انه وفي الموضوع حقه بحشاوتبينا تا حتى لم يدع اقارئ مجالا لليت ولا لو ولكن لاشتغاله على كثير من البحث واقامة البرهان على الآراء المختلفة والمذاهب المتنوعة عسر على المحصلين من المتعلمين الوصول الى ما يرغبون من الاحكام من اقرب مثال في اقل زمن فرأيت ان ألخصه مقتصر ا على شرح المادة غير ناظر الى الخلاف ولا مطيل في البحث حرصا على زمن الطلبة وفائدتهم وازمعت ان ابقي الاصل على ما كان ملاحظا غرض من سمت بهم همتهم الى استطلاع الأقوال والآراء وزيادة العلم واتساع المادة

فصار الكتابان صنوين يستفيد منهما الصغير والكبير كل على قدر استطاعته ومبلغ همته فقلت مستعينا بالله شاكر له ما أولاه

## الجزء الاول

﴿ في الاحكام المختصة بذات الانسان ﴾

—————

### الكتاب الاول

﴿ في النكاح ﴾

—————

#### الباب الاول

﴿ في مقدمات النكاح ﴾

قال تعالى « ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها  
ويجعل بينكم مودة ورحمة » اشار سبحانه وتعالى الى نعمة الزواج الجليلة وأنه  
داعية التواد والترحم ومجلبة الالفة والوفاق لا داعية الخلاف والشقاق كما أشار  
إلى ان المرأة ليست كالمتاع تقصد لمجرد قضاء الشهوة وتطلب لغرض قضاء  
اللذة وإنما جعلت ليسكن اليها الرجل ويستأنس بها ويجد منها مسليا كروبه  
ومفرجا لخصومه ومعينا على تدبير منزله ومسكنه فيقوم لها بما تطلبه المعاشرة  
وتفرضه المؤازرة وتحتّمه الصداقة والمودة ثم مع ذلك يستمتع كل منهما  
بلا آخر ويقضى وطره

على ان الاستمتاع لا ينبغي ان يقصد منه مجرد قضاء تلك الشهوة  
البيعية فان ذلك من مقاصد المعجّزات بل يقصد منه ما قصده الشارع وهو

الولد والنسل قال تعالى « فالآن باشروهن وابتنوا ما كتب الله لكم » وقال عليه الصلاة والسلام « تناكحوا تناسلوا » وذلك ان الله سبحانه وتعالى خلق هذا العالم وقدر بقاءه الى اجل مسمى ولكن بقاءه الى ذلك الاجل الذي سماه وقدره يتوقف على بقاء النوع الانساني المتوقف على التناسل وذلك التناسل لا يتم ولا يفي بالغرض المقصود منه الا بعقد الزواج الشرعي وذلك امر بديهي الثبوت لا يحتاج الى البرهان . نعم ربما يقول قائل لو لم يكن هناك عقد زواج لحصل الازدواج بين الذكور والاناث بمقتضى الجبلة الخلقية اذ كل منهما تدعوه شهوته الى ذلك فيحصل التناسل بدون عقد الزواج . ولكن بالتأمل نعلم صواب ما قلناه وهو ان التناسل متوقف على عقد الزواج اذ لو تركت الناس عبيد شهواتهم تسوقهم الى ما تشاء لكان الغرض قضاءها للرجال والنساء فضلا عن جلب المنافع لمن أيضاً فيعلمان كل مافي وسعهم للحصول على الفائدة التي يقصدونها فيمنعن الحبل ليرغبين الرجال فيهن . بخلاف ما اذا حصل الازدواج بعقد وصار كل منهما مرتباً بقوانين هذا العقد قاصراً على صاحبه لا يتعداه الى غيره فلا يكون الغرض حينئذ مجرد قضاء الشهوة بل النسل الذي يبقى للانسان ذكرا في هذه الحياة الدنيا وأتى عاقل لا يرغب ذلك فلذا ترى المتزوج يتكدر اذا لم يولد له ولهذا لما قل النسل في بعض الامم المتعدنة بحشوا عن السبب فوجدوه ناشئاً من ازدواج الذكور والاناث بلا عقد وبما انه قد ثبت لك أن التناسل لا يتم الا بالزواج الشرعي فما نحن نبين لك ماهو الزواج فنقول

### ﴿ تعريف الزواج ﴾

الزواج شرعاً هو عقد يفيد حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من العقد عليها مانع شرعي . فإذا لم يفد العقد حل الاستمتاع فلا يكون عقداً شرعياً . فالعقد على المحارم كالأخت وعلى معتدة الغير مثلاً لا يوصف بذلك فلا يفيد حل الاستمتاع

وحيث أن إذا أراد الرجل أن يتزوج فلا يباح له أن يخطب أي امرأة كانت بل لا بد من النظر إلى من يريد خطبتها فإن كانت متصفة بما يمنع العقد عليها امتنع لأن الخطبة مقدمة للعقد فإذا كان العقد غير جائز تكون الخطبة عبثاً ويلزم العاقل صون أفعاله عن العبث . وإن لم يكن هناك مانع من العقد أقدم على الخطبة لأنها والحالة هذه تكون وسيلة إلى ما هو جائز فتفيد فائدتها وحيث أن تجوز خطبة المرأة الخالية عن نكاح وعدة - انظر مادة ( ١ )

فإن كانت المرأة متزوجة فلا تجوز خطبتها لعدم الفائدة . وكذا إذا كانت معتدة وهي الموجودة في الزمن الذي يعقب الفرقة بينها وبين زوجها بأي سبب كان فحتى كانت المرأة موجودة في هذا الزمن المقدّر شرعاً يقال لها معتدة . فإن كانت الفرقة بسبب الطلاق يقال لها معتدة لطلاق سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وسواء كان البائن بائناً بينونة صغرى أو كبرى . وإن كانت معتدة لموت الزوج يقال لها معتدة لوفاة . فالرجعي كأن يقول الرجل لزوجته المدخول بها أنت طالق أو مطلقة أو طالقك . والبائن بينونة صغرى كأن يقول لها أنت علي حرام أو أنت بائن . والبائن بينونة كبرى هو ما كان

### بالثلاث بأى لفظ كان

وحكم الطلاق الرجعى انه لا يزيل الملك ولا الحيل فيجوز للزوج مراجعتها مستقلاً مادامت في العدة بدون عقد ومهر جديدين رضيت أو لم ترض .  
وحكم الطلاق البائن بينونة صغرى زوال الملك لا الحيل فلا يجوز للزوج أن يعيدها اليه الا بعقد ومهر جديدين سواء كانت في العدة أو بعد انقضاءها بشرط رضاها بذلك ولكن لا يشترط ان تزوج بغيره قبل عودها اليه .  
وحكم الطلاق البائن بينونة كبرى زوال الملك والحل فلا يجوز للزوج ان يردها الى عصمته الا بعد أن تزوج بغيره ويدخل بها دخولا حقيقيا وتحصل الفرقة بينهما وتنقضى عدتها وسيأتى كل ذلك مفصلاً في محله

فالمعتدة لطلاق مطلقاً تحرم خطبتها تصريحاً وتعميماً . فالتصريح كأن يقول رجل مخاطباً لها اريد أن أتزوجك . والتعميم مثل ان يقول لها اريد التزوج بأمرأة دينة وهو يقصد بها . والمعتدة لو فاة تحرم خطبتها تصريحاً لا تعريضاً واذا لم تجز الخطبة التى هى طلب التزوج فلا يجوز العقد الذى هو التزوج فعلاً من باب اولى - انظر مادة ( ٢ )

ولما كان الغرض من عقد الزواج التماسل وتعاون الزوجين على مصالحهما داخل البيت وخارجه وذلك لا يكون الا بدوام العشرة بينهما ما عاشا ووجوه الالفة والمحبة بينهما ما دامت العشرة أباح الشارع للخاطب أن ينصر الخطوبة

---

( مادة ٢ ) تحرم خطبة المعتدة تصريحاً سواء كانت معتدة لطلاق رجعى أو بائن أو وفاة ويصح اظهار الرغبة تعريضاً للمعتدة الوفاة دون غيرها من المعتدات ولا يجوز العقد على واحدة منهن قبل انقضاء عدتها

وينظر الى وجهها وكفها لانه اذا تزوجها ولم يرها قبله فعند رؤيته لها ربما لا تحسن في عينه فاما أن يمسكها على كره منه وحينئذ تفوت مصالح الزواج وإما أن يفارقها وحينئذ تتضرر بذلك إذا الناس يذهبون في سبب الفراق مذاهب شتى وكل منها يكون منفراً عنها فيمتنعون عن تزوجها ويتضرر هو أيضاً بفرمه المهر بخلاف ما اذا رآها قبل الزواج فان حسنت في عينه أقدم على الزواج والا امتنع وهذا يحس به كل انسان رأى آخر أول نظرة فان إحدى المنزلتين تقع في قلبه . وليس هناك ضرر فيما لو امتنع لان مسألة الخطبة لم تشتهر مثل الزواج وسبب الامتناع هنا واحد فلا يساء الظن بها ولا ياحقها ضرر لانها اذا لم تحسن في عينه قد تحسن في عين الآخر كما هو معلوم

وكما يجوز للخاطب نظر المخطوبة يجوز للمخطوبة نظر الخاطب ايضاً لما ذكره في أولي منه بالحكم لانها اذا لم تحسن في عينه يمكن طلاقها واذا لم يحسن هو في عينها فلا يمكنها مفارقتها والى هذا كله يشير الحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبة حين خطب امرأة «أنظرت اليها قال لا فقال عليه الصلاة والسلام انظرا اليها فانه احرى أن يؤدم بينكما» وانما لم تبجح الشريعة معاشرتها قبل الزواج لمعرفة اخلاقها لان هذا يمكن معرفته من غيره ممن يجوز له معاشرتها ويشق للخاطب به بخلاف محبتها والميل اليها فانه لا يمكن قيام غيره مقامه . ومن هنا تعلم فساد ما يرمى به بعضهم الشريعة الإسلامية من عدم تجوزها ذلك للخاطب مع جوازها في الشرائع الاخرى كما هو الجاري ولو راجع هذا الشريعة الفراء كما يفرضه عليه الانتماء اليها لعلم بطلان ما يقول بالنص من الواضحة ولو اتبع الناس أمر شريعتهم لنجوا

مما يحل بهم فالعيب كل العيب إنما هو على من يدعى أنه منتم إلى الشريعة  
الاسلامية ولا يدري ما فيها أو يدريه ولا يعمل به اللهم ألهنا الصواب -  
انظر مادة ( ٣ )

ومتى حصلت الخطبة وأعقبها العقد الشرعي وهو الايجاب والقبول  
مستوفياً شرائطه فليس لكل منهما الرجوع عنه . أما إذا وُعد بتزويجها له في  
المستقبل ولو مع قراءة الفاتحة ولم يحصل العقد فهذا الوعد لا يكون زواجاً  
شرعياً . وحينئذ فللمخاطب الرجوع عن المخطوبة ولها أيضاً العدول عن خطبتها  
ولو بعد دفع الزوج المهر كله أو بعضه أو بعد ارسال هدية لها وقبولها منه إن  
كانت مكلفة أو قبول وليها إن كانت قاصرة . ويسترد ما دفعه من المهر إن كان  
موجوداً . فإن هلك أو استهلك رجع بقيمته إن كان قيمياً وبمثله إن كان مثلياً .  
وأما الهدايا فله استردادها إن كانت موجودة وإن هلكت أو استهلكت فلا  
رجوع له بعوضها . وستأتي مسألة الرجوع موضحة في مادة ( ١١٠ ) ومع هذا  
فلا حسن لكل منهما أن يتم ما حصل الوعد به وهو عقد الزواج إذا لم يكن  
هناك مانع قوي لأن الوفاء بالوعد يمدح عليه ويترتب على عدمه عدم وثوق  
الناس ببعضهم ببعض وفي ذلك من الاخلال بالمصالح وفوات الفرص مالا  
يخفى على اللبيب - ( انظر مادة ٤ )

( مادة ٣ ) يجوز للمخاطب أن يبصر المخطوبة وينظر إلى وجهها وكفيها  
( مادة ٤ ) الوعد بالنكاح في المستقبل وبمجرد قراءة الفاتحة بدون إجراء عقد  
شرعي بإيجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحاً  
وللمخاطب العدول عن خطبتها وللمخطوبة أيضاً رد المخاطب الموعد بتزويجها منه  
ولو بعد قبولها أو قبول وليها إن كانت قاصرة هدية المخاطب ودفعه المهر كله أو بعضه

## الباب الثاني

في شرائط النكاح وأركانها وأحكامه

الركن هو ما كان جزءاً من حقيقة الشيء . والشرط هو ما توقفت عليه صحة الشيء . ولكنه خارج عن حقيقته . والحكم هو الأثر المترتب على الشيء .

أركان الزواج

اعلم ان أركان الزواج اثنان أحدهما الإيجاب وثانيهما القبول . فالإيجاب هو ما صدر أولاً من كلام أحد العاقدين . والقبول هو ما صدر ثانياً من كلام العاقد الآخر . والعاقدان إما أن يكونا الزوجين ان كان كل منهما عاقلاً بالغاً ، أو وكيلهما ان كان كل من الزوجين متصفاً بالبلوغ والعقل أيضاً لأن الشخص ليس له أن يوكل غيره في شيء ، إلا اذا كان هو يملكه ، أو وليهما ان كان كل منهما ليس أهلاً للعقد ، أو أحد الزوجين مع ولي الآخر أو وكيله أو ولي أحدهما مع وكيل الآخر بلا فرق في كل هذه الصور بين ما اذا كان الموجب واحداً منهما والقابل هو الآخر . فاذا جرى العقد بين الزوجين وكان الموجب هو الرجل يقول مخاطباً لمن يريد تزوجها : تزوجتك ، فتقول : قبلت ، واذا كانت هي الموجبة تقول له : تزوجتك نفسي ، فيقول لها : رضيت أو قبلت أو أجزت . واذا جرى بين الوكيلين وكان الموجب وكيل الزوجة يقول مخاطباً لوكيل الزوج : زوجت موكلتي فلانة لموكلك فلان ، فيقول : قبلت .

زواجها لموكلى . وإذا كان الموجب وكيل الزوج يقول : زوجت موكلتك فلانة لموكلى فلان ، فيقول الآخر : قبلت أو رضيت مثلاً . وإذا جرى بين الوليين يقول ولي الزوجة مخاطباً لولي الزوج : زوجت بنتي فلانة من ابنك فلان ، فيقول : قبلت هذا الزواج . وقس على هذه الأمثلة ما إذا جرى العقد بين أحد الزوجين ووكيل الآخر أو ولي أحدهما ونفس الآخر أو ولي أحدهما ووكيل الآخر .

والإيجاب في الزواج يصح بلفظ التزويج والنكاح لأن كلا منهما صريح فيه . والقبول لا يشترط فيه لفظ مخصوص بل الشرط رضا الآخر بهذا الإيجاب . فإذا قال رجل لآخر زوجت ابنتي فلانة لابنك فلان وقال الآخر قبلت أو رضيت أو اجزت أو اطعت أو ما صنعت في محله صح . وكما يتعقد يهذين اللفظين يتعقد بكل لفظ وضع لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة والبيع لا الوصية والاجارة والاعارة - لأن الوصية موضوعة للتمليك بعد الوفاة والاجارة تفيد ملك المنفعة وكذا الاعارة وإن كانت الأولى بمعرض والثانية بغير عوض

ولا بد أن يكون لفظ الإيجاب والقبول بصيغة الماضي كزوجت أو وهبت أو ملكت مثلاً ، أو أحدهما للماضي والآخر للمستقبل لأن الزواج عقد وليس له لفظ يختص به بحسب الوضع فاستعمل لفظ ينبي عن الثبوت وهو الماضي دفعا للحاجة والانشاء يعرف بالشرع لا باللغة فكان ما ينبي عن الثبوت أولى من غيره لأن غرضهما الثبوت دون الوعد وهذا المعنى موجود أيضاً فيما إذا كان أحدهما ماضياً والآخر للمستقبل مثل أن يقول رجل لآخر

زَوْجَ بَنَاتِكَ فَلَانَةَ لَابَنِي ، فَيَقُولُ الْآخَرُ زَوْجَتِ . قَالَ أَوَّلُ الْإِجَابِ وَالثَّانِي قَبُولُ  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ زَوْجٌ تَوْكِيلٌ وَإِنَابَةٌ وَقَوْلُ الْآخَرِ امْتِثَالٌ لَأَمْرِهِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ الزَّوْاجُ  
لَأَنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الزَّوْاجِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِ  
مَادَّةِ ( ١٣٧ ) - انْظُرْ مَادَّةَ ( ٥ )

### ❦ شروط الزواج ❦

شروط الزواج تنقسم إلى قسمين شروط انعقاد وشروط صحة .  
فَشُرُوطُ الْإِنْعِقَادِ ثَلَاثَةٌ - الْأُولَى - اتِّحَادُ مَجْلِسِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَجْلِسُ  
الَّذِي صَدَرَ فِيهِ الْإِجَابُ هُوَ بِعَيْنِهِ الَّذِي صَدَرَ فِيهِ الْقَبُولُ . وَمَحَلُّ اشْتِرَاطِ هَذَا  
إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ حَاضِرِينَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي بَلَدٍ وَكَتَبَ  
إِلَى الْآخَرِ فِي بَلَدٍ آخَرَ جَوَابًا مُوجِبًا الزَّوْاجَ فَقَبُلَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ بِالشُّرُوطِ  
الآتِيَةِ فِي مَادَّةِ ( ٩ ) الْعَقْدِ الزَّوْاجِ

فَإِذَا لَمْ يَطَّلِ الْمَجْلِسُ بِأَنْ صَدَرَ الْقَبُولُ عَقِبَ الْإِجَابِ مِنْ غَيْرِ تَرَاحُفٍ فِيهَا .  
وَإِذَا تَأَخَّرَ الْقَبُولُ عَنِ الْإِجَابِ فَإِنْ كَانَ الْإِشْتَغَالُ مَدَّةَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا مُتَعَلِّقًا  
بِشَيْءٍ مِنْ عَقْدِ الزَّوْاجِ صَحَّ وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا عَنْهُ فَلَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ  
يَكُونُ الْقَابِلُ قَدْ اعْرَضَ عَنِ الْإِجَابِ فَيَبْطُلُ . فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَبُولُ بِخِلَافِ  
الْحَالَةِ الْأُولَى فَإِنَّ الْإِجَابَ لَمْ يَزَلْ مُوجُودًا إِذَا الْفَاصِلُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ فَكَأَنَّهُ مِنْ

---

( مَادَّةُ ٥ ) يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِالْإِجَابِ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ وَقَبُولِ مِنَ الْآخَرِ  
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ هُوَ الزَّوْجُ أَوْ وَلِيهِ أَوْ وَكِيلُهُ وَالْقَابِلُ هُوَ الزَّوْجَةُ  
أَوْ وَلِيهَا أَوْ وَكِيلُهَا إِنْ كَانَتْ مُكَافئةً أَوْ بِالْعَكْسِ

تمامه فيتعلق به القبول فيصح

الثاني - سماع كل من العاقدين كلام الآخر فان فهم كل منهما ما يقوله الآخر فيها . وان لم يفهم فان كان يعلم أنه يريد عقد الزواج بهذه العبارة صح أيضاً . وان لم يعلم فلا يصح . فاذا لقن رجل امرأة معنى زوجتك نفسى بالفارسية مثلاً وهي لا تفهمها وقالت اللفظ الذي لقنه لها فقبل فان كانت عالمة بأن الغرض مما تقول عقد الزواج صح والا فلا

الثالث - عدم مخالفة القبول للإيجاب سواء كانت تلك المخالفة في كل الإيجاب أو في بعضه فاذا قال رجل لا آخر زوجت ابنتى فلانة لا بئك فلان بمائة جنيه فقبل زواجها لابنه المعين بالمهر المسمى صح العقد لعدم المخالفة وأما اذا قبل زواج غير المسماة بأقل من المهر لغير ابنة المعين فلا يصح لمخالفة القبول لكل اجزاء الإيجاب . فاذا قبل زواجها لابنه بمهر أقل من المسمى فلا يصح أيضاً للمخالفة في بعض الإيجاب . ومثل هذا ما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك بمائة جنيه فقالت قبلت بمائة وخمسين أو أوجبت الزوجة بمائة وخمسين وقبل الزوج بمائة للمخالفة في المهر إلا اذا قبل الآخر بعد ذلك فان الثاني يعتبر موجباً ولاول قابلاً لرضاء بالزيادة أو النقص الذي حصلت فيه المخالفة — ومحل تأثير المخالفة على العقد اذا كانت لشرط بالنسبة للموجب كما علم من الامثلة المتقدمة اذ يريد من يدفع المهر النقص ويريد من يأخذه الزيادة فان كانت تخير كما اذا قبلت الزوجة في المثال المذكور بمائتين جنيهاً أو قبل الزوج في المثال المذكور بمائتين فلا تؤثر هذه المخالفة اذ يريد من يأخذ المهر النقص فيه ومن يدفعه الزيادة وهذا فيه منفعة للآخر وهذه الشروط في

الحقيقة للإيجاب والقبول كما هو ظاهر . انظر مادة ( ٦ )  
 وأما شروط الصحة فاثنتان — الأولى — أن تكون المرأة محلالة لمقد الزواج  
 أي غير محرمة على من يريد تزويجها وهذات في مادة ( ٢٠ ) — الثانية حضور  
 شاهدين بخلاف سائر العقود فانها تصبح بغير الاشهاد ولكن الا حسن الاشهاد  
 على كل عقد خوفا من انكار اخذ العاقدين ونخص عقد الزواج بالاشهاد لصحته  
 لقوله عليه الصلاة والسلام « لا نكاح الا بشهود »

ويشترط في الشاهدين الحرية والعقل والبلوغ لان كلاما من العبد والصبي  
 والمجنون ليس من أهل الولاية (والشهادة من الولاية لان فيها نفوذ قول الانسان  
 على الغير رضى أو لم يرض) وكل منهم لا ولاية له على نفسه فعلى غيره من باب  
 أولى . ويشترط أيضا اسلام الشاهدين في حالة ما اذا كان كل من الزوجين  
 مسلما فاذا كانا غير مسلمين أو كانت الزوجة غير مسلمة والزوج مسلما فلا يشترط  
 اسلام الشاهدين ولا يشترط وصف الذكورة فيصح بحضور رجل وامرأتين .  
 ويشترط في الشاهدين سماع كل قول العاقدين معا فان سمعا متفرقين بان  
 يحضر أحدهما العقد ثم غاب وأعيد بحضور الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد  
 فأعيد فسمعه الآخر دون الأول فلا يصح لانه في هذه الصور وجد عقدان  
 لم يحضر كل واحد منهما شاهدان . ويشترط أن يفهم الشاهد أن الغرض من  
 هذا الكلام عقد الزواج وحيث لا يصح الزواج بحضور الأصم ولا النائم لعدم

---

( مادة ٦ ) يشترط لعقد النكاح اتحاد مجلس الإيجاب والقبول اذا كان العاقدان  
 حاضرين وان طال من غير اشتغال بما يدل على الأغراض وسماع كل منهما كلام الآخر  
 وان لم يفهما معناه مع علمهما انه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة القول بالإيجاب

سماع كل منها ولا السكران الذي لا يعي ما يسمع ولا يذكره بعد افاقته فان وعاه حال سكره وتذكره بعد افاقته صح بحضوره

ومتى وجدت هذه الشروط في الشاهدين صح العقد ولو كانا أعميين أو فاسقين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما — انظر مادة (٧)

فقد علمت مما تقدم انه لا بد لصحة الزواج من حضور شاهدين فما يظهر في بعض الصور من صحته بحضور شاهد واحد مخالف للحقيقة اذ بأمران النظر يتبين وجود شاهدين فاذا كان لرجل بنت بالغة عاقلة وزوجها بأمرها ورضاها بحضور شاهد واحد سواء كان رجلاً أو امرأتين وكانت حاضرة بنفسها في مجلس العقد صح الزواج فيتوهم بادئ بدء أنه ليس هناك إلا شاهد واحد ولكن بالتأمل نجد أن هناك شاهدين لأن البنت متى كانت متصفة بالبلوغ والعقل فالحق في زواجها لنفسها لا لأبيها فالأب في هذه الحالة وكيل فتجعل البنت مباشرة للعقد لأن المجلس متحد فيبقى الأب الذي هو الوكيل سفيراً ومعبراً فيكون شاهداً مع الرجل فوجد شاهداً في هذه المسألة. فان كانت غائبة عن مجلس العقد فلا يصح لأن المجلس مختلف فلا يمكن أن يجعل مباشرة فلا ينتقل كلامه اليها فيبقى الرجل وحده شاهداً وبه لا ينعقد الزواج. والاصل في جنس

---

( مادة ٧ ) لا يصح عقد النكاح الا بحضور شاهدين حرين أو حرّين عاقلين بالغين مسلمين لنكاح مسلم مسلمة سامعين قول العاقلين مما فاهدين انه عقد نكاح ولو كانا أعميين أو فاسقين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما

والاصح لا يصلح شاهداً في النكاح ولا النائم ولا السكران الذي لا يعي ما يسمع ولا يذكره فلا ينعقد النكاح صحيحاً بحضورهم

هذه المسائل انه متى امكن مباشرة الموكل حقيقة يجعل مباشراً حكماً والا فلا .  
ولذا لو كان لرجل بنت صغيرة و وكل رجلا في زواجهما فزوجهما لرجل بحضور  
شاهد واحد فان كان الأب حاضرا في هذا المجلس صبح الزواج وان لم  
يكن حاضرا فلا يصح لان الوكيل في الزواج كما عرفت سفير ومعبّر ينقل  
عبارة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان العبارة تنتقل اليه  
وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كان غائبا لان المباشر  
مأخوذ في مفهومه الحضور

ومن هذا الجنس ما لو وكل رجلا في ان يزوجه امرأة فعقد الوكيل  
بحضرة رجل واحد او امرأتين فان كان الموكل حاضرا جاز العقد والا فلا .  
ومثله ما اذا وكلت امرأة رجلا في زواجهما فعقد عليها بحضرة رجل او امرأتين  
صبح العقد ان كانت حاضرة . وقس على هذا ما شبهه - انظر مادة (٨)

وقد عرفت من شرح مادة (٦) ان من شروط انعقاد الزواج اتحاد مجلس  
الايجاب والقبول اذا كان العاقدان حاضرين اى في مجلس واحد فان كان  
أحدهما غائبا عن الآخر سواء كان في بلد آخر او في البلد الذي هو فيه ولكن  
في محل آخر صبح عقد الزواج بالكتابة وان اختلف مجلس الايجاب والقبول  
فاذا كتب رجل لامرأة واتى بالايجاب في خطابه فعندما يلتمها الكتاب احضرت

( مادة ٨ ) اذا زوج الاب بنته البالغة العاقلة بامرها ورضاها وكانت حاضرة  
بنفسها في مجلس العقد صبح النكاح بمحضر شاهد واحد رجل او امرأتين  
وكذلك اذا امر الاب غيره ان يزوجه بنته الصغيرة فزوجهما بمحضر رجل او امرأتين  
والاب حاضرا بالمجلس صبح النكاح

الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت نفسي منه أو أمرت غيرها بقراءته وبعدها قالت زوجت نفسي منه أو بعد ما أحضرت الشهود قالت لهم فلان بعث الى بخطبتي فاشهدوا اني زوجت نفسي منه صحح الزواج وان كان مجلس الايجاب والقبول مختلفاً لانهما ليسا في مجلس واحد فاذا لم تقل بحضورتهم سوى زوجت نفسي من فلان فلا ينعقد لأن سماع الشطرين شرط لصحة الزواج وبأسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمع الشطرين بخلاف ما اذا لم يوجد واحد منهما ولذا قال بعض المحققين ان هذا الشرط الذي هو اتحاد مجلس الايجاب والقبول لا استثناء منه أصلاً حتى في مسألة الزواج بالكتابة لان سماع الشهود الكتاب سواء كان منها أو من غيرها أو التعبير عنه منها ايجاب فكانت الكتاب أوجب في هذا المجلس وفولها زوجت نفسي منه في هذا المجلس قبول وحينئذ فمجلسها متحد فلا استثناء . وهو حسن — انظر مادة ( ٩ )

وبما أن اللفظ أدل على مقصود كل شخص من غيره والمعقود عليه في الزواج أمر خطير فلا يُعدل عن اللفظ الى غيره الا لضرورة فاذا كان أحد المتعاقدين أخرس فلا يشترط اللفظ لأنه غير ممكن منه وحينئذ يصح زواجه بأشارته اذا كانت معلومة مؤدية الى فهم مقصوده — انظر مادة ( ١٠ )

فاذا وجد عقد الزواج مستوفياً شرائطه المتقدمة صحح ولا يحتاج الى

( مادة ٩ ) لا ينعقد النكاح بالكتابة اذا كان المتعاقبان حاضرين وينعقد بكتابة الغائب لمن يريد ان يتزوجها بشرط ان تقرأ او تقرأ الكتاب على الشاهدين وتسمعهما عبارته او تقول لهما فلان بعث الى بخطبتي وتشهدهما في المجلس انها زوجت نفسها منه ( مادة ١٠ ) ينعقد نكاح الاخرس بأشارته اذا كانت معلومة مؤدية الى فهم مقصوده

الخطبة ولا الى تسمية المهر لان الخطبة سنة فلا تتوقف صحة الزواج عليها ولا  
يتعين فيها لفظ مخصوص ولكن الا حسن الخطبة بما ورد ومنه :

« الحمد لله محمد ونستمع به ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات  
أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله  
وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله . يا أيها الناس اتقوا ربكم  
الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء  
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام لان الله كان عليكم رقيبا يا أيها الذين آمنوا  
اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله  
وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله  
فقد فاز فوزا عظيما »

وبما أن الخطبة ليست بشرط فكذلك تسمية المهر ليست بشرط في  
صحة العقد فيصح بدون تسمية المهر ومع نفيه أصلا كما اذا قال لما تزوجتني  
بدون مهر وقبلت فان العقد يصح ولكن يجب للزوجة مهر المثل  
الآتى بيانه في المادة (٧٧) لان الزواج عقد انضمام والتزويج واجب فليس الالزام جزاء  
في مفهومه فقيم بدونه فهو منصوص عليه ان المهر يرد منه التوالت والتمثيل والالزام جزاء  
دون المال فلا يشترط فيه ذكره — انظر المادة (١٨) :

وعقد الزواج إما أن يكون منجزاً أو معقلاً أي شرطاً أو غير شرط

( مادة ١١ ) ينقد النكاح صحيحاً بدون تسمية المهر ومع نفيه أصلاً وبالعقد  
يجب مهر المثل للمرأة

أو مضافا الى زمن مستقبل . فالمنجز هو ما صدر بصيغة مطلقة غير مقيدة بشيء . ما كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك فقالت قبلت وهذا كلام في صحته بعد استيفائه الشروط المتقدمة .

والمعلق على شرط هو ما عُلّق فيه مضمون جملة على مضمون جملة أخرى بأداة من أدوات التعليق كأن حضر ابني من سفره فقد زوجتك له فقد علق فيه مضمون جملة الجزاء وهو التزويج على مضمون جملة الشرط وهو حضور ابنه من السفر . وهذا فيه تفصيل وبيان أن مضمون فعل الشرط إما أن يكون كائناً أي محققاً وقت التكلم أو مستقبلاً محققاً أو معدوماً يتوقع وجوده فان كان محققاً وقت التكلم صح العقد مثال ذلك ما اذا خطب رجل بنتا لابنه فقال أبوها اني زوجتها من فلان فكذبه فقال أبوها ان لم أكن زوجتها لفلان فقد زوجتها لابنك فقبل أبو الولد ثم علم كذبه ففي هذا المثال مضمون فعل الشرط وهو عدم تزويج البنت لفلان الذي ادّعاه أبوها محقق في الماضي وحكم هذا الصحة

وان كان مستقبلاً محققاً كان العقد غير صحيح . مثاله اذا قال رجل لامرأة ان جاء الغد فقد تزوجتك فان عجز الغد وهو اليوم التالي ليومك الذي أنت فيه محقق وحكم هذا عدم الصحة

وان كان معدوماً يتوقع وجوده كما اذا قال ان رضى أبي تزوجتك وقبلت فان رضا الاب وقت هذا التكلم معدوم ويجوز رضاه وعدمه وحكم هذا أن العقد لا يصح أيضاً

والمقرون بالشرط هو ما صدر فيه الايجاب غير مقيد بشيء أولاً ثم

أعقب بشرط زائد عليه كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك بشرط أن لا أدفع لك مهراً فقبلت ففي هذا المثال صدر الإيجاب وهو قوله تزوجتك منجزاً في اول الامر ولكن أتى بعده الشرط وهو عدم المهر وهذا فيه تفصيل لأن الشرط إما أن يكون من مقتضيات العقد كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك بشرط أن أنفق عليك وإما أن لا يكون من مقتضياته كما اذا شرط في العقد عدم المهر ففي الاول يصح العقد والشرط وفي الثاني يصح العقد ويلغو الشرط ويجب مهر المثل وستأتى هذه المسألة مفصلة ان شاء الله تعالى في الباب الرابع في شروط المهر .

والمضاف الى زمن مستقبل هو ما لم يقصد حصوله الآن بل قصد حصوله بعد زمن معين كما اذا قال رجل لامرأة تزوجتك غداً أو بعد شهر فان غرضه أن الزوج لا يحصل في هذا الوقت وانما يحصل في الغد أو بعد شهر من تاريخه وهذا لا ينعقد ولو جاء الزمن المضاف اليه - انظر مادة (١٢) وزواج المتعة غير منعقد وصورته أن يقول ائتمتع بك كذا مدة بكذا من المال أو يقول خذي منى هذه العشرة لا تستمتع بك أياماً أو متعيني نفسك أياماً أو عشرة أيام أو لم يقل أياماً . وهذا العقد باطل وان حضره الشهود . وترتب على بطلانه أنه اذا مات أحدهما فلا يرثه الآخر لان التوارث انما يكون بالعقد الصحيح .

---

( مادة ١٢ ) لا ينعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن أو حادثة غير محققة الحصول ولا يبطل النكاح المقرن بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونة كما اذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح

ومثل زواج المتعة الزوج المؤقت بوقت كما إذا قال رجل لامرأة  
تزوجتك شهراً أو ستة شهور أو قصر الوقت أو طال

والفرق بين المتعة والزواج المؤقت أن المؤقت يكون بلفظ التزوج  
وفي المتعة بلفظ أمتع أو أستمتع . وقال صاحب الفتح الذي يظهر مع ذلك عدم  
اشتراط الشهود في المتعة وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها — انظر  
مادة (٢٣) و (٢٤)

وزواج الشغار صحيح وهو أن يزوج رجل موليته على أن يزوجه الآخر  
موليته ليكون بضع كل من المرأتين مهراً للآخرى سواء كانت المولية بنتاً أو  
أختاً أو غيرهما وهو موقوفه أن يقول رجل لا أعز زواجك بنتي على أن تزوجني  
بنتك ليكون بضع كل منهما مهراً للآخرى فإن قلنا الثاني على هذا الشرط كان  
هذا الزوجان صحيحاً ولكن يجب لكل من البنتين مهر مثلها على  
زوجها إلا أنها بما لا تصالح تصحيتة مهراً لها . فالحق ليس بطلب فوجب مهر  
الكل . والحاصل أن الشغار لا يقع ببلد شافعية إذا خلت عن السلطان والمراد  
هنا أن يكون المهر لأحد الزوجين الشرط كما أنها أخلايا . البضع عنه النظر مادة (٨٥)  
والبعض المقصود يثبت فيه خيار الرؤية وخيار الشرط . وخيار العيب . مثل  
البيع فإذا اشترى شخص من آخر شيئاً أو صحت له ولم يكن رداً قبل الشراء فعند

- ( مادة ١٣ ) لا ينفذ النكاح المؤقت على الصحيح كتنكاح المتعة  
( مادة ١٤ ) . تنكاح المتعة هو أن يقد الرجل عتداً على امرأة بلفظ المتعة وهو  
باطل لا ينفذ أصلاً هو أن يقد الرجل عتداً على امرأة بلفظ المتعة وهو  
( مادة ١٥ ) . تنكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين مهراً للآخرى  
ينفذ صحبها ويجب بالمقد مهر المثل لكل منهما

رؤيته له يخبر بين امضاء عقد البيع وفسخه . واذا اشترى شيئاً وجعل لنفسه  
 اختيار مدة ثلاثة أيام صح العقد والشرط وهو في المدة التي عينها مخير بين امضاء  
 البيع وفسخه . واذا اشترى شيئاً ووجد به عيباً لم يكن عالماً به قبل الشراء  
 ولم تحصل البراءة منه فله رده على البائع وأخذ ما دفعه من الثمن . وكل  
 من خيار الرؤية والعيب يثبت وان لم يشترط في العقد لان السبب في ثبوتهما  
 الرؤية والعيب فبقي وجد السبب وجد المسبب بخلاف خيار الشرط فانه لا  
 يثبت الا باشتراطه في العقد اذ لا يتأني وجود المسبب الذي هو الخيار الا  
 اذا وجد السبب وهو الشرط .

وبعض العقود لا تثبت فيه هذه الخيارات ومنها عقد الزواج فلذا تزوج  
 رجل امرأة ولم ير احدهما صاحبه قبل الزواج فليس لواحد منهما فسخ العقد  
 مدعيان ان له خيار الرؤية لان الشارع أباح لكل منهما نظر صاحبه قبل العقد  
 كما عرفته في شرح مادة ( ٣ ) فاذا لم يحصل كان التقصير من جهة كل منهما  
 فلا يثبت له الخيار ولانه يترتب على الفسخ ضرر لكل منهما واذا تزوج بها  
 واشترط احدهما الخيار لنفسه في مدة ثلاثة أيام صح العقد وبطل الشرط  
 فليس للمشرع له الخيار ان يفسخ العقد في المدة لان فائدة هذا الشرط ان  
 الانسان يختار ما هو الصالح له من الامرين ويمضيه فكان عليه ان يبحث قبل  
 اقدامه على العقد لان الفسخ هنا يترتب عليه ضرر بخلاف البيع .

واذا تزوجها واشترط الزوج في العقد شفهاها او بالكتابة جمال المرأة  
 او بكارتها او سلامتها من العيوب او اشترطت المرأة سلامتها من الامراض  
 والعيوب فالحق صحيح والشرط فاسد حتى اذا وجد احدهما صاحبه على

خلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ الزواج . وإنما يثبت الخيار للمرأة إذا وجدت زوجها مجبوراً أو خصياً أو عتيقاً . فالجبوب هو مقطوع الأعضاء المألومة . والخصي منزوع الخصيتين لا العضو المألوم . والمنين هو من لا يمكنه أن يصل إلى النساء عجزاً أو لا يريد من فتي وجدت المرأة زوجها متصفاً بأحدى هذه الصفات ثبت لها الخيار في فسخ النكاح فإن شاءت أقامت معه وإن شاءت رفعت الأمر للقاضي ليفرق بينهما كما سيأتي بيانه في مادة (٢٩٨) — انظر مادة (١٦)

### ﴿ أحكام الزواج ﴾

وأما أحكامه فهي المترتبة عليه عند حصوله إذ حكم كل عقد هو ما يترتب عليه فتي انعقد الزواج مستوفياً كل الشرائط المتقدمة ترتبت عليه الأحكام التي تناسبه وحينئذ تثبت الزوجية بين الرجل والمرأة ويلزم كلا منهما أحكامه سواء زُفَّت إليه الزوجة أو لم تزف فيترتب عليه المهر بالعقد ولو كان مجرداً عن الزفاف فإن سمياً مهراً وقت العقد وكانت التسمية صحيحة فهو الواجب وإن لم يسمياً أو سمياً مالا تصالح تسميته مهراً فالواجب عليه مهر المثل . وتلزمه نفقتها بأنواعها الثلاثة وهي الكسوة والسكنى والأكل على حسب حال الزوجين إلا إذا كانت ناشزة أي خارجة عن طاعته بغير حق أو كانت صغيرة بحيث تكون

( مادة ١٦ ) لا يثبت في النكاح خيار رؤية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سوا . جعل الخيار للزوج أو للزوجة . فإذا اشترط الزوج في العقد شفاهاً أو بالسكينة جمال المرأة أو بكارتها أو سلامتها من العيوب أو اشترطت المرأة سلامتها من الأمراض والعاهات فالعقد صحيح والشرط باطل حتى إذا وجد أحدهما صاحبه بخلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ النكاح وإنما يكون الخيار بشروطه للمرأة إذا وجدت زوجها عتيقاً أو نحوه

غير صالحة للوطء ولا للاستئناس بها في بيته فلا تلزمه النفقة

ويترتب عليه أيضا حل استمتاع كل منهما بالآخر بعد ان لم يكن جائزا قبل العقد وثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليها طاعته فيما هو مباح شرعا فان أمرها بما ليس كذلك كشرب الخمر أو ترك الصلاة أو الصوم مثلا فلا تجب عليها الطاعة بل الواجب مخالفته فيما ذكر وتقيده بملازمة بيته فلا تخرج بغير حق شرعي إلا بإذنه ولها الخروج بحق شرعي ولو أبى كالخروج لزيارة أبيها في كل اسبوع مرة وباقي المحارم في كل سنة مرة . ولا تمنعه من الاستمتاع بها بلا عذر شرعي فمعه يجب عليها المنع كما اذا كانت حائضا أو نفساء وكذا اذا لم يوفها بمعجل مهرها فلها منعه من ذلك لأنه اذا لم يتم بحقوقها فلها منعه من حقوقه . ويترتب عليه أيضا ثبوت حرمة المصاهرة وهي حرمة الزوجة على أصول الزوج وفروعه سواء دخل بها أو لم يدخل وحرمة أصول الزوجة على الزوج دخل أو لم يدخل وحرمة فروعهما عليه ان دخل بها . ويترتب عليه أيضا ثبوت الارث من الجانبين فاذا مات الرجل بعد العقد على المرأة أو ماتت هي ولو قبل الدخول ورث الحي منهما المتوفى — انظر مادة ( ١٧ )

( مادة ١٧ ) متى انعقد النكاح صحبها ثبتت الزوجية ولزم الزوج والزوجة أحكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة فيجب عليه بمجرد العقد مهر مثلها ان لم يكن سمي لها مهرا وتلزمه نفقة بانواعها ما لم تكن ناشزة أو صغيرة لا تطبق الوطء ولا يستأنس بها في بيته . وبحل استمتاع كل منهما بالآخر وثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليها طاعته فيما كان مباحا شرعا وتقيده بملازمة بيته ولا تخرج بغير حق شرعي إلا بإذنه ولا تمنعه من الاستمتاع بها بلا عذر شرعي بعد ايفائها بمعجل مهرها وثبت حرمة المصاهرة وثبت الارث من الجانبين الى غير ذلك من احكام النكاح

وهي العقد الزواج غير صحيح بأن فقد شرطاً من الشروط التي عرفتها  
 مما تقدم فلا تثبت الزوجية ولا تترتب عليه الأحكام فيلزمهما أن يفترقا لأن  
 كلا من المتعاقدين يجب عليه عدم الامضاء في العقد الفاسد فإذا لم يفترقا  
 وجب على القاضى التفريق بينهما لأنه نصب ناظراً للمصالح الدينية والدنيوية  
 ولا تثبت به حرمة المصاهرة فلا تحرم المرأة على أصول الرجل وفروعه ولا  
 تحرم عليه أصولها وفروعها ولكن محل عدم حرمة المصاهرة أن تركها أو فرق  
 القاضى بينهما قبل الوطء أو ما يقوم مقامه وهو اللمس والنظر بشهوة فإن  
 يحصل ما ذكر بعد واحد من هذه الأشياء ثبتت حرمة المصاهرة المتقدمة  
 كما ستعرفه في مادة ( ٢٤ ) ولا يتوارث به الزوجان فإذا مات أحدهما ولو  
 بعد الدخول فلا يرثه الآخر لأن التوارث إنما يكون بعد العقد الصحيح لا  
 الفاسد ولا يلزم الزوج المهر المسمى في العقد ولا مهر المثل إن لم تكن هناك  
 تسمية أن حصل التفريق قبل الوطء أو قبض البكارة إن كانت بكراً فإن كان  
 بعد واحد منهما لزمه مهر المثل لأن الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن عقر  
 (بالضم) وهو المهر أو عقر (بالتفتح) وهو الحد وقد اتفقتنا في لوجوه الشبهة  
 وهو العقد فيجب الاول — انظر مادة ( ١٨ )

---

( مادة ١٨ ) كل عقد نكاح لم تحضره الشهود أو فقد شرطاً آخر من شروط  
 الصحة فهو فاسد لا تترتب عليه أحكام النكاح ويجب التفريق بين الزوجين إن لم يفترقا  
 ولا تثبت به حرمة المصاهرة إذا وقع التفريق أو المتاركة قبل الوطء أو ما يقوم مقامه  
 ولا يتوارث فيه الزوجان وإذا لم يسم الزوج مهراً للمرأة وقت العقد فلا يلزمه مهر مثلها  
 إلا بعد أتيانها في القبل أو قبض بكارتها إن كانت بكراً

## الباب الثالث

( في موانع النكاح الشرعية وبيان المحلات والمحرمات من النساء )

لما كانت من بنات آدم من أخرجها الله تعالى عن محمية الزواج بالنسبة الى بعض بنى آدم سواء كان هذا الاخراج دائماً أو مؤقتاً بوقت مخصوص أفرد الفقهاء له باباً على حدته وبينوا فيه اسباب التحريم فتى وجد سبب منها حرم للتزوج ومتى انتفى السبب حل . ولكن لا يجوز للرجل أن يجمع في عصمته من المحلات ما شاء من العدد بل يقتصر على أربع نسوة في عصمته سواء كان تزوجهن في عقود متفرقة كما إذا تزوج كل شهر مثلاً واحدة أو في عقد واحد بأن وكل أربع نسوة رجلاً في أن يزوجهن لقول الله تعالى فقال هذا الوكيل للرجل زوجتك موكلاتي فلانة وفلانة الخ فقبل الرجل صبح هذا العقد بالنسبة الى الجميع اذا لم يكن متزوجاً بغيرهن . فقد حصل في هذا المثال تزوج أربع في عقد واحد ويمكنك الا تيان بعدة أمثلة

والدليل على أن الرجل لا يجوز له الا تزوج أربع قوله تعالى ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) والنص على العدد يمنع الزيادة عليه وهذا اذا كان الرجل حراً فلو كان رقيقاً فلا يجوز له الا تزوج اثنتين وهو قول سيدنا عمر وعلى وعبد الرحمن بن عوف لأن الرق منصف للنعمة فيتنصف العدد المباح للحر بالنسبة للزواج ومع هذا فالاحسن لمن خاف عدم العدل بين الزوجات أن لا يتزوج الا واحدة لقوله تعالى « فان خفتم أن

لا تعدلوا فواحدة» — انظر مادة ( ١٩ )

فتى كان هذا العدد بالنسبة للحر والعبد محلاً للعقد صحيح الزواج . وإن كان غير محل له بأن كانت المرأة محرمة على من يريد الزواج بها لاي سبب كان كان العقد فاسداً — انظر مادة ( ٢٠ )

واسباب تحريم المرأة على الرجل تنقسم الى قسمين مؤبدة ومؤقتة . فالمؤبدة تنحصر في ثلاثة أنواع : الاول المحرمات بسبب النسب . الثاني المحرمات بسبب المصاهرة ، الثالث المحرمات بسبب الرضاع . والمؤقتة تنحصر في خمسة انواع : النوع الاول حرمة الجمع بين المحارم ، الثاني حرمة الجمع بين الأجنبيات زيادة على الاربع ، الثالث عدم الدين الساموي ، الرابع التطليق ثلاثا ، الخامس تعلق حق الغير بزواج أو عدة — انظر مادة ( ٢١ )  
ولنذكر لك كلا منها على حدة فنقول

### — أسباب التحريم المؤبدة —

( المحرمات بسبب النسب )

يحرم بالنسب أنواع أربعة : الاول أصول الشخص ، الثاني فروعه ولو بعدت

( مادة ١٩ ) يجوز للحر أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحد أو في عقود متفرقة

( مادة ٢٠ ) يشترط لصحة التكاح أن تكون المرأة محلاً له غير محرمة على من

يريد الزواج بها

( مادة ٢١ ) أسباب التحريم قسمان مؤبدة ومؤقتة فالمؤبدة هي القرابة والمصاهرة

والرضاع والمؤقتة هي الجمع بين محرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على اربع وعدم الدين الساموي والتخليق ثلاثا وتعلق حق الغير بشكاح أو عدة

الوسائط ، الثالث فروع أبويه وان نزلوا ، الرابع فروع أجداده وجداته اذا انفصلوا بدرجة واحدة . فيحرم عليه بالاول والثاني أمه وجدته وان علت سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب وبنته وبنت بنته وبنت ابنه وان نزلت كل منها لقوله تعالى ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم )

ولا يقال ان النص قاصر على الأم والبنت فلا يتناول الجدة ولا بنت البنت ولا بنت الابن فلا تحرم كل منهن لانا تقول ان الجدات امهات اذ الام معناها في اللغة الاصل والبنت معناها الفرع قال الله تعالى ( هن ام الكتاب ) اى اصله وقال عليه الصلاة والسلام « الحرام الخباثت » اى اصلها

والحكمة في تحريم هؤلاء تعظيم القريب وصونه عن الاستخفاف لان في الاستفراش استخفافا به وتعظيما . واجب شرعا ولأن تزويجهن يفضى الى قطع الرحم لان الزوج لا يخلو من مباسطات تجرى بين الزوجين فيكون ذلك سبب جريان الخشونة بينهما فيفضى الى قطع الرحم فيمنع منه أصلا

ويحرم عليه بالثالث والرابع اخته وبناتها وبنت اخيه وان نزلت درجتها وعمته وعمه اصوله وخالاته وخالة اصوله لقوله تعالى ( واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت ) ويشمل النص الاخت لأبوين أو لأب أو لأم وبنت كل منهن ويشمل ايضا بنت الاخ الشقيق أو لأب أو لأم وكذلك يشمل العمات والخالات المتفرقات لان الاسم يشمل الجميع وكذا يدخل في العمات والخالات بطريق الحقيقة عمه الاب والجد وان علا وخالة كل منها وعمه الأم والجدة وان علت وخالة كل منهما . فاذا علت ما تقدم تعلم أن بنات الاعمام والعمات وبنات الاخوال والخالات تجل وليست الحرمة

والجل المتقدمان قاصرين على المذكر بل يشملان المذكر والمؤنث فكما يحرم على الرجل أن يتزوج بأصوله وفروعه من الأنثى يحرم كذلك على المرأة أن يتزوج بأصولها وفروعها من الذكور وكما يحرم على الرجل أن يتزوج بنات أخواته وأخوته يحرم على المرأة أن يتزوج بأبناء أخواتها وأخوتها وهكذا ويجل للرجل بنات الأعمام والعمات والأخوال والخالات ويجل للمرأة أبناء الأعمام والعمات الخ انظر مادة (٢٢)

### المحرمات بسبب المصاهرة

ويحرم بالمصاهرة أنواع أربعة أيضاً . الأول فرع زوجته المدخول بها . الثاني أصول زوجته . الثالث زوجة فروعه وان سفلوا . الرابع زوجة أصوله وان علوا .

فبالأول يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته التي دخل بها بقوله تعالى ( وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) لثبوت قيد الدخول فيها سواء كانت في حجره أو في حجر غيره لان ذكر الحجور في الآية خرج مخرج العادة لا الشرط اذ

( مادة ٢٢ ) يحرم على الرجل أن يتزوج من النسب أمه وجدته وان علت وبنته وبنت بنته وبنت ابنه وان سفلت وأخته وبنت أخته وبنت أخيه وان سفلت وعمته وعمة أصوله وخالاته وخالة أصوله ونحل له بنات العمات والأعمام وبنات الخالات والأخوال وكما يحرم على الرجل أن يتزوج عن ذكر يحرم على المرأة أن يتزوج بنظيره من الرجال ويجل للمرأة أبناء الأعمام والعمات وأبناء الأخوال والخالات

العادة ان المرأة اذا تزوجت وكان لها بنت تأخذها معها الى منزل زوجها  
وحيث تكون في جبره

وبذلك على هذا انه اكتفى في الاحلال بنفى الدخول في قوله تعالى فان لم  
تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولو كان الحجر شرط لما اكتفى بنفى الدخول  
بل كان يقول فان لم تكونوا دخلتم بهن ولسن في حجبكم فلا جناح عليكم  
ويشترط في التحريم بالدخول أن يكون هو مشتبهى وهى مشتبهة أيضا  
بأن كانا بالغين أو مراهمين فان كان كل منهما غير مشتبهى وقته أو كان هو  
مشتبهى وهى غير مشتبهة او بالعكس وحصلت الفرقة بينهما فلا يثبت التحريم  
ولو بعد الدخول فاذا تزوج صغيرة لا تشبهى فدخل بها وطلقها وانقضت عدتها  
فتزوجت بغيره وأثبت منه يثبت جاز للاول الزوج بينهما عدم الاشتباه ومثله  
ما اذا تزوج صغير امرأة مشتبهة ودخل بها واقترقا قبل اشتباهه وكان لها بنت  
جاز له الزوج بها

وبالثاني يحرم على الرجل أن يتزوج أم زوجته وجدتها من أى جهة  
كانت سواء دخل بزوجه أو لم يدخل لقوله تعالى (وأما نسائكم) ولم  
يشترط الدخول كما اشترطه في البنت ولفظ الامهات يشمل الجدات كما عرف  
ذلك مما تقدم

وبالثالث وبالرابع تحرم زوجة أبيه وزوجة ابنه وان بعد الأب والابن  
بأن كان أبا الأب أو أبا الأم أو أبا أم الأب وان علا أو كان ابن الابن  
وان سفل. أما حرمة زوجة الاصل فلقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم  
من النساء) ولفظ الآباء يتناول الآباء والاجداد. وأما حرمة زوجة الفرع فلقوله

تعالى ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) وذكر الأصلاب لاسقاط اعتبار التبنى لا لأحلال حليلة الابن من الرضاع ولفظ الابناء يتناول ابناء الأولاد وإن سفلوا . ولا يشترط في التحريم دخول الفرع والأصل بالزوجة لا بطلاق النص ولكن محل الإطلاق إذا كان العقد صحيحا فلو كان فاسدا لم يثبت التحريم إلا بالدخول أو ما يقوم مقامه

فالذي علم مما تقدم أن الزوجة تحرم على أصول الزوج وعلى فروعهم ويحرم على الزوج أصول الزوجة وفروعها فقط وأما فروع الزوجة وأصولها فلا تحرم على أصول الزوج وفروعهم فيجوز أن يتزوج رجل امرأة وابنه أو أبوه أمها أو بنتها من غيره - ( انظر مادة ٢٣ )

وأبو حنيفة يقول من زنى بامرأة أو لمسها أو نظر إلى العضو المخصوص منها بشهوة ترتبت حرمان المصاهرة فيحرم على الزاني الزوج بفروع المزني بها وأصولها وتحرم المزني بها على أصول الزاني وفروعهم ولا تحرم على أصول الزاني وفروعهم أصول المزني بها ولا فروعها فيجوز لابن الزاني أن يتزوج أم مزنية أبيه وبنتها ويجوز لأبي الزاني الزوج بأم المزني بها وبنتها متبعا في ذلك لسيدنا عمر وعمران بن الحصين وجابر بن عبد الله وأبي بن كعب وعائشة وابن مسعود وابن عباس وجمهور التابعين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ( ولا تنكحوا

( مادة ٢٣ ) يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتبهى وهي مشتهة سواء كان في نكاح صحيح أو فاسد فإن دخل بها وهو غير مشتبهى أو هي غير مشتهة أو ماتت قبل الدخول أو طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليه بنتها وتحرم عليه أم زوجته بمجرد العقد الصحيح عليها وإن لم يدخل بها وزوجة فرعه وإن سفل وأصله وإن علا ولو لم يدخل بها في النكاح الصحيح

مانكح آبؤكم من النساء ) بناء على أن النكاح هو الوطء حقيقة ولهذا حرم  
على الابن ما وطئ أبوه بملك اليمين — انظر مادة (٢٤)

**\* (المحرمات بسبب الرضاع) \***

يحرم بالرضاع كل من حرم بالنسب والمصاهرة وهن أمه وبنته واخته  
وبنات أخوته وأخواته وعمته وخالته وأم امرأته وبنتها وامرأة أبيه وامرأة ابنه  
كل ذلك يحرم من الرضاع كما يحرم من النسب والمصاهرة لقوله تعالى في آية  
المحرمات ( وامهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ) وهذه الآية  
وإن لم ينص فيها إلا على الأم والأخوات من الرضاعة ولكن ثبتت حرمة  
الباقى بقوله عليه الصلاة والسلام « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »  
فلو أرضعت امرأة صبيا حرم عليه زوجة زوج المرضعة الذي نزل لبنها منه لأنها  
امرأة أبيه من الرضاعة ويحرم على زوج المرضعة امرأة هذا الصبي لأنها  
امرأة ابنه من الرضاعة وحرم على هذا الصبي أيضا بنات المرضعة وبناتهن لأنهن  
أخواته وبنات أخواته وهكذا الباقى وهناك مسائل مستثناة من عموم هذا  
الحديث ووجه الاستثناء أن المعنى الذي لأجله حرم في النسب ليس موجودا فيها  
فمن هذه المسائل أم أخيه رضاعا فإذا أرضعت امرأة صبيا وكان لها ابن  
من النسب يجوز لابنها أن يتزوج بأم الصبي الذي رضع من أمه مع أنها أم  
أخيه رضاعا لأن أم الأخ من النسب إنما حرمت لكونها أمه إن كانا شقيقين

( مادة ٢٤ ) يحرم على الرجل أن يتزوج أصل مزنيته وفرعها ونحرم المزني بها  
على أصوله وفرعه ولا تحرم عليهم أصولها وفرعها

او زوجة ابيه ان كانا لأب وهذا المعنى منتف في الرضاع . ومنها اخت ابنه رضاعا فإذا ارضعت امرأة ولدا ولهذا الولد اخت لم ترضع من تلك المرأة يجوز لزواج المرأة ان يتزوج اخت ذلك الولد الذي هو ابنه من الرضاع لان اخت الابن من النسب انما حرمت لانها اما بنته او بنت زوجته المدخول بها وهذا المعنى منتف في الرضاع

وستأتى جميع المسائل المستثناة في كتاب الرضاع - انظر مادة ( ٢٥ )

### مسألة اسباب التحريم المؤقتة

( الجمع بين محرمين )

يحرم على الرجل ان يجمع بين الاختين فإذا كانت امرأة في عصمته فلا يجوز له أن يتزوج اختها وكذلك اذا طلقها ولم تنقض عدتها سواء كان الطلاق رجعياً او بائناً لان آثار الزواج باقية مادامت العدة فإذا انقضت العدة جاز له التزوج باختها . ومثل اخت الزوجة عمها وخالتها وبنت أخيها وبنت اختها فلا يجوز له ان يتزوج على من في عصمته او في عدته عمها ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت اختها لقوله تعالى في آية التحريم ( وأن تجمعوا بين الاختين ) وسرى حكمها الى كل امرأتين ايتهما فرضت مذكراً حرمت الاخرى عليه بعلقة قطيعة الرحم سواء كان في النسب او الرضاع كالجمع بين المرأة وعمتها أو المرأة وخالتها او بنت أخيها او بنت اختها لاننا اذا قدونا المرأة مذكراً حرمت عليه عمته ولو

( مادة ٢٥ ) كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا ما استثنى من ذلك

في باب الرضاع

فقد رنا العمة مذكراً حرم عليه تزوج بنت أخيه ولو قدرنا المرأة في الثاني مذكراً  
 حرم عليه تزوج خالته ولو قدرنا الخالة مذكراً حرم عليه التزوج ببنت اخته  
 ولو قدرنا المرأة مذكراً في الثالث حرم عليه التزوج ببنت أخيه ولو قدرنا  
 بنت الأخ مذكراً حرم عليه تزوج عمته وهكذا. وقد ثبت هذا أيضاً بقوله  
 عليه الصلاة والسلام « لا تُكسح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة  
 أخيها ولا على ابنة اختها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم »  
 وبما ان المحرم انما هو الجمع بينهما فاذا وقعت الفرة بين الرجل والمرأة  
 المانعة بأي سبب كان جاز له ان يتزوج باختها او غيرها من المحارم الثلاثي  
 لا يجوز له الجمع بينهما لانه والحالة هذه لا يصدق عليه انه جمع بين محرمين  
 لانه ليس في عصمته الا واحدة. فلو كانت الفرة بموتها جاز له في الحال التزوج  
 بالآخرى لعدم العدة. وان كانت بطلاق سواء كان رجعيًا او بائنًا فلا يجوز له  
 التزوج بالثانية الا بعد انقضاء العدة لان التكاح الاول قائم لبقاء بعض احكامه  
 كالتمتع والمنع عن الخروج والفراش وهو صيرورة المرأة بحال لو جاءت بولد  
 ثبتت نسبته منه وهذه كذلك مادامت في العدة. ومثل البائن الخلع فانه طلاق بائن  
 وان كان مختصاً ببعض احكام ستأتي في كتابه فاذا قال رجل لا عراثة خالعتك  
 في نظير عشرين جنبها مثلاً. وقيل وقع الطلاق البائن ولزمها المال المسمى  
 وحصلت الفرة بينهما بالخلع فاذا اراد ان يتزوج باختها مثلاً في العدة فلا  
 يجوز. ومثله ما اذا وقعت الفرة بينهما بالفسخ لا بالطلاق كأن زوج رجل  
 اخته لا آخر وهي صغيرة وكان الزوج كفواً ودفع لها مهر المثل فان هذا التزوج

صحيح نافذ غير لازم فلها أن تفسخ هذا العقد عند بلوغها فإذا حصل هذا بعد  
الدخول فقد وقعت الفرقة بين الزوجين بسبب الفسخ وعليها المدة. فإذا أراد  
زوجها العقد على عمتها مثلاً فلا يجوز له ذلك ما دامت امرأته في العدة والفرق  
بين الطلاق والفسخ أن الطلاق ينقص المدد بخلاف الفسخ فإذا فرض في  
المثال المذكور أنها تزوجته ثانياً ولم يكن طلقها أصلاً ملك عليها ثلاث طلاقات  
بخلاف ما إذا وقع على زوجته طلاقاً وردها إلى عصمته بعده ولم يكن وقع  
عليها إلا هذا الطلاق فلا يملك عليها إلا طقتين — انظر مادة (٢٦)

( تعلق حق الغير بزواج أو عدة )

يحرم على الرجل أن يتزوج امرأة غيره حفظاً للأنساب ولعدم الفائدة  
لسبق حقوق الزوج لاتنا لو جوزناه فاما أن نقول يختص بها الأول أو الثاني  
أو تكون مشتركة فإن كان الأول فلا فائدة في الزواج وإن كان الثاني يكون  
تعدياً على حقوق الزوج الأول فلا تهضم وإن كان الثالث اختلطت الأنساب  
وهو لا يجوز وهذا هو السرف في أن الرجل يتزوج أكثر من واحدة بخلاف المرأة  
وكما لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة غيره كذلك لا يجوز له أن يتزوج  
معدته سواء كانت معتدة لطلاق أو وفاة لأن من فوائد العدة تعرف براءة

( مادة ٢٦ ) لا يحل للرجل أن يتزوج أخت امرأته التي في عصمته ولا أخت  
معدته ولا أمة أحد منهما ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها. فإذا ماتت المرأة المأثمة  
أو وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بطلاق أو خلع أو فسخ زال المانع وجاز له بعد  
انقضاء عدتها أن يتزوج أختها أو غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن

الرحم فمن الجائز أن تكون المعتدة حاملا والحمل غير معروف فلوجاز تزوجها وأنت بولد فلا يدري أهو من الأول أو الثاني فتختلط الانساب وهو غير جائز لما يترتب عليه من الخلط في النظام ولذا لو انقضت العدة جاز لغيره التزوج بها لا تنفاء ما ذكر

ولما كانت الحكمة ما ذكر عموما عدم تزوج المعتدة ولو كانت العدة بعد فرقة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة كما إذا تزوجها بمقدم لم يستوف جميع شروطه أو زُفَّت إليه امرأة وقيل له هي زوجتك فدخل بها وتبينت الحقيقة بعد ذلك ففرق بينهما لأن كلا من هاتين لو أتت بولد وادعاه الرجل يثبت نسبه منه فمنع التزوج لحقه وعدم اختلاط الانساب — انظر مادة ( ٢٧ )

ومن تعلق حق الغير بما إذا كانت المرأة حاملا وكان الحمل ثابت النسب بأن كانت أبوه معروفا فانه لا يجوز تزوجها لانها والحالة هذه تكون في العدة وقد عرفت انه لا يجوز تزوج المعتدة فان كان الحمل غير ثابت النسب بان كان من الزنا يجوز تزوجها ولا يواقعها الزوج حتى تلد الا اذا كان الذي تزوجها هو الذي زنى بها ففي هذه الحالة يجوز له وقاعها — انظر مادة ( ٢٩ )

( مادة ٢٧ ) يحرم نكاح زوجة الغير وممته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معتدة الطلاق أو وفاة أو فرقة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة

( مادة ٢٩ ) يحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها أو يصح نكاح الحامل من الزنا ولا يواقعها حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه

### التطليق ثلاثاً

إذا طلق رجل زوجته طلاقاً رجعياً أو بائناً سواء كان واحدة أو اثنتين  
بإزالة مراجعتها في الطلاق الرجعي بدون عقد ومهر جديدين ملاقات في  
العدة فإن خرجت من العدة فلا بد من العقد والمهر وإزالة ردها في البائن  
بينونة صغرى بعقد ومهر جديدين سواء كان في العدة أو بعدها لقوله تعالى  
(الطلاق مرتان فأمسالك بمروءة أو تسريحاً بحسن) فإن طلقها ثلاثاً سواء  
كان وقوع الثلاث مرة واحدة أو متفرقا فلا يحل له التزوج بها إلا إذا انقضت  
عدها منه وتزوجت بغيره ودخل بها هذا الغير دخولاً حقيقياً وحصلت الفرقة  
بينهما بأي سبب كان سواء كان بالطلاق أو بالموت وانقضت عدها من هذه  
الفرقة لقوله تعالى بعد الآية السابقة وهي الطلاق مرتان (فإن طلقها فلا تحل  
له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) ومعلوم أن غيره لا يتزوجها مادامت في  
عده والزواج الأول لا يتزوجها مادامت متزوجة بالثاني ولا في عده -  
انظر مادة (٢٨)

### الجمع بين الاجنبيات زيادة على أربع

قد علمت في شرح مادة (١٩) أن الحر لا يجوز له أن يجمع بين أكثر  
من أربع فإذا تزوج أربعاً بعقود صحيحة فليس له أن يتزوج خامسة حتى يطلق  
أحدى الأربع وينتظر حتى تنقضي عدها سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً.

(مادة ٢٨) يحرم على الرجل أن يتزوج بغير طلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره  
نكاحاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدها

فإن طلق الأربعة فلا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عيشتهم فإن انقضت  
عشة الكل مما جاز له تزوج أربع وإن واحدة فواحدة وهكذا  
فلو كان عقد واحدة أو اثنتين منهن غير صحيح جاز له التزوج حتى يكمل  
في عيسته أربع نسوة بمقود صحيحة ومع هذا فلا حرج أن لا يتزوج أكثر  
من واحدة متى خاف الجور لقوله تعالى (فإن خفتم أن لا تعملوا فواحدة) -  
انظر مادة (٣٠)

### — عدم الدين السماوي —

يجوز للمسلم أن يتزوج الكتابية وهي التي تعتقد ديناً سماوياً ولها كتاب  
منزل كصحف إبراهيم وإسحق وزبور داود والتوراة لموسى والإنجيل لعيسى  
لقوله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم  
وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من  
قبلكم) أي وأحل لكم المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومتى أفرت  
بنبي وآمنت به يجوز التزوج بها ذمية كانت أو مستأمنة أو حربية فالذمية هي  
المقيمة في ديار الإسلام تدفع الجزية وليس من نيتها العود إلى بلادها والمستأمنة  
هي من دخلت دار الإسلام بأمان والواجب على المسلمين معاملة الذميين  
والمستأمنين معاملة حسنة كما يفاملون به بعضهم فلا يتعرضون لأموالهم ولا  
لديارهم ولا لأعراضهم قولاً أو فعلاً

(مادة ٣٠) من الأربعة نسوة بتكاح صحيح فلا يجوز له أن ينكح خامسة حتى  
يطلق إحدى الأربع ويتبرص حتى تنقضي عيستها

والحرية هي المقيمة في غير ديار الاسلام وهذه يكره تزجها لا فتاح باب  
الفشة من التعلق بها المستدعي للمقام معها في دار الحرب وتعريض الولد للتخلق  
بأخلاق أهل الكفر — انظر مادة ( ٣١ )

ولا يجوز للمسلم أن يتزوج غير المكتاتية وهي التي لا تقربني ولا تؤمن  
بكتاب منزل كالوثنية وهي التي تعبد الصنم والجوسية وهي التي تعبد النار  
والصابئة وهي التي تعبد النجوم اذ كل الرسل عليهم الصلاة والسلام اتوا بعبادة  
الخالق جل وعلا وان اختلفت الشرائع في كيفية العبادة ولم يأت رسول  
قط بعبادة غيره . والدليل على عدم حل التزوج بغير المكتاتية قوله تعالى  
( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم )  
وقوله عليه الصلاة والسلام « سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكح نسأهم ولا  
آكل ذبائحهم » — انظر مادة ( ٣٢ )

## الباب الرابع

❦ في الولاية على النكاح وفيه فصلان ❦

( الفصل الاول في بيان الولي وشروطه )

اعلم أن الولاية (بفتح الواو) معناها النصرة وعند الفقهاء هي حق تنفيذ

( مادة ٣١ ) يحل نكاح الكتابيات المؤمنات بكتاب منزل سواء كن ذميات  
او غير ذميات مستأمنات او غير مستأمنات مع الكراهة

( مادة ٣٢ ) لا يحل نكاح الوثنيات ولا الجوسيات ولا الصابئات الا ان يعبدن  
الكواكب ولا يؤمن بكتاب منزل

القول على الغير رضى أو لم يرض ، وهى نوعان عامة وخاصة ، والخاصة قسمان ولاية على النفس وولاية على المال ، والولاية على النفس قسمان ولاية تدب (استحباب) وهى الولاية على البالغة العاقلة بكراً كانت أو ثيباً ، وولاية اجبار وهى الولاية على الصغير والصغيرة بكراً كانت أو ثيباً ومن يلحق بهما من الكبار غير المكلفين . والولاية على النفس هى المقصودة هنا ، والولى عند الفقهاء هو الحر البالغ العاقل فيشترط فيه عندهم ان يكون حراً عاقلاً بالغاً فلا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لان الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة فمن لا ولاية له على نفسه فأولى أن لا تكون له ولاية على غيره ولان هذه الولاية نظرية ولا تنظر فى التفويض الى هؤلاء لعجز كل منهم عن تحصيل الكفء لاشتغال العبد بخدمة مولاه ولعدم العقل عند المجنون وقصره عند الصبي . وهذه الشروط الثلاثة يلزم اتصاف الولي بها سواء كانت المولية مسلمة او غير مسلمة . ويشترط فى الولي ايضاً الاسلام اذا كان من يراد تزويجه مسلماً سواء كان مذكراً او مؤنثاً ومتى وجدت هذه الشروط فى الشخص بعد وجود سبب من الاسباب الاربعة الآتية ثبتت له الولاية على غيره ولو كان فاسقاً فالفسق لا يسلب اهلية التزويج لكن اذا كان مهتسكاً وهو الذى لا يبالي بهتك ستره لا ينعقد تزويجه الا بشرط المصلحة كما سيظهر لك قريباً — انظر مادة (٣٣)

وليس كل عقد زواج تتوقف صحته على الولي بل بعض العقود ، وبيان ذلك أن مرید التزوج اما أن يكون صغيراً أو كبيراً ، والكبير اما أن يكون عاقلاً

---

( مادة ٣٣ ) . يجب ان يكون الولي حراً عاقلاً بالغاً مسلماً في حق مسلم ومسلمة ولو فاسقاً

أو غير عاقل . والعاقل إما أن يكون حراً أو رقيقاً . فالشخص الكبير العاقل إن كان حراً لم يصرح تزوجه وينفذ لازماً بلا ولي ولا حق لأحد من الأقارب في الاعتراض عليه ولو كانت الزوجة أقل منه شرفاً ودفع لها أكثر من مهر مثلها . وإن كان حراً مؤثماً يصرح تزوجها وينفذ لازماً إذا كان الزوج كفاً والمهر مهر المثل فإن كان الزوج كفاً والمهر أقل من مهر المثل صح العقد نافذاً غير لازم فللولي إذا كان عصبية حق الاعتراض حتى يتم مهر المثل أو يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد وإن كان غير كف ، فلا يصرح العقد أصلاً كما سيظهر لك كل ذلك في المواد الآتية والولاية هنا ولاية استجباب . وإن كان الشخص الكبير رقيقاً سواء كان مذكراً أو مؤثماً يصرح تزوجه موقفاً على إجازة سيده فإن أبازه نفذ وإن لم يجزه بطل . وإن كان صغيراً غير مميز أو كبيراً غير عاقل فلا يصرح عقد الزواج إلا بالولي والولاية هنا ولاية إجبار . انظر مادة ( ٣٤ ) وثبتت هذه الولاية بواحدة من أربعة : الأول الملك ، الثاني القرابة ، الثالث الولاء ، الرابع الإمامة . فالأول لم يتعرض له الكتاب وإن كان أشار إليه في المادة السابقة فتثبت الولاية للمالك على مملوكه في الزواج وغيره بسبب الملك وثبتت الولاية أيضاً بسبب من الأسباب الثلاثة الأخرى بالترتيب الذي يلي عليك فتثبت الولاية أولاً للمعصية النعمية بنفسه على ترتيب الأثر وبسبب وهو ينحصر في أربع جهات بنوة وأبوة وأخوة وعمومة فالبنوة تشمل الابن

---

( مادة ٣٤ ) الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصغيرة ومن يباحق بهما من الكبار غير المسلمين وليس الولي شرطاً لصحة نكاح الحر والحرمة المأثمين بل ينفذ نكاحهما بلا ولي

وابن الابن وان نزل والأبوة تشمل الاب والجد الصحيح وهو أبو الاب  
وان علا والاخوة تشمل الاخ الشقيق والاخ لاب وابن الاخ الشقيق وابن  
الاخ لأب وان نزل كل منهما والعمومة تشمل العم الشقيق والعم لاب وابن  
العم الشقيق وابن العم لأب وان نزل كل منهما . فان وجد واحدا فقط من  
هؤلاء ثبتت له الولاية اذ لا مزاحم له وان وجد اثنان أو أكثر فان كان هناك  
مراجع في أحدهما قدم صاحبه وان لم يكن هناك مرجع استويا . والترجيح  
يكون أولا بالجهة فتقدم جهة البنوة ثم الأبوة ثم الاخوة ثم العمومة فمتى وجد  
واحد من جهة من هذه الجهات وان بعدت درجته قدم على من بعده وان  
قربت درجته فابن ابن الابن مقدم على الأب ويسمى هذا تقدما بالجهة . وثانيا  
بالدرجة . فان وجد شخصان من جهة واحدة كالابن وابن الابن أو الاخ  
وابن الاخ ترجع الاقرب درجة فيقدم الابن على ابن الابن والاخ على ابن  
الاخ لأنه أقرب درجة ويسمى هذا تقدما بالدرجة . وثالثا بالقوة (قوة القرابة)  
فان وجد شخصان من جهة واحدة ودرجة واحدة أيضا كأخ شقيق وأخ  
لأب ترجع الاخ الشقيق لأنه أقوى من الأخ لأب اذ الاول ينتسب بجهتين  
والثاني بجهة واحدة ويسمى هذا تقدما بالقوة . فان لم يوجد مرجع بان كانت  
الجهة والدرجة والقوة واحدة كابنين أو أخوين شقيقين أو لاب استويا لأننا  
لو قدمنا أحدهما لزم عليه الترجيح بلا مرجع . فقد علمت مما تقدم ان التقديم  
يكون أولا بالجهة فان اتحدوا فيها يكون بالدرجة فان اتحدوا فيها أيضا يكون  
بالقوة فان اتحدوا فيها أيضا استويا في الولاية فان لم يوجد واحد من هؤلاء

أصلاً تنتقل ولاية التزويج الى العصبية السببية وهي الآتية من ولاء العتاقة  
فتثبت للمعتق أولاً ولو أنثى ثم لبنوته ثم لا بوته ثم لأخوته ثم لعمومته  
على الترتيب والترجيح والاستواء الذي عرفته في العصبية النسبية  
إذا عرفت كل ما تقدم تعرف بداهة أنه إذا اجتمع ابن المجنونة وأبوها  
قدم ابنها ومثلها المجنون — انظر مادة ( ٣٥ )

فاذا لم توجد عصبية نسبية ولا سببية تنتقل ولاية الاجبار بالنسبة للصغار  
ومن يلحق بهم الى الأصول غير العصبية ما عدا أبا الام مع ملاحظة الدرجة  
والقوة فحينئذ تقدم الأم على أم الام وأم الاب لقربها وتقدم أم الاب على أم  
الام لقوتها اذ هي منتسبة بالعاصب وهو الاب بخلاف أم الام . فان لم يوجد  
واحد من الأصول انتقلت الولاية الى الفروع مع الملاحظة المذكورة وحينئذ  
تقدم البنت على بنت الابن وبنت البنت لقربها وتقدم بنت الابن على بنت البنت  
لقوتها اذ هي منتسبة بعاصب وهو الابن بخلاف بنت البنت وهكذا الترتيب  
فان لم يوجد أحد من الفروع انتقلت الولاية الى الجدة الغير الصحيحة وهو أبو  
الأم فاذا لم يوجد انتقلت الى طبقة الاخوات مطلقاً والاخوة لام مع الملاحظة  
المذكورة أيضاً وحينئذ تقدم الاخت الشقيقة على الاخت لاب والاخت لام  
وتقدم الاخت لاب على الاخت والاخ لام لما تقدم فاذا لم يوجد من هذه

---

( مادة ٣٥ ) الولي في النكاح العصبية بنفسه على ترتيب الارث والحجب فيقدم  
الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ  
لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب ثم ابن العم الشقيق  
ثم ابن العم لاب ثم ولاء العتاقة فولى المجنونة في النكاح ابنها وان سفل دون ايها عند الاجتماع

الطبقة أحد انتقلت الولاية الى أولادهم حسب ترتيبهم المتقدم فان لم يوجد أحد من هذه الطبقة ولا أولادها انتقلت الولاية الى طبقة العمات والاعمام لأن مع الملاحظة المذكورة فان لم يوجد أحد منهم انتقلت الى الاخوال والخالات فان لم يوجد أحد منهم انتقلت الولاية الى أولادهم حسب الترتيب المذكور - انظر مادة ( ٣٦ )

فاذا عدت جميع الاقارب من العصبات وغيرهم انتقلت الولاية الى السلطان لقوله عليه الصلاة والسلام « السلطان ولي من لا ولي له » ولكن لما كان السلطان لا يتولى مثل هذه العقود فيتولاها القاضي الذي كتب له ذلك في منشوره ولما كان القاضي العام الذي له هذا الحق لا يمكنه أن يتولى كل عقد فيتولاها نوابه ان أذن لهم بذلك - انظر مادة ( ٣٧ ) وليس لغير من ذكرها ولاية التزويج ولو كان وصيا لأن ولايته على المال لا على النفس فليس للوصي أن يزوج اليتيم واليتيمة سواء أوصى اليه الاب بذلك ام لا

والوصي لا تثبت له الولاية على الصغير والصغيرة من جهة كونه وصيا فلو كان قريبا لهما بان أقام رجل أحد أولاده وصيا على باقي أولاده وفيهم صغيرة

( مادة ٣٦ ) اذا لم يكن عصبه تنتقل ولاية النكاح للام ثم لام الاب ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للتجد القاسد ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لأولادهم ثم لباقي ذوى الارحام العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم أولادهم بهذا الترتيب

( مادة ٣٧ ) السلطان ولي في النكاح لمن لا ولي له ثم القاضي الذي كتب له بذلك في منشوره

فهذا الوصى له أن يزوجهما من جهة كونه أخا لهما . ولكن محل ذلك إذا لم يكن هناك من هو مقدم عليه في الولاية فإن وجد من يقدم عليه كأبي الأب فليس للوصى ولاية التزويج بل تثبت لمن هو أكبر منه . ومثل هذا إذا كان الوصى هو الحاكم بأن أقام رجل الحاكم الذي له ولاية التزويج وصيا على أولاده وفيهم صغير فلهذا الحاكم أن يزوج الصغير لكن لا من جهة كونه وصيا بل من جهة كونه حاكما . ومحل كونه يملك التزويج إذا لم يكن هناك من هو أولى منه فإن وجد كأن كان للصغير أخ أو أم فليس للحاكم ولاية التزويج — انظر مادة (٣٨) ويشترط في الولاية الخاصة اتحاد الدين وحيثئذ فلا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي كما أنه لا ولاية للذمي على المسلم أصلا . ولا يشترط اتحاد الدين في الولاية العامة فالسلطان أو نائبه الولاية على المسلمين والذمين في المال وفي الزواج . وللذمي الولاية في الزواج وفي المال على ذمي مثله فإذا فرضنا ثلاثة أخوة أحدهم مسلم والآخران ذميان وأحدهما صغير فالولاية على نفسه وماله لأخيه الذمي . ولو كان مسلما فالولاية لأخيه المسلم — انظر مادة (٣٩) فقد علم لك من ترتيب الأولياء فيما تقدم أنه لا يجوز للولي البعيد أن يزوج الصغير والصغيرة مع وجود الولي القريب فإذا كانت بنت لها أخوان أحدهما شقيق والآخر لأب فليس للأخ لأب أن يزوج الصغيرة والشقيق

---

( مادة ٣٨ ) ليس للوصى أن يزوج اليتم واليتيمة مطلقا وإن أوصى إليه الأب بذلك ما لم يكن قريبا لهما أو حاكما يملك التزويج ولم يكن نعمة من هو أولى منه  
 ( مادة ٣٩ ) لا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي إلا إذا كان سلطانا أو نائبا عنه وللذمي الولاية في النكاح والمال على ذمي مثله

موجود والا لما كانت هناك فائدة في الترتيب . ولكن محل ذلك اذا كان  
 الاخ الشقيق مستوفيا شرائط الولي فان فقد شرط من الشروط التي عرفتها بأن  
 كان الاخ الشقيق صغيرا أو مجنونا فالولاية تنتقل الى الاخ لاب لان الشقيق  
 في هذه الحالة كأنه غير موجود لعدم صلاحيته للولاية . وتنتقل الولاية للولي  
 البعيد أيضا اذا غاب الولي القريب بحيث لا ينتظر الخطاب الكفء أخذ رأيه  
 ولو كان مختفيا في البلد الذي يحصل فيه العقد . ولا يبطل تزويج الولي البعيد  
 بعود القريب لأنه عقد صدر عن ولاية تامة فلا يبطل — انظر مادة ( ٤ )  
 فاذا كان الولي القريب موجودا ومتوفرة فيه شروط الولاية فليس  
 للبعيد التزويج فان زوجها والحالة هذه يكون هذا العقد موقوفا على أجازة  
 القريب فان أجازته نفذ وان لم يجزه بطل ولا تكون الاجازة في هذه الحالة الا  
 برضاه صراحة أو دلالة فسكوته لا يعتبر اجازة لهذا العقد ولو كان حاضرا  
 مجلسه لانه لا يدل قطعيا على الرضا اذ يحتمل أن يكون لعدم المبالاة بهذا  
 العمل الذي صدر من غير ولاية معتبرة

فلو امتنع القريب من تزويج الصغيرة فاما أن يكون امتناعه بحق أو بغير  
 حق فان كان الاول بأن أبدى سببا مقبولا كأن كان الخطاب لا يدفع مهر  
 مثلها ولو كان كفوؤا فلا حق لأحد في تزويجها وان كان الثاني بأن لم يبد سببا

( مادة ٤٠ ) لا ولاية لاولي الابد مع وجود الولي الاقرب المتوفرة فيه شروط  
 الاهلية فاذا غاب الاقرب بحيث لا ينتظر الخطاب الكفء استطلاع رأيه جاز لمن يليه  
 في القرب ان يزوج الصغيرة ولا يبطل تزويجه بعود الاقرب وكذا اذا كان الاقرب غير  
 أهل للولاية جاز للابد أن يتولى تزويج الصغيرة . . .

مقبولا في عدم الزواج كان كان الخاطب كفوًّا ويدفع مهر مثلها فلا يزوجها  
البعيد أيضا بل الذي يزوجها في هذه الحالة هو القاضي أو نائبه سواء كان  
التزويج منصوبا له في منشوره أولا ولو كان الممتنع هو الأب وليس لاحد  
نقض العقد الذي عقده القاضي أو نائبه في هذه الحالة وان لم يكن التزويج  
منصوبا عليه في منشوره لانه يمنع الظلم وقد صدر عن ولاية تامة فلا ينقض  
والفرق بين العاضل والغائب أن العاضل ظالم فتنقل الولاية الى الحاكم  
لان رفع الظلم اليه والغائب غير ظالم لاسيما اذا كان سفره للحج والجهاد فافترقا  
فأشبه النفقة والحضانة فانها تنتقل الى البعيد — انظر مادة ( ٤١ )

وكل هذه الاحكام فيما اذا اختلفت الاولياء جهة أو درجة أو قوة فاذا  
استوى وليان في القرب كأخوين شقيقين مثلا وكل منهما مستوف لشروط  
الولاية فايهما تولى الزواج وكان مستوفيا كل هذه الشرائط جاز هذا العقد سواء  
أجازة الآخر أو لم يجزه لأن الولاية ليست متجزئة وفي كل منهما جزء منها  
حتى يلزم اجتماعهما بل هي ثابتة لكل منهما على انفرادة فله أن يتولى العقد  
بمقتضى هذه الولاية ومتى باشر شخص أى عقد مستوف لجميع شرائطه بولاية

---

( مادة ٤١ ) اذا عضل الاقرب وامتنع من تزويج الصغيرة فانيس للابعد ولاية  
تزوجها بل يزوجها القاضي أو نائبه بطريق النيابة عن العاضل ولو كان أبا الصغيرة اذا  
تحقق القاضي أن امتناعه كان بغير سبب مقبول وان الزوج كفء لها والمهر مهر مثلها  
وليس لاحد نقض النكاح الذي عقده القاضي أو نائبه ولو لم يكن التزويج منصوبا عليه  
في منشوره فان كان امتناع الاقرب من تزويجها الكون الزوج غير كفء لها أو ان يكون  
المهر دون مهر المثل فلا يحد عاضلا ولا يجوز للقاضي أن يزوجها

تامة نفذ ولا ينقض — انظر مادة (٤٢)

ومتى ثبتت الولاية للحاكم فله أن يزوجه ممن شاء • واستثنوا من ذلك تزويجها لنفسه ولاصوله كأبيه وفروعه كابنه وابن ابنه وإن سفل فانه لا يجرز كما اذا باع مال اليتيم لنفسه أو لأحد من هؤلاء فانه غير جائز • والسبب في ذلك ان فعل القاضي حكم وحكمه لنفسه أو لأحد من هؤلاء غير جائز — انظر مادة (٤٣)

### ❦ الفصل الثاني ❦

( في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكافين )

قد علمت مما تقدم ان الولاية في الزواج قسمان ولاية اجبار وولاية استحباب فالأولى تكون بالنسبة للصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والثانية بالنسبة للكبير والكبيرة المكافين فتمت الولاية لواحد من الاولياء المتقدمين سواء كان أباً أو جداً أو غيرهما وسواء كان عصبة أو غير عصبة وسواء كان قريباً أو غير قريب جاز له أن يزوج الصغير والصغيرة بكراً كانت أو ثيباً والمجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة جبراً يعنى رضى كل واحد منهم بهذا الزواج أو لم يرض لأن كلا من ذكر ناقص العقل أو فاقده فلا

( مادة ٤٢ ) اذا استوي وليان في القرب فأبهما تولى النكاح بشروطه جاز سواء أجازاه الآخر أو لم يجرزه

( مادة ٤٣ ) لا يجوز للحاكم الذي له ولاية الانكاح ان يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من اصوله وفروعه

يهتدى الى الصالح له فجعل الشارع الولي ناظرا لمصالحهم فحتى رأى المصلحة  
 في شيء فعمله ولا فرق بين ان يكون الجنون او العتة اصليا كأن بلغ كل من  
 الصغير والصغيرة مجنونا أو معتوها ، أو طارثا كانت بلغ كل منهما عاقلا  
 ثم طرأ عليه الجنون او العتة بعد ذلك غير أنه في الحالة الاولى لم تنقطع  
 الولاية لأنها كانت موجودة في حال الصغير واستمرت ببلوغ كل منهما غير  
 صالح لتوليته شؤون نفسه وفي الحالة الثانية تنقطع الولاية بالبلوغ عاقلا لزوال  
 السبب الموجب لها وهو قصر العقل ثم تعود بطرق ما يوجبها ولكن لا تعود  
 الا اذا استمر شهرا على ما هو المعتبر — انظر مادة ( ٤٤ )

والأولياء ليسوا في حكم واحد بالنسبة لتزويج الصغير والصغيرة ومن  
 يلحق بهما بل هم منقسمون الى قسمين الأول الأصل المذكر العصبية وهو  
 الأب والجد الصحيح وإن علا والفرع المذكر أيضا وهو الابن وابن الابن  
 وإن سفل . الثاني غير من ذكر ولو كان الحاكم وكل من القسمين له حكم  
 يخصه . ويأباه أنه اذا ولي واحد من القسم الأول عقد الزواج بأن ولي الأب  
 أو الجد عقد زواج الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما عند عدم الابن أو  
 ولي الابن عند وجوده عقد زواج من يلحق بهما فهناك حالتان لكل منهما  
 الاولى ان يكون كل منهما غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقاً  
 الثانية ان يعرف بسوء الاختيار سواء كان آتيا من جهة المجانة أو الفسق

---

( مادة ٤٤ ) للأب والجد وغيرهما من الأولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة  
 بشروطه جبراً ولو كانت ثيباً وحكم المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة شهراً كاملاً  
 كالصغير والصغيرة

والمأجن هو الذي لا يبالي بما يصنع وبما قيل له

ففي الحالة الاولى يصح الزواج وينفذ ويلزم بمعنى انه لا يثبت خيار فسخ هذا العقد عند البلوغ في حالة الصغر والافاقة في حالة الجنون والعته في جميع الصور التي تتأني هنا وهي أربع . الاولى ان يكون الزوج كفؤا والمهر مهر المثل . الثانية ان يكون الزوج كفؤا والمهر أقل من مهر المثل . الثالثة أن يكون الزوج غير كفء والمهر أكثر من مهر المثل . الرابعة أن يكون الزوج غير كفء والمهر أقل من مهر المثل أو مساو له

وكل من النفاذ واللازم ظاهر في الصورة الاولى لظهور المصلحة حيث كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل وأما في باقي الصور فكان الظاهر في أول الامر الجواب بعدم الصحة لعدم المصلحة ولكن بأمعان النظر نجد ما قالوه موافقاً للصواب لان وراء الكفاءة والمهر مقاصد أخرى في النكاح من سوء الخلق وحسنه ولطافة العشرة وغلظها وكرم الصحبة ولؤمها وتوسيع النفقة وتقديرها وهذه المقاصد أهم من الكفاءة والمهر في نظر العقلاء فكل من الاصل والفرع المتقدمين يجدها جداً بليغاً وينظر نظراً صائباً بما عنده من وفور الشفقة في اختيار الاله وتقدمه على المهم خصوصاً وانه لم يعرف بسوء الاختيار فهو لا يقدم على عمل من الاعمال الا بعد التدبر والتفكير فيما يترتب عليه ومثل الزوجة في هذه الصور الزوج لانه كما يجوز للاب والجد والابن ان يزوج الانثى التي له الولاية عليها غير كفء او بأقل من مهر المثل يجوز له ايضا ان يزوج المذكور بامرأة أقل . منه أو بأكثر من مهر مثلها ولا فرق

في النقص الذي يحصل في مهر المثل بالنسبة للأنثى والزيادة التي تحصل فيه بالنسبة للذكر بين ما إذا كان الغبن يسيراً أو فاحشاً فالغبن اليسير هو الذي يدخل تحت تقويم المقومين والغبن الفاحش هو الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين — انظر مادة ( ٤٥ )

وأما في الحالة الثانية وهي التي عرف كل منهم بسوء الاختيار قبل العقد بحجامة أو فسقا فلا يصح العقد إلا في الصورة الأولى وهي ما إذا كان الزوج كفوًا والمهر مهر المثل لأن المصلحة ظاهرة بخلاف الصور الباقية فإنه لا يمكننا تصحيح العقد فيها لأن الأسباب التي بنيت عليها صحة العقد في الحالة الأولى وهي ما إذا لم يعرف كل منهم بسوء الاختيار قبل العقد منتفية ولذا لو كان سكران وزوج بنته من فاسق أو شرير أو فقير أو ذى حرفة دنيئة لم يصح العقد أصلاً لأنه حال السكر لا يمتدى إلى ما قلناه — انظر مادة ( ٤٦ )

وان ولي واحد من القسم الثاني عقد الزواج وهو غير الأب أو الجد وأن علا وابن وأن سفلى ولو كان الأم أو القاضى بأن زوج الاخ أخته أو زوجت المرأة بنتها أو القاضى اليتيم التي لاولى لها من الاقارب فلا يصح

( مادة ٤٥ ) إذا ولي الأب أو الجد بنفسه نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من غير المكافين وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار بحجامة وفسقا لزم النكاح بلا خيار لهما بعد البلوغ ولو كان النكاح بغبن فاحش زيادة في المهر الذي دفعه الصغير ونقصا في مهر الصغيرة أو كان الزوج غير كفء لها — والمجنونة إذا زوجها أبها الذي هو وليها بغبن فاحش في المهر أو بغير كفء لزمها النكاح ولا خيار لها بعد افاقتها ( مادة ٤٦ ) لو كان الأب أو الجد مشهورا قبل العقد بسوء الاختيار بحجامة وفسقا وزوج صغيره أو صغيرته بغبن فاحش في المهر أو بغير كفء فلا يصح النكاح أصلاً

العقد أصلاً إذا كان الزوج غير كفء سواء كان المهر أقل من مهر المثل أو مساوياً له أو أكثر أو كان الزوج كفئاً والمهر أقل من مهر المثل وكان الثمن فاحشاً إذا اليسير مغتفر . ويصح الزواج وينفذ غير لازم إذا كان الزوج كفئاً والمهر مهر المثل ويترتب على كون العقد غير لازم في هذه الصورة ثبوت الخيار في امضاء هذا العقد وفسخه لكل من الصغير والصغيرة عند البلوغ أو الإفاقة ولو بعد الدخول فإن كان كل من الصغير والصغيرة يعلم بهذا الزوج قبل البلوغ ثبت له الخيار عند البلوغ وإن لم يعلم به قبل البلوغ ثبت له الخيار وقت العلم به لأنه لا يتصور ثبوت الخيار في شيء قبل العلم به فأثبتناه عند تصوره وهو وقت العلم . فقد علم من هذا أنه عند ما يتولى أحد من القسم الثاني الزواج يصح وينفذ ولا يلزم في الحالة الأولى المتقدمة وهي ما إذا كان الزوج كفئاً والمهر مهر المثل ولا يصح أصلاً في باقي الصور لأن تصرفهم لا ينفذ إلا إذا كانت فيه مصلحة وهي ليست موجودة في هذه الصور فلا ينفذ العقد والدليل على ثبوت الخيار لها بعد البلوغ في الصورة الأولى ما روى من أنه عليه الصلاة والسلام زوج امرأة بنت حمزة وهي صغيرة لسلمة بن أبي سلمة وهي بنت عمه وقال « لها الخيار إذا بلغت » ولأن العقد صدر ممن هو قاصر الشفقة لأن أصل الشفقة موجود ولكنها قاصرة عند المقابلة بشفقة الأب والجد فيتطرق الخلل إلى المقاصد فيثبت لها الخيار فلوجود أصل الشفقة نفذناه في الحال ولتصورها أثبتنا لها الخيار في المال ليزال الضرر لو كان فيه ضرر ويضاف إلى اختيارها إلى نفسها إذا الشخص ينظر في شؤون نفسه أكثر من غيره فيبدأ الأولياء عن عهدة اليتامي بخلاف الأب والجد لأنهما وإفرا الشفقة

تماماً الولاية فلا تحتاج الى اثبات الخيار وعلى هذا من يلحق بالصغير والصغيرة  
اذا زوجه الاب أو الجد أو الابن فلا خيار له بعد الافاقة وان زوجه غيرهم  
ثبت له الخيار بعدها — انظر مادة ( ٤٧ )

فقد بان مما تقدم انه متى زوج الصغير أو الصغيرة غير الاب والجد  
من كفء وبمهر تام صح العقد ولكن لكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء  
أقام على النكاح وان شاء فسخ العقد فان اختار كل منهما بقاء العقد فلا  
كلام وان اختار الفسخ فلا يفسخ العقد بمجرد اختياره له بل لابد من أن  
يرفع الامر للقاضي ليفسخ العقد اذا لم يوجد مسقط للخيار بان صدر منه ما  
يدل على الرضا صراحة أو دلالة

ويترتب على عدم فسخ هذا العقد الا بحكم القاضي أنه اذا مات أحد  
الزوجين بعد البلوغ واختيار الفسخ ولكن قبل تفريق القاضي ورثه الآخر  
لان أصل العقد صحيح والزوجية قائمة لم تزل لعدم القضاء الذي هو شرط في  
ازالتها ويترتب عليه أيضاً لزوم كل المهر في هذه الحالة اذا مات أحد الزوجين  
لان الزوجية ما دامت قائمة ومات أحد الزوجين ولو قبل الدخول يتأكد بها  
لزوم كل المهر والزوجية هنا قائمة ما دام القاضي لم يفرق بينهما فيتأكد لزوم  
كل المهر فاذا مات الزوج أخذت المرأة كل المهر من تركته واذا ماتت  
الزوجة أخذت ورثتها المهر من الزوج بعد اسقاط ما يخصه منه لانه من

---

( مادة ٤٧ ) اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الاب والجد ولو للقاضي فلا  
يصح النكاح أصلاً بغير كفء أو بفن فاحش في المهر ويصح بالكفء وبمهر المثل  
ولكل منهما اذا لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخه بالبلوغ أو العلم به بعده

## ضمن الورثة

وانما اشترط القضاء في فسخ النكاح بخيار البلوغ لان في أصله ضعفا اذ هو لدفع ضرر خفي وهو تمكن الخلل بسبب قصور شفقة المهر ووج ولذا يشمل المذكر والمؤنث لأن قصور الشفقة موجود بالنسبة اليهما واذا كان الضرر خفيا يتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة ومثل الصغير والصغيرة من يلحق بهما فان له الخيار بعد افاقته — انظر مادة (٤٨)

والشخص الذي له الخيار بالبلوغ اما ان يكون مذكرا أو أنثى والاني اما أن تكون وقت البلوغ بكرا أو ثيبا فان كانت بكرا واختارت فسخ النكاح فلا بد من الاشهاد على ذلك فوراً بأن تحضر شاهدين ان لم يكونا موجودين وتقول لهما بلغت الآن فاشهدا أني فسخت عقد زواجي لفلان الذي باشره أنثى او عهى مثلاً. ولكن محل ذلك اذا كانت عالة بالزواج قبل البلوغ أو علمت به وقته فان لم تكن عالة بالزواج قبل البلوغ ولا وقته يثبت لها الخيار وقت علمها به ولو كان بعد البلوغ لأن وقت علمها ينزل منزلة البلوغ لعدم تمكنها من الخيار قبل العلم والولي ينفرد به فعذرت فان لم تختار نفسها وقت البلوغ أو وقت العلم بالزواج وتشهد بل سكتت عن اختيار نفسها مختارة بطل خيارها فليس لها أن تختار بعد ذلك ولو ادعت أنها كانت جاهلة بثبوت هذا الخيار

---

(مادة ٤٨) اذا بلغ الصغير والصغيرة واختارا فسخ النكاح الذي باشره غير الاب والجد لزمهما أن يرفعا الامر الى الحاكم بفسخ النكاح اذا لم يوجد مسقط للخيار فاذا مات أحد الزوجين قبل ان يفسخ الحاكم النكاح يرثه الآخر وان لم كل المهر للمرأة او لورثتها

لها وعند ما علمت اختارت نفسها أو ادعت أنها تعلم بثبوته لها ولكن قالت لا أعلم أنه يشترط على الفور بل هو ثابت لى متى أردت لم يقبل عذرها لأنها مطالبة بمعرفة أحكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل لأن الجهل بالأحكام الشرعية في دار الإسلام لا يعد عذراً إلا إذا كان المعتذر قريب عهد بالإسلام أو نشأ في قرية بعيدة عن العلماء ويلزم كل شخص أن يعرف أحكام شريعته التي هو منتم إليها بلا فرق بين المذكر والمؤنث خصوصاً ما يخصه منها وبيع بالمرء أن ينتسب لدين من الأديان ولا يدري ما فيه من الأحكام ومتى أشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع الأمر إلى الحاكم بل تبقى على خيارها وإن طال الزمن إلا إذا وجد منها بعد الاختيار ما يدل على الرضا — انظر مادة ( ٤٩ )

وان كانت ثيباً وقت البلوغ ولم تختار نفسها بل سكنت ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالزواج ان كانت غير عالمة به قبل البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكوت وإنما يبطل بالرضا صراحة أو دلالة فالصريح كأن تقول اخترت البقاء مع

( مادة ٤٩ ) الزوجة التي لها خيار الفسخ بالبلوغ اذا بلغت وهي بكر واختارت فسخ النكاح ينبغي لها أن تبادر باختيار نفسها وتشهد على ذلك فوراً حال البلوغ ان كانت عالمة بالنكاح قبله أو عنده أو حال علمها ان لم تكن عالمة به وقت البلوغ فان سكنت عن اختيار نفسها مختارة عالمة بأصل النكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل عذرها اذا اعتذرت بجهلها الخيار أو الوقت الذي يكون لها الخيار فيه ومتى أشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع امرها إلى الحاكم بل تبقى على خيارها وإن طال الزمن ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا

زوجي الذي زوجنيه أخى أو عمى مثلاً أو رضيت بهذا العقد والرضا دلالة  
 كطلب مهرها إذا كان قبل الدخول أو تفقها أو دخول الزوج بها وهي  
 راضية لا مكرهة . ومثل الثيب فيما ذكرناه الغلام فلا يبطل خياره بسكوته  
 وقت بلوغه أو وقت العلم ولو بعد البلوغ وإنما يبطل خياره بإفصاحه بالرضا أو  
 بوقوع ما يدل عليه كدخوله بالزوجة أن بلغ قبل الدخول أو وطئها أن كان  
 بعد الدخول أو دفعه المهر أن كان قبل الدخول

وإنما كان السكوت دليلاً على الرضا في حق البكر لا الثيب والغلام  
 لأن البكر تستحي من اظهار الرغبة في الزواج ولكنها لا تستحي من الرد  
 فيكون سكوتها دليلاً على ما يحول الحياء بينها وبينه والحياء في الثيب غير  
 متوفر لقلته بالممارسة فلا مانع من النطق في حقها فلا يكتفى بغيره ومثلها الغلام  
 وهو غير خاف على احد — انظر مادة (٥٠)

وكل هذه الاحكام خاصة بالصغير والصغيرة ومن يلحق بهما المال الكبير  
 والكبيرة الحران المكفنان فلها احكام تخصهما فالحر البالغ العاقل له ان يتزوج  
 بنفسه ولو كان سفيهاً أى مبدراً لماله على خلاف مقتضى الشرع والعقل فلا  
 يشترط في صحة العقد الولي بل عقده صحيح نافذ لازم ولو كانت الزوجة التي  
 تزوجها اقل منه شرفاً او كان المهر الذي دفعه اليها أكثر من مهر مثلها فلا

( مادة ٥٠ ) إذا بلغت الزوجة التي لها الخيار وهي ثيب وسكتت عن اختيار  
 نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالشكاح ان كانت غير عاتمة به قبل البلوغ فلا يبطل  
 خيارها بالسكوت وإنما يبطل بالرضا صراحة أو دلالة وكذلك الغلام لا يبطل خياره  
 بسكوته بل بإفصاحه بالرضا أو بوقوع ما يدل عليه

اعتراض لا أحد من الأولياء عليه لأن العار لا يلحقهم بهذا العمل ، وأما الحرية  
 المكلفة فلا بد فيها من التفصيل بالنسبة للولي والمهر والزواج الذي تزوجت به  
 ويان ذلك ان الحرية المكلفة اما ان يكون لها ولي أم لا فان كان لها ولي فأما  
 ان يكون عصبة أو غير عصبة ولا يخفى عليك ان الولاية هنا ولاية استجباب  
 لا ولاية اجبار وعلى كل فاما ان تزوج نفسها بكف ، وبمهر المثل أو بكف ،  
 والمهر أقل من مهر المثل أو من غير كف مطلقا أي سواء كان المهر أقل من  
 مهر المثل أو مساويا له أو أكثر فان زوجت نفسها بكف ، وبمهر المثل صح العقد  
 نافذا لازما سواء كان لها ولي أو لم يكن وسواء كان الولي عصبة أو غير عصبة  
 لأنه اذا لم يكن لها ولي فالامر ظاهر وان كان فلا وجه للاعتراض عليها فيما  
 فعلت لأن الاعتراض انما يكون عند لحوق العار لهم بفعلها وفعلها هذا حسن  
 اذ الموضوع ان الزوج كف ، والمهر مهر المثل — انظر مادة ( ٥١ )

وان زوجت نفسها بكف ، ولكن المهر أقل من مهر المثل فان كان لها  
 ولي عاصب ورضي بذلك قبل العقد أو بعده صح نافذا لازما أيضا كما في  
 الصورة الاولى لأن المهر في الابتداء حق الولي والمرأة وقد اسقط كل منها  
 حقه فلا اعتراض عليه وان لم يرض بذلك صح العقد نافذا غير لازم اذ له  
 الاعتراض على الزوج قائلًا له اما ان تتم لها مهر المثل واما ان أرفع الأمر  
 الى القاضي ليفسخ العقد فان تم الزوج المهر فيها والا فللولي العصبة الأمر

( مادة ٥١ ) لاجر البائع الماقل الزوج ولو كان سفيها فلا توسط ولي والحرية  
 المكلفة أيضا أن تزوج نفسها بالا ولي بكر كانت أو ثيبا ويتفد نكاحها ويأزم اذا كان  
 الزوج الذي تزوجت به كفوًا لها وكان المهر مهر مثاها

الثاني وهو رفع الأمر إلى القاضي لفسخ العقد  
 وإذا كان لها ولي غير عاصب أو لم يكن لها ولي أصلاً صح العقد نافذاً  
 لازماً أيضاً لأنه إذا لم يكن لها ولي فالمهر حقها فلها أن تسقط منه ما شاءت  
 وإن كان لها ولي غير عاصب فلا يلحقه عار بنقصان المهر فلا يثبت له حق الاعتراض  
 وإن تزوجت نفسها بغير كفء ولو كان المهر أكثر من مهر المثل فإن  
 لم يكن لها ولي أصلاً أو كان لها ولي غير عاصب صح العقد بلا اعتراض أحد  
 عليه لأنه عند عدم الولي تكون الكفاءة حقها فقط وقد أسقطتها فتسقط  
 والولي غير العاصب لا يلحقه العار بتزويجها بغير الكفء مثل ما يلحق العاصب  
 فلا حق له في الكفاءة . وإن كان لها ولي عاصب فإن رضى قبل العقد بتزويجها  
 بغير الكفء صح أيضاً لأن الكفاءة حقها وقد أسقط كل منهما حقها فيسقط  
 وإن لم يرض قبل العقد فلا يصح الزواج أصلاً وإن رضى بعده لأن العقد  
 وقع باطلاً وباطلاً لا تلحقه الإجازة وإنما تلحق الصحيح الموقوف - انظر  
 مادة (٥٢)

ويترتب على كون تزويج الكبيرة المكلفة خالص حقها أنها هي التي

(مادة ٥٢) إذا تزوجت الحرة المكلفة بلا رضا وليها بأقل من مهر المثل صح  
 العقد وللولي إذا كان عاصب حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل إن رضى أو  
 يفسخ الحاكم النكاح وإذا تزوجت بغير كفء لها بلا رضا وليها العاصب صراحة قبل  
 العقد فالنكاح غير جائز أصلاً ولا ينفع رضا الولي بعد العقد وإذا لم يكن لها ولي عاصب  
 وتزوجت نفسها من غير كفء أو كان لها ولي ورضى بزواجها بغير الكفء فالنكاح صحيح

تباشر عقد زواجها بنفسها أو تأمر من يقوم مقامها في ذلك وحينئذ لا تجبر على النكاح سواء كانت بكرًا أو ثيبًا بل إذا أراد الولي تزويجها فلا بد لنفاذ هذا العقد عليها من استئذانها أي طلب الاذن منها وحصول الرضا منها بذلك وإن زوجها بالفعل قبل الاستئذان فلا ينفذ هذا العقد عليها أيضًا إلا إذا رضيت به وإجازته ولكن الرضا يختلف بحسب البكارة والثبوتة والمستأذن وبيانه أنها إن كانت بكرًا فاما أن يكون الذي استأذنها الولي القريب أو من يقوم مقامه أو الولي البعيد - فإن استأذنها الولي القريب قبل العقد بأن كان لها أب وجد والذي استأذنها هو الأب أو وكل شخصًا بالنيابة عنه في استئذانها أو أرسل شخصًا يستأذنها وأخبرها كل منهم بالزوج وبالمهر فرضيت صريحًا بأن قال لها الأب أريد أن أزوجه لك فلان بمهر كذا فقالت في محله أو نعم الزوج الذي اخترته مثلاً أو لم تصرح ولكن وجد منها ما يدل على الرضا سواء كان تبسماً أو ضحكاً أو بكاءً أو غيرها والمعمول عليه في الضحك والبكاء قرائن الأحوال فإن الضحك قد يكون سروراً وقد يكون استهزاء والبكاء قد يكون للسخط وقد يكون أسفاً على فرقة الأهل ومما يدل على الرضا في جانب البكر سكوتها عند الاستئذان مختارة كان كل هذا توكيلاً له بالزواج فله أن يزوجه من الزوج الذي عينه لها بالمهر الذي سماه أيضاً - وإن زوجها الولي القريب بالفعل ثم أخبرها هو بهذا العقد وبالزوج وبالمهر أيضاً أو وكل أو أرسل شخصاً ليخبرها أو كان شخص حاضر العقد فتوجه اليها وأخبرها بدون وكالة ولا إرسال من الولي القريب وكان هذا الشخص عدلاً وهذا هو المسمى بالفضولي فرضيت صريحاً أو وجد منها ما يدل على الرضا ولو

السكوت كان هذا اجازة للعقد الذي حصل .

ولا يكون سكوتها عند الاستئذان رضا إلا اذا كان الاستئذان كاملا بأن يسمى لها الزوج على وجه تقع لها به المعرفة ويسمى لها المهر . أما الاول فلا بد منه لتظهر رغبته فيها أو رغبته عنها فلو قال أزوجك من رجل فسكتت لا يكون اذنا فلو سمي فلاناً أو فلاناً فسكتت فله أن يزوجهما من أيهما شاء . وأما الثاني وهو تسمية المهر فلأن رغبته تختلف باختلاف الصداق في القلة والكثرة وإن كان الذي استأذنها هو الولي البعيد بأن كان لها أخ شقيق وأخ لأب فاستأذنها الأخ لأب وعين لها الزوج والمهر أو استأذنها أجنبي فلا بد من إفصاحها بالرضا أو بوقوع ما يدل عليه منها كطلبها المهر مثلاً ولا يعد سكوتها في هذه الحالة رضا لأن هذا السكوت قد يكون لقلة الالتفات إلى كلامه اذ هناك من هو أولى منه فلم يقع دلالة على الرضا لأنه يحتمل الاذن والرد والاكتفاء بمثله في الدلالة للحاجة ولا حاجة في حق غير الاولياء لأنه فضولي ولا في حق ولي غيره أحق منه لعدم الالتفات إلى كلامه بخلاف ما إذا كان المستأذن رسول الولي القريب لأنه قائم مقامه — انظر مادة ( ٥٣ )

( مادة ٥٣ ) لأمير الحرة البالغة على النكاح بكرة كانت أو ثيباً بل لا بد من استئذانها واستئذانها فإن كانت بكرة واستأذنها الولي القريب أو وكيله أو رسوله قبل تزويجها أو زوجها الولي وأخبرها هو أو وكيله أو رسوله أو فضولي عدل وعلمت بالزوج وبالمهر فسكتت عن رده مختارة لا مكرهة أو تبست أو ضحككت غير مستهزئة أو بكت بلا صوت فذلك اذن في صورة استئذانها قبل العقد واجازة بعده وإن استأذنها غير القريب من الاولياء وعين لها الزوج والمهر فسكتت أو تبست أو ضحككت أو بكت فلا يعد ذلك منها رضا بل لا بد من الإفصاح بالرضا أو من وقوع ما يدل عليه منها

وان كانت ثيباً فلا يكتفى منها بالسكوت أو الضحك أو التبسم سواء كان المستأذن أو المخبر هو الولي القريب أو البعيد بل لابد أن تعرب عن نفسها مفصحة برضاها أو يقع منها ما يدل عليه وإنما كان السكوت دليلاً على الرضا بالنسبة للبكر لا للثيب لقوله عليه الصلاة والسلام «البكر تستأمر في نفسها فإن سكنت فقد رضيت والثيب تشاور» والمشاورة عبارة عن طلب الرأي بالإشارة إلى الصواب وذلك لا يكون إلا بالنطق ولأن السكوت صار رضا بالنسبة للبكر لتوفر الحياء لأن لها عند الاستئجار جوابين «لا» و«نعم» فيكون سكوتها دليلاً على الجواب الذي يحول الحياء بينها وبينه وهو «نعم» لما فيه من اظهار الرغبة في الرجال . والحياء في الثيب غير متوفر لقلته بالممارسة فلا مانع من النطق في حقها أو وجود ما يدل على الرضا غير السكوت — انظر مادة ( ٥٤ )

وما دامت الجلدة الرقيقة موجودة في المحل المعلوم فهي بكر تسرى عليها أحكام الأبكار بالنسبة للزواج وغيره فإن زالت هذه الجلدة الرقيقة التي يسمونها عذرة فإن كان زوالها بتعديس وهو طول المكث من غير تزويج أو بوثة أي نطة وهي الونوب من فوق أو بحیضة بأن نزل عليها دم الحيض بكثرة فزال عذرتها أو بجراحة في المحل المعلوم لداع من الدواعي فهي بكر حقيقة وحكما إذا البكر هي التي يكون مصيبتها أول مصيب وهذه كذلك مشتق من الباكورة وهي أول الثمار أو من البكرة وهي أول النهار ومثل من زالت بكارتها بهذه العوارض المرأة التي فرق بينها وبين زوجها بعنة

( مادة ٥٤ ) البالغ الثيب إذا استأذنها الولي بعيداً كان أو قريباً فسكتت فلا يكون سكوتها رضا بل لابد أن تعرب عن نفسها مفصحة برضاها أو يقع منها ما يدل عليه

فإذا تزوج رجل امرأة ووجدته عتيقاً وزفت أمرها إلى القاضي وفرق بينهما بعد  
اجراء ما يلزم اعتبرت بكراً لما تقدم وكذلك المرأة التي تزوجت برجل وفسخ  
العقد بينهما قبل الدخول أو طلقها أو مات عنها قبل الدخول أيضاً ولو كان  
بعد الخلوة الصحيحة فكل هؤلاء أبكار حقيقة وحكما حتى لو قال رجل  
أوصيت لأبكار بنى فلان بثلاث مالى استحق جميع من ذكر لأنهن أبكار  
حقيقة والزائل انما هو العذرة لا البكارة. وأما إذا زالت عذرتها بالزنا فإن اشهر  
حالها بان خرجت وأقيم عليها الحد أو صار الزنا عادة لها بأن تكرر فلا بد من  
القول فان لم تحد أو لم يتكرر فهي بكر حكماً لان الناس عرفوها بكراً والشرع  
جعل السكوت رضا بعلة الحياء وإذا وجدت العلة يترتب الحكم عليها. ومثل  
هذه من زالت بكارتها بوطء بشبهة كما إذا زفت امرأة لرجل وقيل له هي  
زوجتك فدخل بها وتبين الحال بعد ذلك ففرق بينهما أو بشكاح فاسد فانها  
تكون ثيباً حقيقة فلا يكون سكوتها إذا بل لا بد من النطق أو ما يدل على  
الرضا غير السكوت لعدم الحياء هنا ولان الشرع أظهر هذا الوطء حيث علق  
به أحكاماً من لزوم العدة والمهر وثبوت النسب — انظر مادة ( ٥٥ )

وقد علمت مما تقدم ان الغرض من الزواج التناسل وهذا لا يكون الا  
بالوطء فإذا كانت الزوجة مطيقة سلمت الى الزوج عند طلبه فان كانت صغيرة

---

( مادة ٥٥ ) من زالت بكارتها بوطء او تعيس فهي بكر حقيقة كمن فرق  
بينها وبين زوجها بعنة أو فسخ أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطء ومن زالت  
بكارتها بزنا فهي بكر حكماً ما لم يتكرر منها أو تحد فإن تكرر منها أو لم يتكرر وحدث  
فهي ثيب كالموطوءة بشبهة أو بشكاح فاسد

لا تطبق الوطء وطلبها الزوج فلا يجبر وليها على تسليمها له سواء كان أباً  
أو غيره ومع ذلك فله طلب ما يستحق من مهرها من الزوج لانه وجب  
بالمقد فان اتفقا على انها لا تطبق الوطء فيها وان اختلفا بان قال الزوج انها  
تطبقه وأنكر الأب ذلك فلا بد من حكم بينهما وحينئذ يمين القاضى من يثق  
بين من النساء ويأمرهن بالكشف عليها ويأخذ بما يقن فان وافقن الولي فلا  
يأمره بتسليمها وان وافقن الزوج أمر الولي بالتسليم . ولا يعتبر السن لانه  
من الجائز أن تكون بنت تسع تطبق الوطء لسلامة بنيتها من كل الامراض  
وأخرى في هذا السن نحيفة لا تطبقه — انظر مادة ( ٥٦ )

## الباب الخامس

### ﴿ في الوكالة بالنكاح ﴾

لما كانت الوكالة نوعاً من الولاية من حيث أن تصرف الوكيل ينفذ  
على الموكل كتصرف الولي ينفذ على المولى عليه ناسب أن تذكر الوكالة بالنكاح  
عقب الولي . والتوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ممن  
يملكه . فيؤخذ من هذا التعريف أن كل شخص يملك تصرفاً من التصرفات له  
أن يتولاه بنفسه وله أن يوكل غيره فيه وكل شخص لا يملك تصرفاً ليس له

( مادة ٥٦ ) لا تسلم الزوجة الصغيرة لزوج حتى تطبق الوطء ولا يجبر الأب  
على تسليمها وله طلب ما يستحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها تطبقه وأنكر  
الأب ذلك فعلى الحاكم أن يأمر من يثق بين من النساء بالكشف عليهما فان بصلاحيتها  
للرجال يأمر أباهما بتسليمها والا فلا ولا عبرة بالسن

أن يوكل غيره فيه لأن الولاية المتعدية فرع الولاية القاصرة فإذا كانت الأولى غير موجودة فلا يتأتى وجود الثانية . ويتربى على هذا أن الشخص متى كان عاقلاً بالغاً سواء كان مذكراً أو أنثى يجوز له أن يوكل غيره بتزويجه لأن له أن يتولاه بنفسه وكذلك الولي سواء كان أباً أو جدياً أو غيرها فإن له أن يوكل غيره بتزويج من له الولاية عليه سواء كان صغيراً أو ملحقاً به لأن له أن يتولى العقد بنفسه . وإن الشخص متى كان صغيراً أو ملحقاً به فلا يجوز له أن يوكل غيره بتزويجه لأنه ليس له أن يزوجه نفسه فلا يوكل غيره إذ الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة وهذه غير موجودة فلا يتأتى وجود الثانية —  
انظر مادة ( ٥٧ )

ولا يشترط أن يكون التوكيل بالكتابة بل يصح أن يكون كتابةً وإن يكون مشافهةً ولا يشترط لصحة التوكيل الإشهاد عليه فإذا وكل شخص غيره في التزويج أو في غيره ولم يشهدا على هذا التوكيل ففعل الوكيل الموكل فيه جاز على الموكل وإنما يستحب الإشهاد عليه خوفاً من جحود التوكيل فيحصل النزاع فإذا كانت هناك شهود أمكن المدعى إثبات التوكيل بها بخلاف ما إذا لم يشهدا فإنه لا يتأتى إثبات التوكيل بالينة — انظر مادة ( ٥٨ )

( مادة ٥٧ ) يجوز للزوج والزوجة أن يتوليا عقد نكاحهما بأنفسهما وأن يوكلأ به من شاء إذا كانا حريين عاقلين بالغين وللولي أبا كان أو غيره أن يوكل بنكاح من له الولاية عليهم من الصغار ومن يلحق بهم  
( مادة ٥٨ ) يصح التوكيل بالنكاح شفاهاً وبالكتابة ولا يشترط الإشهاد عليه ،  
لصحته بل لحشية الجحود والنزاع

ولا يجوز للوكيل بالزواج أن يوكل غيره بل هو الذي يتولى العقد بنفسه سواء كان الموكل له هو الزوج أو الزوجة لأن الموكل رضى برأيه لا برأى غيره فليس له أن يقيم غيره مقامه حتى إذا وجد من الموكل رضا بغير رأى الوكيل جاز للوكيل أن يوكل سواء كان هذا الرضا صراحة أو دلالة فالصريح كما إذا قال رجل لآخر وكتبتك في أن تزوجني فلانة ولك أن توكل فلانا أولئك أن توكل من شئت في الحالة الأولى ليس له أن يوكل غير فلان المعين لعدم رضاه برأى غيره وفي الحالة الثانية له أن يوكل من شاء لتفويض الأمر إلى مشيئته فكل شخص وكله فقد شاء توكيله فيصح والدلالة كأن يقول له وكتبتك في أن تزوجني فلانة وفوضت الأمر إلى رأيك في كل ما تفعله فتوكيله غيره في هذه الحالة صحيح أيضا لأنه من ضمن أفعاله التي رضى بها الموكل فيصح — انظر مادة ( ٥٩ )

فإذا ولى الوكيل عقد الزواج فقد انتهت مأموريته فلا يطالب بالحقوق المترتبة عليه لأنه سفير وممهر فقط بخلاف الوكيل في البيع فإن كان وكلا من جهة البائع يطالب بتسليم المبيع وإن كان من جهة المشتري يطالب بالثمن ومثلها جميع الحقوق المترتبة على عقد البيع

وحينئذ فلا يطالب الزوج الوكيل بتسليمه الزوجة ولا تطالب الزوجة الوكيل بمهرها بمجرد هذا العقد فإن حصل ما يوجب مطالبتها بالمهر غير العقد طوالب به فإن التزم الوكيل للزوجة أو لوليها بدفع المهر سواء كان هذا الالتزام

( مادة ٥٩ ) لا يجوز للوكيل بالتكاح أن يوكل غيره إلا اذن موكله أو موكلته أو بلا تفويض الأمر إلى رأيه

في العقد او بعده وجب عليه ادائه لكن وجوب هذا الاداء لم يكن بالعقد بل بالضمان فان دفع الوكيل المهر وأراد ان يأخذه من الزوج فان اعطاه من غير نزاع فيها وان تأخر عن الدفع اليه فان أذنه باعطائه لازوجة اجبر على الدفع للوكيل لان الوكيل في هذه الحالة صار قاضيا دينه بأذنه فلا يكون متبرعا وان كان الزوج لم يأذن له بالاعطاء فلا يجبر على دفعه لانه والحالة هذه يكون متبرعا حيث دفع الدين بلا إذن المدين — انظر مادة ( ٦٠ )

فان ولى الوكيل العقد الذى وكل فيه وكان موافقا لكل ما امره به الموكل لزمه وليس له أن يردّه اصلا فان وكل رجل رجلا آخر في ان يزوجه بنت فلان الفلانية بمائة جنيه مثلا فزوجها له بهذا المبلغ لزمه هذا العقد وليس له تقضيه فان خالف بأن زوجته غير المسماة او زوج المسماة له بمائة وخمسين جنيها مثلا فلا ينفذ هذا العقد بل يكون موقوفا على مشيئة الموكل فان لم يرض به ابطله وان رضى اجازه وسيأتى لك ايضاح بما لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى لهذا المقام في مادة ١٤٠ وما بعدها — انظر مادة ( ٦١ )

---

( مادة ٦٠ ) لا يطالب الوكيل بتسليم الزوجة للزوج ولا بمهرها الا اذا ضمنه لها فان ضمنه وجب عليه ادائه وليس له الرجوع به على الزوج الا اذا كان الضمان بأذنه

( مادة ٦١ ) يشترط لازوم عقد الوكيل وتقرؤه على من وكله موافقة لما امره به فان خالف فلا ينفذ عليه التكليف الا اذا اجازه

## الباب السادس

### ( في الكفاءة )

الكفاءة تعتبر بين الزوجين لاث النكاح يعقد للعمر ويشتمل على اغراض ومقاصد كالأزدواج والصحة والالفة وتأسيس القرابات ولا ينتظم ذلك عادة الا بين الاكفاء. والكفاءة تعتبر من جانب الرجل لا من جانب المرأة لان الشريفة تأتي أن تكون مستفرشة للخصيس فلا بد من اعتبارها من جانبها بخلاف جانبها لان الزوج مستفرش فلا تغيظه دناءة المرأة

والكفاءة حق الولي وحق المرأة فلو اسقط كل منهما حقه فالامر ظاهر ولو اسقط واحد منهما حقه بقي حق الآخر ويترتب على كون الكفاءة حقا انه اذا تزوجت المكفئة بغير كفء برضا وليها العاصب قبل العقد صبح لان كلا منهما اسقط حقه في الكفاءة فيسقط ولو زوجت نفسها من غير كفء بلا رضاه لم يصح العقد لانها وان اسقطت حقا فحقه باق ولو كانت الكفاءة حقا وحدها لصح هذا العقد

واعتيار الكفاءة عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده فاذا كان الرجل وقت التزوج كفو للمرأة التي تزوجها ثم زالت الكفاءة بأي سبب من الاسباب الآتية فلا يفسخ العقد بانعدام الكفاءة لانها من الشروط التي يلزم وجودها في اول الامر ولا يشترط استمرارها لما يترتب على اشتراط الاستمرار من الحرج لان بقاء الشخص على حالة واحدة نادر فيلزم على اعتبار

استمرارها فسخ عقود كثيرة ولا يخفى ما فيه من الضرر - انظر مادة (٦٢) -  
وقد علمت مما تقدم انه اذا زوجت المكافئة نفسها بلا رضا وليها العاصب  
قبل العقد او زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء او زوجها الاب او  
الجد وهو مشهور بسوء الاختيار قبل العقد يشترط لصحة النكاح ان يكون  
الزوج كفوا للمرأة فان كان غير كفء فلا يصح العقد . والكفاءة معتبرة  
في ستة أشياء وهي النسب ان كانا عربيين اصلا والاسلام والحرية والمال  
والديانة والحرفة سواء كانا عربيين او غير عربيين .

وانما اعتبرت في هذه الاشياء لان التفاخر يقع بها فيما بين الناس فلا بد  
من اعتبارها بالنسب معروف والعربي عند الفقهاء هو من يعرف اتصال نسبه  
الى قبيلة من القبائل والعجمي بخلافه قريش بعضهم اكفاء لبعض فلا يعتبر  
التفاضل فيما بين قريش وكذا العرب غير قريش بعضهم اكفاء لبعض ولا  
يكون سائر العرب اكفاء لقريش . والعجم ليسوا بكفاء للعرب والاصل  
في هذا قوله عليه الصلاة والسلام « قريش بعضهم اكفاء لبعض بطن بطن  
والعرب بعضهم اكفاء لبعض قبيلة بقيلة والموالي بعضهم اكفاء لبعض  
رجل برجل » وانما قال في الموالى رجل برجل لانهم ضيعوا انسابهم فلا  
يفتخرون بها لجعلها عندهم وانما يفتخرون بالاسلام والحرية والحرفة . الخ  
والقرشيان من جمعها اب هو النضر بن كنانة فمن دونه ومن لم ينسب

---

(مادة ٦٢) تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لامن جانب المرأة فيجوز ان  
تكون أدنى منه في الشروط المذكورة في المادة الآتية والكفاءة حق الولي وحق  
المرأة واعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده

الا لأب فوقه فهو عربي غير قرشي والنضر هو الجذ الثاني عشر للنبي عليه  
الصلاة والسلام - انظر مادة ( ٦٣ )

واسلام الاصول معتبر في العجم وأما في العرب فهو غير معتبر فمن  
لأب له في الاسلام من العرب وهو مسلم فهو كفء لمن لها آباء في الاسلام  
لان العرب يتفاخرون بالنسب فيعدون النسب كفواً للنسب آخر وأما العجم  
فقد ضيعوا أنسابهم فمفاخرتهم بالاسلام فمن كان له أب في الاسلام يفتخر  
على من لأب له فيه ولا يمدده كفواً وحيداً لا يكون من أسلم بنفسه من  
العجم كفواً لمن لها أب في الاسلام ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون  
كفواً لمن لها أبوان فيه أما من له أبوان في الاسلام فكفء لمن لها آباء فيه  
لان أصل التعريف بالأب وتماه بالجد فلا يشترط أكثر من ذلك فتبين من  
هذا ان الاسلام معتبر في حق العرب بالنسبة الى الزوج وحده لا الى أبيه  
وجده وفي حق العجم بالنسبة للزوج وأبيه وجده  
والحرية نظير الاسلام فيما ذكرنا بالنسبة للعجم وأما بالنسبة العرب فهي

---

( مادة ٦٣ ) اذا زوجت الحرة المكلفة نفسها بلا رضا وليها العاصب قبل العقد أو  
زوج الصغيرة غير الأب والجد من الاولياء أو زوجها الأب أو الجد وهو ما جن سيء  
الاختيار مشهور بذلك قبل العقد يشترط لصحة النكاح أن يكون الزوج كفواً للمرأة لسبب  
ان كانا عربيين أصلاً واسلاماً ومالاً وصلاً وحرفاً سواء كانا عربيين أو غير عربيين  
فان كان الزوج غير كفء للمرأة في شرط من الشروط المذكورة فانه نكاح غير صحيح  
في النذور المتقدمة

لازمة لانه لا يجوز استرقاقهم - انظر مادة ( ٦٤ )

فالمعجم لا يكون كفوًا للعربية ولو كان ذاجاه بأن كان سلطانا أو عالما  
وقال البعض ان كان الحسب والجاه آتين من جهة السلطة فلا يكون كفوًا لها  
وان من جهة العلم كان كفوًا لان شرف العلم فوق شرف النسب ولذا قيل ان  
عائشة أفضل من فاطمة رضي الله تعالى عنهما لكثرة علمها وفوق شرف المال  
أيضا ولذا يكون العالم الفقير كفوًا لبنت الغنى الجاهل - انظر مادة ( ٦٥ )  
وأما الكفاءة في المال فهي عبارة عن أن يكون الزوج مالكا للمهر والنفقة  
حتى أن من لا يملكها أو لا يملك احدها لا يكون كفوًا لان المهر بدل البضع  
فلا بد من ايثائه وبالنفقة قوام الازدواج ودوامه فلا بد منها أيضا والمراد  
بالمهر قدر ما تعارفوا تعجيله لان ما وراءه مؤجل عرفاء والمراد بملكه النفقة أن  
يكون مالكا لنفقة شهر إن كان غير محترف أو يتكسب كل يوم ما يكفيه ان كان  
محترفا ومتى وجد هذان الامران عند الزوج فهو كفء ولو كانت المرأة ذات  
أموال جسيمة وثروة عظيمة - انظر مادة ( ٦٦ )

( مادة ٦٤ ) يعتبر الاسلام بالنظر لزوج وأبيه وجده لا غير فسلم بنفسه ليس  
كفوًا لمسلمة أبوها مسلم ومن له أب واحد مسلم ليس كفوًا لمن لها أبوان مسلمان ومن  
له أبوان في الاسلام كفء لمن لها آباء

( مادة ٦٥ ) شرف العلم فوق شرف النسب فغير العربي العالم كفء للعربية ولو  
كانت قرشية والعالم الفقير كفء لبنت النخعي الجاهل

( مادة ٦٦ ) لا عبرة بكثرة المال في التكاح فمن قدر على المهر المتعارف تعجيله  
ونفقة شهر ان كان غير محترف او قدر على كفاية المرأة بتكسيبه كل يوم ان كان محترفا  
فهو كفء لها ولو كانت ذات أموال جسيمة وثروة عظيمة

وأما الديانة فالعرض منها التقوى والزهد والصالح لانها من أعلى المفاخر  
والمرأة تعير بفسق الزوج فوق ما تعير بضعة نسبه فلما كان النسب معتبراً  
كانت الديانة أولى - فلا يكون الفاسق كفواً لصالحة بنت صالح سواء كان  
معلناً بالفسق أم لا وإنما يكون كفواً لفاسقة بنت فاسق أو فاسقة بنت صالح -  
انظر مادة ( ٦٧ )

وانما اعتبرت الحرفة في الكفاءة لأن الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعبدون  
بدنائتها وهي وإن أمكن تركها يبقى عارها وحينئذ يكون المدار فيها على  
التفاخر والتعير ولذلك كانت معتبرة في المعجم لأن افتخارهم بها لا بالنسب  
بمخلاف العرب لأن افتخارهم به لا بها إلا إذا كان العربي محترفاً بنفسه حرفة  
دنيئة فانها تعتبر فصاحب الحرفة الدنيئة لا يكون كفواً لبنت صاحب الحرفة  
الشريفة ولا يمكن في هذا المقام حصر الحرف وبيان الشريفة والخسيسة  
لكثرتها وتشعبها واختلاف العرف فيها

فإن اتفقت الحرف فالامر ظاهر وإن اختلفت ولكنها متقاربة كالحائك  
والحجام فلا يعتبر التفاوت وتثبت الكفاءة والحائك يكون كفواً للدباغ  
والدباغ يكون كفواً للكناس وهؤلاء ليسوا كفواً لبنت العطار والجوهرى  
وحينئذ فيترك الحكم فيها إلى العرف لأن بعض البلاد يحد بعض الحرف  
شريفة في حالة عد البعض لها دنيئة فكل بحسب عرفه .

والعرف في الشرع له اعتبار \* لذا عليه الحكم قبله يدار

( مادة ٦٧ ) لا يكون الفاسق كفواً لصالحة بنت صالح وإنما يكون كفواً لفاسقة -  
بنت فاسق أو بنت صالح

واقترارهم على الاشياء الستة المتقدمة يفيد أنه لا يعتبر غيرها في الكفاءة فلا  
عبارة بالجمال ولا العقل فالهجنون كفء للعاقلة وفيه خلاف بين المشايخ ولا عبارة  
بالبلد أيضا فالقروى كفء للمدنى وعلى هذا يكون التاجر في القرى كفؤاً  
لبنت التاجر في مصر للتقارب ولا بالسن أيضا فاذا زوج أخته الصغيرة  
لرجل طاعن في السن صبح العقد وهكذا . ومع كل ما تقدم فالأحسن للأولياء  
أن يراعوا الاشياء المتناسبة بين الزوجين كي تحصل اللفة والمحبة بينهما بخلاف  
ما اذا لم تراعى فينجم من الضرر ما لا تحمد عقباء - انظر مادة ( ٦٨ )

ومما يترتب على كون الكفاءة حق الولي وحق المرأة أنه لو زوجت  
امراة نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كفء أو غير كفء ثم  
تبين أنه غير كفء فلا خيار لها لانها أسقطت حقها في الكفاءة بعدم البحث  
والاشتراط ولكن الأولياء لم يحصل منهم ذلك فلم يخياروا ويكون العقد لاغيا  
على حسب الروايتين في مثل هذه المسئلة - وكذلك الأولياء لو زوجوها برضاها  
ولم يعلموا بعدم الكفاءة ولم يشترطوها ولم يخبرهم الزوج بها فليس لهم خيار  
الفسخ ولا لها اما اذا اشترطوا أو أخبرهم الزوج بالكفاءة فزوجوها على  
ذلك ثم ظهر أنه غير كفء كان لهم الخيار لانه اذا لم يشترطوا الكفاءة ولم  
يخبرهم الزوج بها يكون التقصير حاصلًا منهم جميعا يترك البحث مع امكانه

---

( مادة ٦٨ ) . تعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يحترف بنفسه من  
العرب فاذا تقاربت الحرف فلا يضر التفاوت فيها وثبتت الكفاءة واذا تباعدت فصاحب  
الحرفة الدينية لا يكون كفؤا لمبذئ صاحب الحرفة الشريفة والعبارة في ذلك بعرف أهل  
البلد في شرف الحرف وخستها

فكانهم راضون به على كل حال فلا يثبت لهم حق الفسخ بخلاف ما إذا  
اشترطوا فلا يثبت رضاهم الا اذا كان كفوًا فان ظهر غير كفه ثبت لهم  
حق الفسخ - انظر مادة ( ٦٩ )

## الباب السابع

( في المهر )

### الفصل الاول

( في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهرا وما لا يصلح )

المهر هو المال الذي يجب بالزواج في مقابلة منافع البضع اما بالتسمية وإما  
بالعقد وله اسماء المهر والصداق والنحلة والاجر والفريضة والعقر  
والعقد يصح وان لم يسم فيه مهر او نفى بأن تزوجها بشرط أن لا مهر  
لها لان النكاح لغة عقد انضمام وازدواج فيتم بالزوجين - وهو واجب شرعا  
لاظهار شرف المحل لا لصحة النكاح وأقل المهر شرعا عشرة دراهم فضة  
وتكون هذه العشرة وزن سبعة مثاقيل سواء كانت مضروبة أو غير

( مادة ٦٩ ) اذا زوج الولي موليته الكبيرة برضاها جاهلا قبل العقد كفاءة  
الزوج لها ثم علم بعده انه غير كفه لها فليس له خيار فسخ النكاح ولا لها ما لم يكن اشترط  
الكفاءة على الزوج أو أخبره الزوج انه كفه فاذا هو غير كفه فلها ولوليها الخيار  
في الصورتين

مضروبة لقوله عليه الصلاة والسلام « لا مهر أقل من عشرة دراهم » ولا يشترط أن تكون الدراهم مسكوكة فلو سمي عشرة تبرا أو عرضا قيمته عشرة تبرا لا مضروبة صح

والمعتبر في هذه الدراهم العشرة أن تكون وزن سبعة مثاقيل لأ عشرة أو ستة أو خمسة وذلك أن الدراهم المستعملة في زمن سيدنا عمر كانت على ثلاثة أنواع : النوع الأول عشرة دراهم وزن عشرة مثاقيل ، الثاني عشرة دراهم وزن ستة مثاقيل ، الثالث عشرة دراهم وزن خمسة مثاقيل فأراد أرباب الأموال إخراج زكاتها على حسب النوع الثالث وعمل بيت المال أرادوا الأخذ بحسب الأول فرفع الأمر إلى سيدنا عمر فجمع الأنواع الثلاثة وأخذ ثلثها وهو سبعة فصار المعول عليه من ذلك الوقت عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل في كل المقدرات الشرعية ولا يقبل من الزوجين تسمية أقل من هذا المقدار فإن سميا أقل منها كالت العشرة مراعاة لحق الشرع وإن سميا أكثر منها فلا يعارضهما أحد إذ للزوج أن يسمى لزوجته ما شاء على حسب قدرته واتفاقهما — انظر مادة (٧٠)

ولا يشترط أن يكون المهر من الذهب أو الفضة بل ما كان مالا أو مقوما بمال يصلح تسميته مهرا سواء كان من العقار كقطعة من الأرض أو

---

(مادة ٧٠) أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة أو غير مضروبة ولا حد لا أكثر بل للزوج أن يسمى لزوجته مهرا أكثر من ذلك على حسب ميسره

بيت أو من العروض كقطعة من الحرير أو الصوف مثلاً أو من المجوهرات  
كنخام من المساس أو من الأنعام كجمل أو حصان أو المكيلات كعشرين  
أردباً من الخنطة أو من الموزونات كخمسة قناطير من القطن أو منافع الأعيان  
التي يستحق المال في مقابلتها كما إذا أعطاهما بيتاً لتؤجره وتأخذ الأجرة —  
ويصح أيضاً أن يكون المهر ديناً فلو تزوجها على عشرة دين له على فلان صحته  
التسمية لأن الدين مال فظهر من هذا أنه ليس الغرض عشرة دراهم بل هي  
أو ما يقوم مقامها بأن تكون قيمته مساوية لها — انظر مادة (٧١)

وكل ما ليس مقوماً بمال في ذاته أو في حق المسلم لا يصح تسميته  
مهرًا فالأول كالدم المسفوح ولحم الميتة التي ماتت حتف أنفها والثاني كالخنزير  
والخنزير فإن كلا منهما ليس بمال في حق المسلم فإن سمي شيئاً مما ذكر فلا  
تؤثر تسميته على العقد بل هو صحيح والتسمية فاسدة فيجب على الزوج مهر  
المثل — انظر مادة (٧٢)

ويصح تعجيل المهر كله وتأجيله كله إلى أجل سواء كان الأجل قريباً كعشرة  
أيام أو عشرين يوماً أو بعيداً كشهراً وسنة أو أكثر وكما أنه يصح تعجيل الكل  
وتأجيل الكل يجوز تعجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب اتفاق  
الزوجين إن كان هناك اتفاق على ذلك فإن لم يكن يتبع عرف البلد الذي وقع

---

( مادة ٧١ ) كل ما كان مقوماً بمال من المقارات والعروض والمجوهرات والأنعام  
والمكيلات والموزونات ومنافع الأعيان التي يستحق بمقابلتها المال يصلح تسميته مهرًا  
( مادة ٧٢ ) كل ما ليس مقوماً بمال في ذاته أو في حق المسلم لا يصلح تسميته  
مهرًا وإن سمي فالعقد صحيح والتسمية فاسدة

فيه العقد لأن بعض البلاد يعجل أهلها النصف ويؤجلون الباقي والبعض الثلثين  
والثالث وهكذا

فلا يلزم دفع المهر أو بعضه معجلاً قبل الدخول لما روى عن عائشة  
قالت أمرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها  
قبل أن يعطيها شيئاً — انظر مادة (٧٣)

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

( في وجوب المهر )

المهر يجب على الزوج للزوجة شرعاً بمجرد العقد الصحيح عليها سواء  
دخل بها أو لم يدخل وسواء اختل بها خلوة صحيحة أو لم يختل ولكن هذا  
الوجوب ليس متأكداً لأنه على شرف سقوط النصف أو الكل فيسقط  
نصفه بالفرقة التي أتت من قبله قبل الدخول وكله بالفرقة التي أتت من قبلها  
قبل الدخول ويتأكد هذا الوجوب بالدخول بها أو باخلوة الصحيحة أو موت  
أحد الزوجين ولو قبل الدخول كما ستعرفه إن شاء الله تعالى في الفصل الآتي  
وسواء سعى الزوج أو الولي مهراً عند العقد أو لم يسم أو نفاه أصلاً —  
انظر مادة (٧٤)

( مادة ٧٣ ) يصبح تعجيل المهر كله وتأجيله كله إلى أجل قريب أو بعيد وتعجيل  
بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب عرف أهل البلد

( مادة ٧٤ ) يجب للزوجة المهر شرعاً بمجرد العقد الصحيح عليها سواء سعى  
الزوج أو الولي مهراً عند العقد أو لم يسم أو نفاه أصلاً

والمهر الذي وجب بمجرد العقد يختلف على حسب الاحوال الآتية  
فان سمي الزوج عشرة دراهم أو دونها مهراً لا مراثة قبل العقد وجبت لها  
العشرة بتمامها في الصورتين أما الأولى لانهما اتفقا على ما يصلح تسميته مهراً  
شرعاً وقد رضيت به فيجب وأما الثانية فلان هذه التسمية لحق الشرع فقد  
صار مقضياً بالعشرة . وان سمي أكثر منها وجب ما سمي بالغاً قدره ما بلغ  
اذ للزوج أن يسمى لزوجته ما شاء على حسب مقدرة - انظر مادة ( ٧٥ )  
فاذا لم يسم الزوج ان كان هو المباشر لعقد الزواج بان كان بالغاً عاقلاً  
أو وليه بان كان صغيراً أو ملحقاً به مهراً وقت العقد فالواجب بالعقد هو مهر  
المثل ويجب أيضاً مهر المثل ان كان هنالك تسمية ولكنها فاسدة سواء كان فساد  
التسمية آتياً من جهة كون المسمى ليس بمال أصلاً كحكم الميتة التي ماتت حتف  
أنفها أو من جهة كونه ليس بمال في حق المسلمين كالخمر والخنزير أو من جهة جهالة  
نوعه وان كان مالا في حق الكل كبيت أو دار أو حيوان أو دابة أو ثوب أو  
عشرة أرادب من البر أو خمسة قناطير من القطن ولم يبين نوعها لان الاثواب  
أجناس شتى كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض بالارادة فصارت  
الجهالة فاحشة وكذا الحيوان تحته الفرس والحمار والجل وغيرها وكذلك الدار  
فانها تختلف اختلافاً فاحشاً بالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق  
وقلتها فتكون هذه الجهالة الخش من جهالة مهر المثل فمهر المثل أولى - ويجب  
مهر المثل أيضاً اذا نفي الزوج المهر أصلاً بان تزوجها بشرط ان لا مهر لها

---

( مادة ٧٥ ) اذا سمي الزوج عشرة دراهم أو دونها مهراً لا مراثة وجبت لها  
العشرة بتمامها وان سمي أكثر منها وجب لها ما سمي بالغاً قدره ما بلغ .

ويجب أيضا مهر المثل في تعليم القرآن للامهار يعني اذا تزوج رجل امرأة وجعل مهرها ان يعلمها شيئا من القرآن فالمقد صحيح والتسمية غير صحيحة وحينئذ يجب عليه مهر المثل وينبغي صحة التسمية في هذه الحالة على المفتي به من جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن كما نص عليه في فتح القدير -  
انظر مادة ( ٧٦ )

ومهر المثل يعتبر بعشيرتها التي من قبيلة أبيها كالاخوات والعلمات وبنات الاعمام لان قيمة الشيء انما تعرف بالرجوع الى قيمة جنسه والانسان من جنس قوم ابيه ولا تمثل بامها او خالتها اذا لم تكونا من قبيلة أبيها فان كانتا كذلك مثلت بهما بان يكون أبوها قد تزوج بنت عمه فان امها وخالتها تكونان من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان تتساوى المرأتان وهي المقيسة والمقيس عليها وقت المقدسنا وجمالا ومالا وبلدا وعصرا وصلاحا وعقلا وعفة وبكارة وثبوبة وعلما وأدبا وعدم ولد لان المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف لاختلاف الرغبات فيها ويعتبر أيضا حال الزوج بان يكون زوج هذه كازواج أمثالها من نساءها أى في المال والحسب وعدمها لأن لها مدخلا في غلو المهر ورخصه وكذا للجمال والمقل والتقوى والسن مدخل من جهة الزوج أيضا فينبغي اعتبارها في حقه لان الشاب يتزوج بارخص من الطاعن في السن وكذا التقى بأرخص من الفاسق فاذا لم يوجد من يماثلها من قوم أبيها في هذه الاوصاف

( مادة ٧٦ ) اذا لم يسم الزوج أو وليه مهرًا وقت المقد وجب عليه مهر المثل وكذا لو سمي تسمية فاسدة أو حيوانا مجهول النوع أو مكيلًا أو موزونًا كذلك او تقي المهر اصلا ويجب أيضا مهر المثل في الشغار وفي تعليم القرآن للامهار

كلها أو بعضها ينظر الى امرأة تماثلها في هذه الاوصاف من قبيلة تماثل قبيلة أبيها في الشرف والرفعة ويفرض لها مهرها المهر الذي تزوجت به لانه هو مهر مثلها وعند ما يراد اثبات مهر مثل امرأة يشترط اخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول بأن يقولوا لشهد أن مهر مثلها مائة جنية مثلاً لأن فلانة التي هي من قبيلة أبيها تساويها في الاوصاف المعتبرة من كذا وكذا وقد تزوجت بهذا المبلغ ولما كانت هذه الاوصاف قلما تتحد في امرأتين سواء كانت من قبيلة واحدة أو من قبيلتين فإن اتفق الزوجان على أن مهر مثلها مائة جنية مثلاً فلا كلام لأن الزوج قد رضى بدفع هذا المبلغ لها وهي رضىت بأخذه وان اختلفا فمن البديهي أن الزوجة لا بد وأن تدعى الاكثر بأن تدعى أن مهر مثلها مائة جنية والزوج يقول انه مائة وخمسون وحينئذ يكون القول للزوج بيمينه لانه ينكر الزيادة والقول لمن ينكرها فان حلف لزمه ما يدعيه فقط وان امتنع عن اليمين لزمه ما تدعيه هي وأيهما أقام البينة على ما يدعيه قبلت بينته -

انظر مادة (٧٧)

قالذي علم أن المهر اما أن يسمى في العقد اولا فان سمي في العقد فاما

( مادة ٧٧ ) مهر المثل للحرة هو مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها كأختها أو عماتها أو بنت عمها أو عماتها ولا تمثل بأمتها أو خالتها اذا لم تكونا من قوم أبيها وتعتبر المماثلة وقت العقد سناً وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وصالحاً وعفة وبكارة وثبوتاً وعلماً وأدباً وعدم ولد و يعتبر ايضا حال الزوج فان لم يوجد من تماثلها من قبيلة أبيها في هذه الاوصاف كلها أو بعضها فمن قبيلة أخرى تماثل قبيلة أبيها ويشترط في ثبوت مهر المثل اخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ولفظ الشهادة فان لم يوجد ذلك فالقول للزوج بيمينه

أن تكون التسمية صحيحة أو غير صحيحة وإذا لم يسم في العقد فاما أن يكون مسكوتاً عنه أو منقياً فإن سمي وكانت التسمية صحيحة فهو الواجب وإن سمي وكانت التسمية غير صحيحة لاي سبب من الاسباب المتقدمة أو كان مسكوتاً عنه أو منقياً في العقد وجب مهر المثل فالمهر على العموم يجب بمجرد العقد وينبني عليه أنه إذا تزوجت امرأة بلا مهر وتسمى المفوضة (بكسر الواو) لأنها فوضت نفسها الى الزوج بلا مهر وجب لها مهر المثل في هذه الحالة لان المهر في الابتداء ليس خالص حقها بل فيه حق الله تعالى الى العشرة وفيه حق الاولياء الى مهر المثل وفيه حقها ابتداء وبقاء فليس لها أن تسقطه في الابتداء

ويترتب على ذلك أن لها أن تطالب من الزوج فرض مهر لها ولو قبل الدخول ومتى طلبت منه ذلك يجب عليه أن يفرض لها فان قام بهذا الواجب واتفق معها على شيء فيها ولو كان أقل من مهر المثل الا اذا كان هناك ولي عصبه فله حق الاعتراض في هذه الحالة كما عرفت مما تقدم وان امتنع فلها أن ترفع امرها الى الحاكم لان ولايته عامة ونصب ناظرًا لشؤون الناس والحاكم يحضره ويأمره بفرض شيء لها فان امتثل ورضيت بما فرضه فيها وان لم يمتثل ناب منابه وفرض لها مهر مثلاً بالطريقة التي عرفت مما تقدم وحينئذ يلزم الزوج بما فرض لها في هذه الحالة سواء كان المفروض بالتراضي أو بقضاء القاضي - انظر مادة (٧٨)

فان سمي المهر في العقد وكانت التسمية صحيحة يلزم الزوج بدفع المسمى

( مادة ٧٨ ) المفوضة التي زوجت بلا مهر اذا طلبت من الزوج ان يفرض لها مهراً بعد العقد وقبل الدخول فلها ذلك ويجب عليه ان يفرض لها فاذا امتنع ورفضت =

فقط الا اذا حصلت زيادة على المهر بعد العقد بان سمي مائة جنيه وزيد بعد العقد خمسون فانه يطالب بالسمى والزيادة أي بمائة وخمسين - ولا يملك هذه الزيادة كل من ولي العقد وانما يملكها الزوج ان كان بالغاً عاقلاً لأنه والحالة هذه تكون له الولاية على ماله فله ان يتصرف بما اراد فان كان صغيراً او ملحقة به ملكها الأب والجد فقط لان كلا منهما لو فور شفقتة يكون ناظر المصلحة تربو على هذه الزيادة فلا يملك غير الزوج والأب والجد هذه الزيادة ولو كان القاضى أو الأم

ويشترط في صحتها ثلاثة شروط : الاول معرفة قدرها فلو قال زدتك في مهرى ولم يعين الزيادة لم تصح الزيادة للجهالة - الثاني قبول الزوجة ان كانت مكلفة او قبول وليها ان كانت قاصرة الزيادة في المجلس الذي حصلت فيه لاشتراط اتحاد مجلس الإيجاب والقبول - الثالث بقاء الزوجية بان حصلت الزيادة وعقد الزواج باق بان لم يقع منه طلاق اصلاً او وقع منه طلاق رجعى ولكن العدة لم تنقض فان انقضت العدة في الطلاق الرجعى او حصلت الزيادة بعد الطلاق البائن وان لم تنقض العدة فلا تصح لان عقد الزوجية قد انتهى ومن باب اولى ما اذا حصلت الزيادة بعد موت الزوجة فقبلت الورثة فانه لا يصح لانتفاء عقد الزوجية بالموت - انظر مادة ( ٧٩ )

المرأة امرها الى الحاكم يأمره باقراض فان لم يفعل تاب منابه وفرض لها مهر مثلها بالنظر الى من ياتلها من قوم ابيها بناء على شهادة الشهود ويلزم الزوج ما فرض لها سواء كان بالتراضي او بأمر القاضى

( مادة ٧٩ ) يجوز للزوج او ابيه او جده ان يزيادة في المهر بعد العقد وتلزمه الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة او وليها في المجلس وبقاء الزوجية

وكما يجوز للزوج الزيادة في المهر لزوجته كذلك يجوز للزوجة أن تحط كل المهر أو بعضه عن زوجها ان كانت من التقدين بأن تقول له أبرأتك من كل المهر أو من نصفه . ويشترط في صحة هذا الحط شروط: الاول أن تكون بالغة عاقلة لانها والحالة هذه تكون لها الولاية في مالها فلها أن تتصرف بما شئت فلو كانت صغيرة فليس لها ذلك لعدم ولايتها على مالها وليس لاحد من الاولياء ذلك أيضا ولو كان أباً أو جدياً لان تصرف كل منهما في مال الصغيرة مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في ترك شيء من مال الصغيرة بعد ثبوته بالعقد وكذا لو كانت كبيرة لانها هي ولية مالها لا الأب والجدة فاذا حط كل منهما شيئاً من مهرها فإن كان باذنها صح لانه وكيل وان كان بغير اذنها توقف على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل - الشرط الثاني أن تكون راضية مختارة حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوفها بالضرب حتى وهبت له مهرها لم تصح هذه الهبة - الثالث أن تكون في حال صحتها فلو كانت مريضة مرض الموت فلا يصح ابرأؤها زوجها من المهر ولا شيء منه الا اذا اجاز هذا الابراء بقية الورثة لان جميع التصرفات الانشائية في مرض الموت وصية ولا تنفذ الوصية لو ارث ولو كانت بأقل من الثلث الا اذا اجازها بقية الورثة - الشرط الرابع أن يكون المهر من التقدين فلو كان من الاعيان لم يصح لان الحط لا يصح في الاعيان ومعنى عدم صحته فيها أن يكون وديعة عند الزوج فاذا ابرأته من المهر وكان حصاناً مثلاً فلها أن تطالبه به ما دام موجوداً في

يده فان هلك بدون تعديده فلا يضمن لها شيئا وان استهلكه هو ضمن قيمته -  
انظر مادة (٨٠)

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

( في الاسباب التي تؤكّد وجوب المهر بتمامه للمرأة والاحوال التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئا منه )

اعلم أن المهر بعد وجوبه بالتسمية أو بنفس العقد على شرف السقوط  
كلا أو بعضا وانما يتأكّد هذا الوجوب ويلزم كل المهر بأحد أمور ثلاثة  
الاول الوطء سواء كان في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة فتي حصل  
الوطء وجب كل المهر ولا يبالي بما اذا كان هذا الوطء حصل بعد عقد صحيح  
أو فاسد أو لم يحصل بعد عقد أصلا كالوطء بشبهة

الثاني الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح فلا يتأكّد لزوم كل المهر الا  
اذا كانت الخلوة صحيحة وكان النكاح صحيحا فلو كانت الخلوة غير صحيحة ولو  
كان العقد صحيحا أو كانت الخلوة صحيحة ولكن العقد غير صحيح لم يتأكّد  
لزوم كل المهر

الثالث موت أحد الزوجين ولو قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة  
فاذا تزوج رجل امرأة ولم يدخل بها ولم يختل بها خلوة صحيحة ومات أحدها

( مادة ٨٠ ) كما يجوز للزوج الزيادة في المهر يجوز للمرأة البالغة أن تحط برضاها في  
حال صحتها كل المهر أو بعضه عن زوجها ان كان من التقدين ولا يجوز لها حط شيء  
من الاعيان وليس لابن الصغيرة أن يحط شيئا من مهرها ولا من مهر بنته الكبيرة  
الا برضاها

استحقت المرأة جميع المهر فاذا مات هو أخذت كل المهر من تركته وان ماتت هي أخذت ثلثها المهر من الزوج بعد اسقاط نصيبه منه لانه وارث بسبب الزواج

والمهر المتأكد بأحد هذه الامور الثلاثة يختلف باختلاف الاحوال وبيانه ان المهر ان كان مسمى في العقد وكانت التسمية صحيحة والعقد صحيح فهو الواجب وان حصلت زيادة على المهر وكانت مستوفية للشروط المتقدمة في شرح مادة ( ٧٩ ) وجبت مع المسمى فان لم يسم المهر في العقد وفرض بعده فالواجب هذا المفروض سواء كان فرضه بتراضي الزوجين أو بقضاء القاضي ويتأكد مهر المثل كله في ثلاثة احوال : الحالة الاولى اذا كان النكاح فاسداً وحصل الدخول بالفعل - الثانية عند حصول وطء بشبهة - الثالثة اذا كانت التسمية غير صحيحة

ومتى حصل واحد من الامور الثلاثة التي تؤكد لزوم المهر بتمامه فلا يسقط منه شيء ولو حصلت الفاقة من جهة الزوجة كما اذا كانت صغيرة زوجها غير الاب والجد ودخل بها الزوج واختارت نفسها عند البلوغ الا اذا أبرأته الزوجة منه فانه يسقط لان المهر في حالة البقاء حقها - وانما تأكد كل المهر بحصول واحد من هذه الامور الثلاثة لان الدخول يتحقق به تسليم المبدل وهو منافع البضع وتسليم المبدل يتأكد المبدل وهو المهر

وأما الموت فلان الزواج ينتهي به حيث لم يبق قابلاً للرفع والشيء بانتهائه يتقرر ويتأكد فيجب أن يتقرر بجميع مواجبه التي يمكن تقريرها لوجود ما يقتضي ذلك وليس هناك ما يمنع منه وتلك المواجبه هي الارث

## والعدة والمهر

وأما الخلوة الصحيحة فلأن تسليم المبدل وجد من الزوجة برفع الموانع  
فيتأكد حقها في البذل — انظر مادة ( ٨١ )

والخلوة الصحيحة التي تقوم مقام الوطء وتؤكد لزوم المهر بتمامه هي أن  
يجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليهما بلا إفتها وان يكون  
الزوج بحيث يتمكن من الوطء بلا مانع حسي او طبيعي أو شرعي  
فالشرط في الخلوة أن تكون بلا مانع من الوطء لانه لا يتمكن من الوطء  
مع المانع والخلوة انما جعلت كالدخول للتمكن منه ومع المانع لا يتمكن فلا  
تكون صحيحة والموانع ثلاثة أنواع: حسي كالمرض ، وطبيعي كوجود ثالث،  
وشرعي كحيض وصوم فرض . فتي كان أحدهما مريضاً مرضاً يمنع الجماع أو  
يلحقه به ضرر أو كان صائماً رمضان أو وجد معهما ثالث كانت الخلوة غير صحيحة  
انظر مادة ( ٨٢ )

( مادة ٨١ ) بالوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وبالخلوة الصحيحة في  
النكاح الصحيح ويموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول يتأكد لزوم كل المهر المسمى  
والزيادة التي زيدت فيه بعد العقد في النكاح الصحيح وكل مهر المثل في الفاسد والوطء  
بشبهة وعدم صحة التسمية وما فرض للفوضة بعد العقد بالتراضي أو بفرض القاضي ولا  
ينسقط المهر بعد تأكيد لزومه باحد هذه المعاني الثلاثة ولو كانت الفرقة من قبل الزوجة  
مالم تبرزه

( مادة ٨٢ ) الخلوة الصحيحة التي تقوم مقام الوطء وتؤكد لزوم المهر هي أن  
يجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليهما بغير إفتها وان يكون الزوج  
بحيث يتمكن من الوطء بلا مانع حسي او طبيعي أو شرعي

والخلوة الصحيحة ليست كالوطء في جميع الاحكام بل في البعض من  
 الاحكام التي أقاموها فيها مقام الوطء تأكد لزوم كل المهر ولو كان الزوج  
 منيناً - ومنها ثبوت النسب فإذا اتت بولد بعد الخلوة الصحيحة ثبت نسبه من  
 الزوج كما إذا اتت به بعد الدخول الحقيقي - ومنها النفقة الشاملة للسكنى  
 فإذا طلق رجل امرأته بعد الخلوة الصحيحة وجبت عليه نفقتها ما دامت  
 في العدة كما إذا طلقها بعد الدخول الحقيقي - ومنها حرمة نكاح أخت الزوجة  
 في العدة فإذا تزوج رجل امرأة واختلى بها خلوة صحيحة ثم طلقها يحرم  
 عليه ما دامت في العدة أن يتزوج أختها أو غيرها من محارمها كما إذا كان  
 هذا الطلاق بعد الدخول الحقيقي - ومنها حرمة تزوج أربع غير مطلقة في  
 عدة الخلوة فإذا تزوج رجل امرأة واختلى بها خلوة صحيحة ثم طلقها فلا يجوز  
 له ما دامت في عدة الخلوة أن يتزوج بأربع سواها كما إذا كانت في العدة  
 من الدخول الحقيقي

وبالتأمل نرى أنه لا لزوم إلى ذكر كل هذه المسائل وجعلها من قيام الخلوة  
 الصحيحة مقام الوطء لأن ثبوت النسب ليس من احكام الخلوة القائمة مقام  
 الوطء لأنها من احكام العقد الا ترى أن النسب يترتب على العقد سواء حصل  
 دخول أم لا وسواء حصلت خلوة أم لا - ولأن كلا من النفقة والسكنى وحرمة  
 نكاح الأخت وأربع سواها في العدة ليس من أحكام الخلوة الصحيحة القائمة  
 مقام الوطء بل هي من احكام العدة فذكر العدة يعني عن كل هذه المسائل  
 ولذلك قال بعضهم أن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول الحقيقي الا في  
 حق تكميل المهر ووجوب العدة ولم تقم مقامه في بقية الاحكام وهذا هو التحقيق

ولا تكون الخلوة الصحيحة مثل الوطء في مسائل منها الاحصان فلو زنى رجل بامرأة بعد الخلوة بزوجه لا يرمى لفقد شرط الاحصان وهو الوطء بخلاف ما اذا دخل بزوجه دخولا حقيقيا ثم زنى بامرأة فانه يرمى والمرأة مثل الرجل فيما ذكر

ومنها حرمة البنات اى لم يقيموا الخلوة الصحيحة مقام الوطء في حرمة البنات فلو خلا بزوجه بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بناتها بخلاف الوطء ومنها حل المطلقة ثلاثا للزوج الاول فاذا تزوجت بغيره واختلى بها خلوة صحيحة فلا تحل للاول واذا دخل بها دخولا حقيقيا حلت له ومنها الرجعة يعنى انه لو طلق رجل امرأته طلاقا رجعيا واختلى بها في العدة لم تكن هذه الخلوة رجعة مع ان الرجعة كما تكون بالقول تكون بالفعل ولكن لو وطئها في العدة يصير مراجعا

ومنها الميراث فاذا طلقها طلاقا رجعيا بعد ما اختلى بها ومات احدهما في عدة الخلوة فلا يرثه الآخر ولكن لو دخل بها دخولا حقيقيا وطلقها رجعيا ومات أحدهما في عدة الدخول الحقيقي ورثه الآخر وهذا ليس متفقاً عليه اذ هناك رأى يقول بالميراث في عدة الخلوة — انظر مادة (٨٣)

---

( مادة ٨٣ ) حكم الخلوة للصحيحة كحكم الوطء في تأكد لزوم المهر كله في النكاح الصحيح ولو كان الزوج غيبا وفي نبوت النسب والنفقة والسكنى وحرمة نكاح اخت الزوجة واربع سواها في عدتها ولا تكون الخلوة الصحيحة كالوطء في الاحصان وحرمة البنات وحل المرأة للزوج الاول والرجعة والميراث من الزوج اذا مات والمرأة في عدة الخلوة

فقد علمت مما تقدم انه يتأكد لزوم كل المهر بالوطء وبإخلوة الصحيحة وبموت احد الزوجين فاذا طلق الزوج امرأته قبل واحد من المذكورات فلا يجب عليه كل المهر وانما الواجب النصف ان كان قد سمي لها مهر أو وقت العقد لقوله تعالى ( وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) وهو نص صريح في الباب فيجب العمل به فاذا تزوج رجل امرأة بمهر معلوم فأنها تستحقه بمجرد العقد كما عرفت اول الفصل المتقدم وان كان هذا الاستحقاق غير متأكد اذ بالطلاق قبل الدخول يتنصف هذا المسمى فكل من الزوجين يستحق النصف وهذا لا كلام فيه وانما الكلام في انه هل يعود النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق أو يتوقف عوده الى ملكه على قضاء القاضى له بالنصف او تراضى الزوجين على ذلك وان كانت حصلت زيادة في المهر فهل تكون للزوجة وحدها أو للزوج وحده او تنصف بينهما يلزمنا قبل الجواب ان نعرف أولا أنواع الزيادة وما اذا كان المهر مقبوضا للزوجة أو غير مقبوض لان الحكم يختلف باختلاف هذه الاحوال فلا يمكن الجواب الا بعد التفصيل - فالزيادة أربعة أنواع: الاول زيادة متصلة متولدة من الاصل كسمن الحيوان والتمر قبل قطعه - الثاني زيادة متصلة غير متولدة كصبغ الثوب والبناء والزرع في الارض - الثالث زيادة منفصلة متولدة كالتمر بعد قطعه وكالولد كما اذا كان المهر بقرة مثلاً فولدت فولدها زيادة منفصلة متولدة من الاصل - الرابع زيادة منفصلة غير متولدة من الاصل وهي بدل المنافع كأجرة البيت وكل من هذه الاقسام اما ان يحصل والمهر غير مقبوض بان كان في يد الزوج او يحصل وهو مقبوض بأن كان في يد الزوجة

## واليك الاحكام :

فان كان المهر غير مقبوض بأن لم يكن سلمه اليها عاد النصف الذي يستحقه الزوج بالطلاق قبل الدخول الى ملكه بمجرد الطلاق ولا يتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضالان الزوجة وان استحققت المهر بتجرد العقد الا أن هذا الاستحقاق ليس متأكداً وهو على شرف السقوط كلا أو بعضاً ولم يتصل بهذا الاستحقاق ما يؤكده من قبل الزوج وهو تسليمه لها فيعود الى ملكه ما تبين انه مستحق له بمجرد الطلاق - وان كانت حصلت زيادة في المهر في هذه الحالة فان كانت متولدة من الاصل سواء كانت متصلة أو منفصلة تنصف بين الزوجين لانها نماء ملكهما فكل يأخذ منها بقدر استحقاقه في الاصل وهو النصف سواء كان حصول هذه الزيادة قبل الطلاق أو بعده وان كانت منفصلة غير متولدة من الاصل بأن لم تكن بدلا عن جزء من الشيء نفسه بل كانت بدل منافعه كالأجرة تنصف مع الاصل أيضا لانها نماء ملكها وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل مثل الصبغ والبناء مثلاً فلا تنصف وهي للزوج في هذه الحالة لان الموضوع أن المهر باق في يده لم يسلمه للزوجة فالظاهر أنه هو الذي أوجدها فهي له

وان كان المهر مقبوضاً بأن كان قد سلم المهر كله اليها فلا يعود النصف الى ملكه بمجرد الطلاق بل يتوقف عوده الى ملكه على قضاء القاضي له بالنصف أو تراضى الزوجين على ذلك لان المهر يجب للزوجة بالعقد فهي تملكه به وهذا الملك وان لم يكن متأكداً الا انه قد تقوى نوعاً بالقبض الحاصل بتسليم الزوج لها المهر

ويترتب على كون النصف لا يعود الى ملكه الا بالقضاء أو الرضا أن الزوج لو تصرف في النصف قبل ذلك بأي تصرف كان لم يكن تصرفه نافذا بل يكون موقوفا على أجازة الزوجة . فان أجازته نفذ وان رده بطل وان الزوجة لو تصرفت في المهر قبل حصول أحدهما بجميع التصرفات الشرعية نفذ تصرفها لبقاء ملكها في الكل قبل القضاء أو الرضا وإذا نفذ تصرفها وقضى للزوج بالنصف أو حصل التراضي على ذلك يلزمها أن تعطى الزوج نصف قيمته يوم قبضه لانه تعذر رد النصف بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج وانما اعتبرت القيمة يوم القبض لا يوم العقد لانه لم يصر مضمونا عليها الا بالقبض . وان كانت حصلت زيادة في المهر في هذه الحالة وهي حصولها بعد التسليم فاما أن يكون حصولها قبل الطلاق أو بعده فان كانت بعده فاما أن يكون قبل القضاء أو الرضا له بالنصف أو بعد أحدهما فان كان حصولها قبل الطلاق أو بعده ولكن قبل القضاء أو الرضا بنصفه للزوج كانت الزيادة كلها للزوجة سواء كانت متصلة أو منفصلة وسواء كانت متولدة أو غير متولدة لان الكل نماء ملكها الا الزيادة المتصلة الغير المتولدة فانها وان لم تكن نماء ملكها لكن الظاهر انها هي التي اوجدتها اذ الموضوع ان المهر في يدها وحيث يلزمها ان تعطى للزوج نصف قيمة المهر يوم قبضه كما تقدم . وان كان حصولها بعد الطلاق وبعد القضاء أو الرضا تنصف بينهما لانها نماء ملكهما الا المتصلة الغير المتولدة فهي لها لان الظاهر انها هي التي اوجدتها اذ المهر مقبوض في يدها

والذى يتنصف بالطلاق قبل الدخول هو المهر المسمى فى العقد وحينئذ لا تنصف الزيادة التى زيدت بعد العقد على المهر المسمى فى العقد بل تسقط بالطلاق قبل الدخول — انظر مادة ( ٨٤ )

وليس الطلاق شرطا فى تنصيف المهر قبل الوطء حقيقة أو حكما بل كل فرقة أنت من قبل الزوج قبل الدخول يترتب عليها تنصيف المهر سواء كانت الفرقة طلاقا أو فسخا والفرق بينهما ان الفرقة التى هى طلاق تنقص عدد الطلاق والفرقة التى هى فسخ لا تنقص عدده وحينئذ تشمل هذه الفرقة الفرق الآتية أولا — الفرقة بالطلاق بان يقول الرجل لزوجته قبل ان يدخل بها أنت طالق أو أنت بائن

ثانياً — الفرقة بالايلاء وهو الحلف على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر أو أكثر فاذا تزوج رجل امرأة وقبل ان يدخل بها قال لها والله لا اقربك أربعة

---

( مادة ٨٤ ) اذا طلق الزوج امرأته قبل الوطء والحلوة الصحيحة من نكاح صحيح و كان قد سمى لها مهرا وقت العقد فلا يجب عليه الا نصفه وان لم يكن سلمه اليها عاد النصف الآخر الى ملكه بالطلاق مجردا عن القضاء أو الرضا وان كانت حصلت زيادة فى المهر قبل قبضه وكانت متولدة من الاصل تنصف بين الزوجين سواء كان حصولها قبل الطلاق أو بعده فان كان قد سلم المهر كله اليها فلا يعود النصف الى ملكه بالطلاق بل يتوقف عوده الى ملكه على الرضا أو القضاء فلا ينفذ تصرفه فيه قبلهما وينفذ تصرفها فى الكل قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية واذا تراضيا على النصف أو قضى لزوج به وكانت قد حصلت زيادة فى المهر قبل الطلاق أو بعده وقبل القضاء بنصفه للزوج فلا يلزمها الا نصف قيمة الاصل يوم قبضه والزيادة التى زيدت فيه متصلة كانت أو منفصلة متولدة أو غير متولدة تكون لها خاصة ولا يتنصف ما زيد بعد العقد على المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول

اشهر ومضت المدة ولم يقربها طاعت منه طلاقا بائنا فان كان لها مهر مسمى في العقد وجب عليه نصفه لها وهذه الفرقة طلاق فاذا تزوجها بعد ذلك ملك عليها طلقتين لا ثلاثا

ثالثا — الفرقة باللعان وهو شهادات مؤكدة بالايان مقرونة شهادة الزوج باللعن وشهادتها بالغضب قائمة شهاداته مقام حيد القذف في حقه وشهادتها مقام حيد الزنا في حقها فاذا تزوج رجل امرأة وقبل أن يدخل بها رماها بصريح الزنا ورفعت الامر الى القاضي فان القاضي يحضره فان أثبت دعواه بالبيينة حدثت الزوجة حيد الزنا وان عجز لا عن بان يقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا اربع مرات ويقول في الخامسة عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وبعد لعانه تلاعن هي بان تقول أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا اربع مرات وفي الخامسة تقول عليها غضب الله ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا ومتى حصلت الملاعنة فرق القاضي بينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخ فاذا تزوجها بعد ذلك ملك عليها طلقتين لا ثلاثا وسيأتي لك تفصيل هذا المقام في مادة ( ٣٢٤ ) وما بعدها

رابعا — الفرقة بالعنة فاذا تزوج رجل امرأة ووجدته عينا ورفعت امرها الى الحاكم واجله سنة ولم يصل اليها في هذه المدة وعادت الى القاضي وثبت لديه ذلك فرق بينهما وهذه الفرقة طلاق أيضا وهي آتية من قبله فاذا كان قبل الدخول تنصف المسمى ( تأمل في هذه )

خامسا — الفرقة بالردة وهي الخروج عن الاسلام والعياذ بالله تعالى

فاذا ارتد الزوج قبل أن يدخل بزوجه انفسخ عقد الزواج وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق وقد أتت من قبله فاذا كانت قبل الدخول وكان لها مهر مسمى في العقد وجب عليه نصفه

سادسا - الفرقة باباء الزوج الاسلام فاذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلمت الزوجة قبل الدخول يعرض الاسلام على الزوج فان أسلم فيها وان امتنع فرق القاضي بينهما لان غير المسلم لا يجوز له أن يتزوج مسلمة فهذه فرقة اتت من قبله قبل الدخول فينتصف المسمى في العقد

سابعا - الفرقة بفعله بأصول الزوجة وفروعها بموجب حرمة المصاهرة فاذا زنى بأمرأته قبل ان يدخل بها او قبلها بشهوة او فعل بينهما ذلك حرمت عليه زوجته حرمة مؤبدة كما عرفته في مادة ( ٢٤ ) فيجب عليه نصف المسمى في العقد لانها فرقة اتت من قبله قبل الدخول فهذه هي الاحوال التي يجب فيها نصف المهر للزوجة

واما الاحوال التي يسقط فيها المهر بتمامه فتتخصر في كل فرقة اتت من قبل الزوجة قبل الدخول فتشمل الفرق الآتية

اولا - الفرقة بارتدادها فان ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال وقد عرفت الردة مما تقدم فاذا ارتدت الزوجة قبل الدخول سقط كل المهر

ثانيا - الفرقة بامتناعها عن الاسلام اذا أسلم زوجها وكانت غير كتابية فاذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلم الزوج فان كانت زوجته كتابية لا يعرض عليها الاسلام بل الزوجية باقية لان المسلم له أن يتزوج كتابية ابتداء فبقاء من باب اولي وان كانت غير كتابية عرض عليها الاسلام فان

أسلمت أو دخلت في دين ساری بقيت الزوجية والا فرق القاضي بينهما ولا يجب لها شيء من المهر

ثالثا - الفرقة بفعلها بأصوله وفروعه ما يوجب حرمة المصاهرة فإذا طأعت الزوجة قبل الدخول أبا الزوج أو ابنه فزنى بها أو قبلها بشهوة حرمت على زوجها حرمة مؤبدة كما عرفته في مادة (٢٤) فلا يجب لها شيء من المسمى لان هذه فرقة أتت من قبلها قبل الدخول

رابعا - الفرقة بخيار البلوغ فإذا بلغت الصغيرة التي زوجها غير الأب والجد بزواج كفء وبمهر المثل واختارت نفسها وفسخت العقد عند البلوغ قبل الدخول حقيقة أو حكما فهذه فرقة أتت من قبلها قبل الدخول فتسقط جميع المهر . فان كانت المرأة لم تقبض المهر فلا يلزم الزوج اعطاؤها شيئا فان قبضت منه شيئا يلزمها رده الى الزوج - انظر مادتي ( ٨٥ و ٨٩ )

وقد علمت مما تقدم ان الذي يتنصف بالفرقة قبل الدخول هو المهر

( مادة ٨٥ ) الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطء حقيقة أو حكما هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقا أو فسخا كالفرقة بالابلاء واللعان والعنة والردة وأبائه الاسلام اذا أسلمت زوجته وفعله ما يوجب حرمة المصاهرة بأصولها وفروعها فان جاءت الفرقة من قبلها كزناها وإبائها الاسلام اذا أسلم زوجها وكانت غير كتابية وفعلها ما يوجب حرمة المصاهرة بفروع زوجها أو بأصله فلا يجب لها نصف المسمى بل يسقط وان كانت قبضت شيئا منه نرد ما قبضت

( مادة ٨٩ ) اذا بلغت الصبية التي زوجها غير الأب والجد من الأولياء زوجها كفوا لها وبمهر المثل واختارت نفسها بالبلوغ قبل الدخول بها حقيقة أو حكما فلا مهر لها على زوجها ولا متعة كما تقدم في المادة الخامسة والثمانين

المسمى في العقد . وحينئذ فلا يتنصف مهر المثل لأنه إنما وجب عند  
عدم التسمية في العقد أو عند فسادها فلا يكون هناك شيء مفروض في  
العقد فوجب مهر المثل فلا يتنصف . ومثل مهر المثل في عدم التنصيف ما فرض  
للمفوضة بعد العقد سواء كان فرضه بقضاء القاضي أو بتراضى الزوجين

فإذا حصلت الفقرة بين الزوجين في الأحوال التي وجب فيها مهر المثل  
أو المهر المفروض بعد العقد فإن كانت بموت أحدهما أو بعد الوطء أو الخلوة  
الصحيحة لزم مهر المثل وما فرض بعد العقد . وإن كانت قبلها وكانت بغير الموت  
فإن كانت من قبلها فلا تستحق شيئا وإن كانت من قبله فلا يتنصف كل منهما بل  
يجب لها عليه المتعة لقوله تعالى ( ومتعوهن على الموضع قدره وعلى المقتر قدره )  
أي على الغنى بقدر حاله وعلى الفقير المقل بقدر حاله — انظر مادة ( ٨٦ )

والخلوة الصحيحة إنما تقوم مقام الوطء في النكاح الصحيح كما عرفت من  
الأسباب التي تؤكد لزوم المهر فالوكان النكاح فاسدا فلا تقوم مقامه فإن حصل  
التفريق فيه بين الزوجين من القاضي أو كانت المتاركة من الزوجين فإن كان قبل  
الدخول الحقيقي فلا مهر للمرأة أصلا ولو كان بعد الخلوة الصحيحة وأما إذا كانت  
الفرقة بين الزوجين بعد الدخول فاما أن يكون هناك مهر مسمى في العقد

( مادة ٨٦ ) مهر المثل وما فرض للمفوضة بعد العقد بالقضاء أو الرضا لا يتنصف  
بالطلاق قبل الوطء والخلوة الصحيحة فمن طلق زوجته قبلها ولم يكن سعى لها مهرها  
وقت العقد أو سعى تسمية فاسدة من كل الوجوه حتى وجب لها مهر المثل أو فرض  
لها فرضا بعد العقد سقط عنه مهر المثل كله وما فرضه بعد العقد وجبت لها عليه المتعة  
إن لم تكن الفقرة من قبلها

أولا - فإن كان فالما أن تكون التسمية صحيحة أولا - فإن كانت هناك تسمية في العقد وكانت صحيحة وجب على الزوج الأقل من المسمى ومهر المثل فإذا فرضنا ان المسمى ثمانون جنهما ومهر المثل مائة وجب المسمى لانه الاقل ولو كان بالعكس بان كان مهر المثل ثمانين والمسمى مائة وجب مهر المثل وان لم تكن هناك تسمية أصلا أو كانت ولكنها فاسدة وجب مهر المثل بالغ قدره ما بلغ - انظر مادة ( ٨٧ )

ومحل كون المهر يتأكد وجوبه بالدخول اذا كان الزوج يملك مباشرة عقد الزواج فان كان لا يملك ذلك فلا يتأكد المهر ولو حصل الدخول فاذا تزوج صبي مميز غير مأذون له من قبل الولى بالتزوج فهذا العقد يكون موقوفا على اجازة الولى فان أجازته نفذ وان رده بطل فاذا دخل هذا الصبي بزوجه قبل اجازة الولى العقد وبعد الدخول رده فلا يلزم الولى ولا الصبي بمهر ولا متعة لان هذا الفعل غير مأذون فيه فكان اللازم البحث عن حالة الصبي ان كان يملك ذلك أولا فاذا لم يحصل يكون التقصير حاصلا من جهة الزوجة فلا تستحق شيئا - انظر مادة ( ٨٨ )

وعند ما يراد اعطاء المتعة للزوجة سواء كانت واجبة او مستحبة فلا

( مادة ٨٧ ) الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الوطء في النكاح الفاسد فان كان النكاح فاسدا ووقع التفريق أو المثاركة بين الزوجين قبل الدخول حقيقة فلا مهر للمرأة ولو خلا بها الزوج خلوة صحيحة وان تفرقا بعد الدخول وكان قد سمى لها الزوج مهرها فلها مهر المثل بالغ قدره ما بلغ

( مادة ٨٨ ) اذا تزوج صبي محجور عليه امرأة بلا اذن وليه ودخل بها فرد الولى نكاحها فلا مهر لها عليه ولا متعة

تتقيد بشيء مخصوص بل المعتبر فيها عرف كل بلدة لاهلها فيما تكتسى به المرأة عند الخروج فان الملابس تختلف في القرى والامصار فينظر الى البلدة التي حصل فيها المقد وتعطى بما يناسبها من أنواع الملابس . وبعد مراعاة عرف البلد يعتبر حال الزوجين فان كانا غنيين فتمتع الاغنياء وان كانا فقيرين فتمتع الفقراء وان كانا متوسطي الحال أو مختلفيه فتمتع الوسط . ويخير الزوج بين اعطائها الاثواب التي تليق بحاله أو ما تساويه من النقود فان امتعت من اخذ النقود تجبر على القبول لان الاثواب ما وجبت لعينها بل من حيث انها مال ولكن هذا ليس على الاطلاق بل بشرط ان لا تزيد على نصف مهر المثل ان كان الزوج غنيا وأن لا تنقص المتعة عن خمسة دراهم ان كان الزوج فقيرا والمتعة على ثلاثة اقسام واجبة ومستحبة وغير مستحبة لان المطلقة اما ان تكون مدخولا بها أولا فان لم تكن مدخولا بها فاما ان يكون مهرها مسمى أولا فان لم يكن مهرها مسمى فهي التي وجبت لها المتعة وان كان لها مهر مسمى فلا تستحب لها المتعة وان كانت مدخولا بها تستحب لها المتعة سواء كان لها مهر مسمى أولا

ومثل المطلقة قبل الدخول ولها مهر مسمى المتوفى عنها زوجها فلا تستحب لها المتعة — انظر مادة ( ٩٠ )

( مادة ٩٠ ) المعتبر في المتعة عرف كل بلدة لاهلها فيما تكتسى به المرأة عند الخروج واعتبارها على حسب حال الزوجين ويجوز دفع بدل المتعة تقدماً ولا تزيد على نصف مهر المثل ان كان الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة دراهم ان كان فقيراً . ولا تجب المتعة لمن طلقت قبل الدخول ولها مهر مسمى ولا للمتوفى عنها زوجها وتستحب للمطلقة بعد الدخول سواء سمي لها مهر أم لا

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

### ﴿ في شروط المهر ﴾

إذا تزوج رجل امرأة وجعل لها مهراً أقل من مهر مثلها ولكنه اشترط شيئاً لها فيه منفعة في مقابلة النقص الذي حصل من مهر المثل فلا يخلو الحال من أحد أمرين إما أن يكون ما اشترط لها يباح الانتفاع به وإما أن لا يباح فإن كان الأول كما إذا كان مهر مثلها ألفاً وخمسمائة وتزوجها على ألف بشرط أن لا يخرجها من بلدها أو بشرط أن لا يتزوج عليها أو بشرط أن يطلق ضربتها أو بشرط أن لا يخرجها من منزل أبيها فلا يخلو الحال من أحد أمرين إما أن يفي بالشروط وإما أن لا يفي به فإن كان الأول بأن وفى بما شرط فلها المهر المسمى لأنه سمي ماصح مهراً وقد تم رضاها به وإن كان الثاني بأن لم يَفِ بالشروط فلها مهر مثلها لأنه سمي مالها فيه نفع حتى رضيت بتنقيص المسمى عن مهر المثل فعند فواته ينعدم رضاها بالألف فيكمل مهر مثلها وإن كان الثاني وهو أن يكون المشروط لها مع المسمى لا يباح الانتفاع به شرطاً كالخمر والخنزير وجب لها المسمى فقط ولا يكمل مهر المثل لأن المسلم لا يذتفع بالحرام فلا يجب عوض بفواته - انظر مادة (٩١)

---

( مادة ٩١ ) إذا سمي الزوج لامرأة مهراً أقل من مهر مثلها واشترط في نظير ذلك منفعة فإن كانت مباحة الانتفاع ووفى بالشروط فلها المسمى وأن لم يوف به وجب عليه تكميل مهر المثل وإن كانت المنفعة التي شرطها غير مباحة الانتفاع بطل الشرط ووجب المسمى ولا يكمل مهر المثل

ومثل اشتراط الزوج شيئاً لها فيه منفعة في نظير النقص عن مهر المثل  
 اشتراطه وصفاً مرغوباً فيه عند الزوجة في نظير الزيادة على مهر المثل فإذا  
 تزوج رجل امرأة بأزيد من مهر مثلها واشترط في مقابلة الزيادة وصفاً مرغوباً  
 فيه كالبركة والجمال فإن وجد ما اشترطه لزمه كل المسمى وإن لم يوجد فلا  
 يلزمه إلا مهر المثل وتسقط عنه الزيادة لأنه ما أتى بها إلا في مقابلة وصف ولم  
 يوجد فلا تستحق فإذا لم يُقابل الوصف المرغوب فيه بشيء من المهر بل  
 اشترطه كما إذا تزوج امرأة بشرط أنها بكر أو جميلة مثلاً فوجدها بخلاف  
 ما اشترطه فإن كان هناك مهر مسمى في العقد لزمه وإن لم يكن هناك مسمى  
 وجب مهر المثل ولا ينقص منه شيء لأن النكاح لا يثبت فيه خيار العيب  
 كما عرفت في مادة (١٦) - انظر مادتي (٩٢ و ٩٤)

فيؤخذ مما تقدم أنه ليس هناك إلا تسمية واحدة سواء كانت أقل من  
 مهر المثل أو مساوية له أو أكثر منه على حسب الأحوال المتقدمة أما إذا  
 سمي لها مهر أعلى تقدير وآخر على تقدير آخر كما إذا تزوجها على ألف إن  
 أقام بها في هذا البلد وعلى ألفين إن أخرجها منه أو على ألف إن طلق ضررتها  
 وعلى ألفين إن أبقاها على ذمته أو على ألف إن كانت قبيحة وعلى ألفين إن  
 كانت جميلة صح الشرطان ووجب المسمى في أي شرط وجد فإن أقام بها

( مادة ٩٢ ) إذا تزوج الرجل امرأة بأكثر من مهر مثلها على أنها بكر فإذا

هي ثيب وجب عليه مهر المثل لا الزيادة

( مادة ٩٤ ) إذا اشترط الزوج بركة المرأة فوجدها ثيباً يلزمه كل المهر المسمى

وإن لم يكن مسمى يلزمه مهر المثل ولا ينقص لثيوبتها

في المثال الاول فلما اُلف وان اخرجها فلها الالفان وهكذا في كل مثال من هذا القبيل لرضا كل منهما بمهر مخصوص في حالة مخصوصة فيسرى عليهما هذا الرضا — انظر مادة ( ٩٣ )

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

( في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه )

قد علمت مما تقدم ان الولاية تنقسم الى ولاية على النفس وولاية على المال وان الشخص متى كان مكافئاً ثبتت له الولاية على نفسه فان كان غير مكلف ثبتت الولاية لغيره وقد عرفت ذلك الغير من ترتيب الاولياء في عقد الزواج . واما الولاية على المال فتثبت لصاحبه فكل شخص سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ثبتت له الولاية على ماله اذا لم يكن هناك سبب من اسباب الحجر فان وجد واحداً منها ثبتت لغيره الولاية على ماله وذلك الغير ينحصر في ستة وليس لغيرهم ولاية على المال أصلاً وهم مرتبون على هذا الترتيب :  
الاب ثم وصيه ثم الجد الصحيح وهو ابو الاب وان علا ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه

ومن ضمن اسباب الحجر الصغير فمتى كان الشخص صغيراً سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ثبتت الولاية على ماله للاب فان لم يكن الاب موجوداً فوصية فان مات الاب ولم يوص الى أحداً وكان الاب موجوداً ولكن ليس

---

( مادة ٩٣ ) اذا تردد الزوج في المهر كثره وفلة بين صباحة المرأة وقباحتها صح الشرطان ووجب المسمى في أي شرط وجد

اهلا للولاية قالولى هو الجلد الصحيح فان لم يكن موجوداً فوصيه فان مات ولم يوص الى احد قالولى هو القاضى لماله من النظر العام فان شاء القاضى تولى بنفسه وان شاء اقام وصيا يتصرف فى اموال الصغار بما فيه المصلحة لهم وبما أن المهر ملك للزوجة ومن ضمن اموالها والصغير من اسباب الحجير فان كانت الزوجة صغيرة سواء كانت بكرًا أو ثيباً فولاية قبض مهرها تكون لمن ذكروا على الترتيب الذى عرفته ومتى قبضه واحد منهم برئت ذمة الزوج منه فليس للزوجة مطالبة به ولو بعد البلوغ بل تأخذه ممن قبضه من الزوج لان الزوج قد دفعه لمن له الولاية شرعاً فيكون هذا الدفع معتبراً تبرأ به ذمته ومتى برئت ذمة شخص من دين فلا يعود هذا الدين اليه فليس للزوجة اذن حق فى مطالبة . وان كانت بالغة عاقلة غير سفيفة فلها ان تقبض مهرها بنفسها بدون . عارضة لها من احد ولو كان الاب لان ولاية اموالها لها فى هذه الحالة فان شاءت تولت هى قبض المهر بنفسها وان شاءت وكلت من تختاره فى قبض مهرها سواء كانت بكرًا أو ثيباً الا انه لا يجوز لواحد من هؤلاء قبض مهر الثيب الا بتوكيل صريح منها وأما البكر فلم يقبضه اذالم يحصل منها نهى صريح عن قبضه والفرق بينهما ان العادة جارية بان الاب يقبض مهر البكر ليضم اليه شيئاً من ماله ويجهزها به بخلاف الثيب فان كانت فى العادة الثيب كذلك كانت مثل البكر — انظر مادة ( ٩٥ )

( مادة ٩٥ ) الاب والجد والوصى والقاضى ولاية قبض المهر للقاصرة بكرًا كانت أو ثيباً وقبضهم معتبر ببرأ به الزوج فلا تطالبه المرأة بعد بلوغها والمرأة البالغة تقبض مهرها بنفسها فلا يجوز لاحد من هؤلاء قبض مهر الثيب البالغة الا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالغة اذا نهت عن قبضه فلو لم تنه فلهن قبضه

فيؤخذ مما تقدم انه ليس لغير الاب والجد والقاضي ووصيهم ولاية قبض المهر اصلا وان ثبتت له الولاية في التزويج كالاخ والعم والام فكل منهم ليس له ولاية قبض المهر من حيث كونه أخا أو عمّا أو أما فاذا اتصف واحد منهم بصفة تثبت له الولاية على المال ملك ذلك من هذه الجهة كما اذا اقيم واحد منهم وصيا سواء كانت اقامته من قبل الاب أو الجد أو القاضي فاذا توفي شخص وله أخ وأولاد صغار وأقام أخاه وصيا على أولاده كانت له الولاية على نفس الاولاد من جهة كونه عما وعلى ما لهم من جهة كونه وصيا واذا كان لهذا الرجل المتوفى ابن كبير وأقامه وصيا ثبتت له ولاية النفس والمال على الصغار وهم اخوته واذا أقام زوجته التي هي أم الاطفال وصية ثبت لها عليهم الولايتان فاذا أعطى الزوج المهر الى واحد من هؤلاء أو غيرهم وكان وصيا برئت ذمة الزوج من المهر فاذا بلغت البنت فليس لها أن تطالبه به وانما تطالب من أخذه لان الزوج اعطاه الى من يستحق أخذه فتبرأ ذمته فلا يدفعه أما اذا أعطاه الى واحد من هؤلاء ولم يكن وصيا فالبنت بعد البلوغ تخير مرة ثانية في أخذ المهر ممن استلمه أو من الزوج وهو ظاهر لانه قصر في هذه الحالة اذا أعطاه الى من ليست له الولاية عليه فلا تبرأ ذمته أمام الزوجة فتطالبه به فان أخذته من غير الزوج فيها لانه أعطاه ما استلمه من الزوج وان أخذته من الزوج فله أن يرجع على من دفعه اليه سواء كان الام أو غيرها لانه حينئذ يكون دفع المهر مرتين الاولى لغير المستحق والثانية للمستحق وهي

الزوجة فيرجع على غير المستحق بما أعطاه له — انظر مادة (٩٦)  
 وبما ان المهر ملك الزوجة فلها أن تتصرف فيه ولا يكون للزوج حق في معارضتها أصلاً لانه لا ولاية له على أموالها ولا على نفسها الا بما يحفظ شرفه ونسبه فلها أن تتصرف به غير اذنه سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة وبلا اذن أبيها أو جدها عند عدمه أو وصيهما ان كانت رشيدة فان لم تكن رشيدة بان كانت صغيرة أو بالغة غير عاقلة أو عاقلة ولكنها مبذرة في أموالها فالولاية تكون للاب ووصيه الى آخر من عرقهم وحيث أنه الذي يتصرف فان ارادت التصرف بنفسها وكانت صغيرة مميزة أو كبيرة معتوهة أو سفیهة فلا ينفذ تصرفها الا اذا اذن لها صاحب الولاية فان تصرفت بغير اذنه كان تصرفها موقوفاً على اجازته فان أجازته نفذ وان رده بطل

فلها ان كانت رشيدة ان تتصرف في المهر بما شاءت وكيف شاءت ولها أن تملك نفس الشيء أو منفعته لغيرها سواء كان زوجها أو أبها أو أمها أو غيرهم وسواء كان هذا التملك بعوض أو بغير عوض فاذا ملكت الشيء نفسه الى غيرها بعوض سمي بيعاً واذا ملكته الى غيرها بغير عوض كان هبة وان ملكت منفعته الى الغير بعوض فهو اجارة وان ملكتها بغير عوض فهو اعارة لان الاعارة هي تملك المنفعة بغير عوض واذا كانت مدينة لشخص في مبلغ

(مادة ٩٦) ليس لاحد من الاولياء غير من ذكر في المادة السابقة ولا للأم قبض صداق القاصرة الا اذا كان وصياً عليها فاذا كانت الام وصية على ابنتها وقبضت مهرها وهي صغيرة ثم ادركت فلها ان تطالب امها به دون زوجها وان لم تكن الام وصية وقبضته عن بنتها القاصرة فلا بد ان تطالب زوجها وهو يرجع على الام وكذلك الحكم في سائر الاولياء غير من ذكر قبل

وأعطت له المهر مشترطة عليه أنها متى دفعت له مبلغ الدين يعطيه لها كان هذا رهنا لأن الرهن هو حبس شيء مالى بحق مالى يمكن استيفاء الحق من هذا الشيء. كلا أو بعضا — انظر مادة ( ٩٧ )

فقد بان لك أن المرأة متى كانت رشيدة فلها أن تتصرف في مهرها بما أرادت فيجوز لها هبة المهر أزواجها فان وهبته له وطلقها به الدخول أو الخلوة الصحيحة فلا يرجع واحد منهما على الآخر بشيء لأنها قبضت كل ما تستحقه وتصرفت فيه وقد تأكد بعد الاستحقاق بالدخول فلا رجوع لواحد منهما على الآخر

وأما إذا وهبته له وطلقها قبل الدخول فالمسئلة صور وأحكام مخصوصة لأنه إما أن يتزوجها على ما لا يتعين بالتعيين كالنقود أو على ما يتعين بالتعيين كالبيت والفرس وقطعة من الأرض وكل واحد منهما على وجهين لأن المهر في كل إما أن يكون كله مقبوضا أو غير مقبوض أو بعضه مقبوضا والبعض غير مقبوض واليك الأحكام

فان تزوجها على ما لا يتعين بالتعيين بان تزوجها على الف جنيته مثلا وقبضته ثم وهبته للزوج ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بخمسمائة جنيته لان الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قبضت بالطلاق قبل الدخول فانه ينصف الصداق بالنص ولم يصل اليه عين ما يستوجبه

---

( مادة ٩٧ ) المهر ملك المرأة تتصرف فيه كيف شئت بلا أمر زوجها مطلقا وبلا اذن أبيها أو جدّها عند عدمه أو وصيهما ان كانت رشيدة فيجوز لها يمينه ورهنه واجارته واعارته وهبته بلا عوض من زوجها ومن والديها ومن غيرهم

بالهبة لان الدراهم والدنانير لا تتعين بالتعيين في العقود ولهذا لو سمي لها دراهم  
وأشار اليها كان له أن يجبرها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدرًا وصفة فكانت  
هبة هذا الالف كهبة الف آخر وهي اذا وهبت له الف جنيه غير الالف  
الذي قبضته مهرًا وطلقها قبل الدخول فلا شك في أن يرجع عليها بنصف  
ما قبضت فكذا هنا واذا لم يصل اليه عين ما استوجبه ثبت له الرجوع  
فلو لم تقبض الزوجة الالف وهو المهر في الصورة المتقدمة ثم وهبته  
كله له فطلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء لحصول المقصود وهو  
براءة ذمته

ولو قبضت النصف وهو خمسمائة ثم وهبته الالف كله أي المقبوض  
وغيره ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لانه وصل  
اليه عين ما يستحقه وهو النصف الذي كان في ذمته فلا يمكننا أن نعتبره شيئًا  
آخر ومثل هذا ما اذا وهبت له النصف الباقي في ذمته ولم تهب من المقبوض  
شيئًا لما ذكر

ولو كان المهر مكيلا أو موزونا أو شيئًا آخر غير الدراهم والدنانير  
في الذمة فحكمه في جميع ما ذكرناه بحكمها لعدم تعيينه - وهذا كله اذا وهبته  
للزوج فاذا وهبته لنير الزوج وسلطته على قبضه منه فاعطاء الزوج له او استلمه  
ممن كان ضامنا الزوج في دفعه ثم طلقها الزوج قبل الدخول فله الرجوع  
عليها بنصفه ايضا لان الزوج او ضامنه سلم المهر الى من ملكته الزوجة له  
بالهبة فكان كلا منهما اعطاء لها فيرجع الزوج عليها بالنصف بالطلاق قبل  
الدخول لانه تبين انها لا تستحق الا النصف وهو قد سلمها الكل

فإن كان المهر مما يتعين بالتعيين كالبيت مثلا فوهبت لزوجها الكل ثم طلقها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشيء سواء كانت الهبة قبل القبض أو بعده ووجهه أنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كما تعين في العقد ولهذا لم يكن لكل واحد منهما دفع شيء آخر مكانه

هذا كله إن كانت رشيدة كما عرفت فإن كانت غير رشيدة بأن كانت صغيرة أو بالغة غير رشيدة فلا يجوز لها أن تهب شيئا من مالها لأن تصرفات الصغير المعيز إن كانت ضارة له ضرراً محضاً تقع باطلة مثل الهبة فإن فيها إخراج الشيء عن الملك بلا عوض أصلاً وأى ضرراً أشد من ذلك . ولا يجوز لأبيها أن يهب شيئاً من مهرها لا للزوج ولا لغيره لأن تصرفات الولي مقيدة بالمصلحة ولا مصلحة هنا . ومثل الأب غيره من أولياء المال بالطريق الأولى — انظر مادة (٩٨)

والشخص لا يجبر على تركه ملكه لغيره أصلاً إلا إذا كان لمصلحة عامة

---

( مادة ٩٨ ) إذا وهبت المرأة مهرها كله أو بعضه لزوجها بعد قبضه بنامه ثم طلقها قبل الدخول بها فله الرجوع عليها بنصفه إن كان من التقدين أو من المكيلات أو الموزونات فلو لم تقبضه أو قبضت نصفه فوهبت الكل في الأولى أو ما بقى وهو النصف في الثانية لارجوع ولو وهبته لأجنبي وساطته على قبضه فقبضه من زوجها أو من ضامته ثم طلقها الزوج قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه أيضاً فإن كان المهر مما يتعين بالتعيين كالعروض وهبت زوجها النصف أو الكل ثم طلقها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشيء مطلقاً وليس لأبي الصغيرة أن يهب شيئاً من مهرها

كالطريق العام مثلاً فإنه يؤخذ منه ملكه بقيمته ولو جبراعليه وحينئذ لا تجبر  
 المرأة على فوات شيء من مهرها لا حدماسواء كان زوجها أو أباً أو أما أو غيرهم  
 فإن استلمت جميع المهر من زوجها فيها والا فلها الحق في طلبه منه في أي وقت  
 شاءت دون سواها الا اذا كانت غير رشيدة فإن الطلب يكون لوليها لها  
 واذا ماتت قبل ان تستوفي جميع مهرها فحينئذ يكون للورثة الحق في مطالبة  
 الزوج بالمهر ان كان الزوج حياً موجوداً فإن ماتت طالبت ورثتها ورثته بما  
 يكون باقياً بذمته من مهرها ولكن بعد اسقاط نصيب الزوج الا كئل له من  
 ارثها لانه من ضمن الورثة ومحل اسقاط نصيب الزوج من المهر او ما بقي  
 منه ان علم موتها قبله لان شرط التوريث تحقق حياة الوارث بعد موت  
 المورث او الخافه بالاحياء تقديرأفان لم يعلم ذلك بان سقط بيت على الزوجين  
 او غرقا في سفينة فاخرجا ميتين من تحت الردم او من البحر ولم يدر من  
 الذي مات منها اولا فلا نورث احدهما من الآخر وحينئذ لا تسقط له  
 شيئاً من المهر بل يؤخذ بتمامه ان لم تكن قبضت منه شيئاً او ما بقي منه  
 ويعطى لغيره من ورثتها — انظر مادة ( ٩٩ )



( مادة ٩٩ ) لا تجبر المرأة على فوات شيء من مهرها لا لزوجها ولا لاحد من  
 اوليائها ولا لوليها واذا ماتت قبل ان تستوفي جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أو  
 ورثته بما يكون باقياً بذمته من مهرها بعد اسقاط نصيب الزوج الا كئل له من ارثها  
 ان علم موتها قبله

### ❦ الفصل السادس ❦

( في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه )

اعلم أن الضمان هو الكفالة وهي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بالدين فإذا كان شخص مدينا لآخر في خمسين جنيتها مثلا وكفل المدين شخص آخر بهذا المبلغ كان هذا كفالة لان الشخص الذي ضمن الدين ضم ذمته الى ذمة المدين الاصلى في المطالبة بالدين فبعد أن كان الدائن ليس له الامتطالبة مدينه صار بهذا الضمان له الحق في مطالبة الضامن أيضا الاول بطريق الاصلالة والثاني بطريق الكفالة فالمدين الاصلى يسمى مكفولا عنه والدائن يسمى مكفولا له والدائن يسمى مكفولا به والشخص الذي ضمن المدين يسمى كفيلا وهذا العقد يسمى كفالة

ولا يخفى أن الزوج مدين لزوجته في المهر اذ هو الملتزم بدفعه فاذا ضمنه شخص صح هذا الضمان سواء كان الضامن أجنبيا من الزوجين أو وليا لاحدهما أو لهما فان كان أجنبيا وضمن المهر وأذاه في حال صحته للزوجة يرجع به على الزوج اذا كان الضمان بأمره لانه يصير قاضيا دين غيره بأذنه فيرجع فان لم يكن بأذنه فلا يأخذ منه شيئا جبرا لانه يعتبر متبرعا وان كان وليا أحدهما أو وليهما وضمن المهر للزوجة فاما أن يكون الضمان في حال صحته واما أن يكون في حال مرضه الموت وعلى كل فاما ان يكون المكفول له وهو الزوجة أو عنه وهو الزوج وارثا للضامن أو غير وارث له فان كان الضمان في حال الصحة فلا كلام في صحته سواء كان المكفول له وارثا أو غير

وارث وسواء كان الزوج كبيراً أو صغيراً لأن الولي من أهل الالتزام وقد  
أضافه إلى ما يقبله فيصح إلا أنه إذا كان الضامن ولي الزوج يشترط لصحته  
قبول الزوجة في مجلس الضمان أن كانت مكافئة فإن كانت غير مكافئة يشترط  
قبول وليها في المجلس أيضاً فإن كان الضامن ولي الزوجة فلا يشترط قبول أحد  
في المجلس لأن إيجابه يقوم مقام القبول عنها وينفذ الضمان في هذه الحالة التي هي  
حالة الصحة من كل مال الضامن فإذا فرضنا أن المهر مائة جنيه وضمنه الولي  
وماله لا يساوي إلا هذا المبلغ فللزوجة أخذه ولو كان أكثر أخذت منه بقدر  
المهر فلو كان ماله أقل من المضمون أخذت الكل ورجعت بباقي على الزوج  
ولا حق لاحت من الورثة في المعارضة لأن الشخص متى كان صحيحاً فله أن  
يتصرف في جميع أمواله بكل ما أراد لمن أراد مالم يكن محجوراً عليه بسبب  
من أسباب الحجر

وان كان ضمان الولي المهر في حال مرضه مرض الموت فإن كان المكفول  
عنه وارثاً فلا يصح هذا الضمان إلا بإجازة بقية الورثة فإذا زوج رجل ابنه وهو  
مريض و كان له أولاد سواء وضمن عنه المهر فلا يصح إلا إذا أجازته الورثة  
لأن الضمان في مرض الموت يعتبر وصية ولا وصية لو ارث وحينئذ فلا حق  
للزوجة في أخذ المهر من مال أبي الصغير إذا لم تجز الورثة لأن الضمان غير  
نافذ فإن أجازته فلها هذا الحق لأن المنع لحقهم وقد اسقطوه وهكذا الحكم  
فيما إذا كان المكفول له وارثاً فإذا زوج رجل بنته وهو مريض وضمن لها  
المهر فهو كما تقدم

ومثل هذا ما إذا كان كل من المكفول له والمكفول عنه وارثاً كما إذا

زوج رجل بنته لابن أخيه الذي هو وليه وضمن عنه المهر وليس له وارث يحجب ابن الأخ فإن الضمان لا ينفذ إلا بأجازة بقية الورثة فإن كان كل من المكفول له والمكفول عنه غير وارث للضامن نفذ الضمان من كل المال إن أجازته الورثة وإن لم يجزوه نفذ من الثلث فقط انظر مادة (١٠٠)

والمكفول له مخير في أخذ دينه ممن أراد من الكفيل أو الأصيل فالمرأة إن كانت بالغة فهي مخيرة في هذا فلها أن تطالب زوجها بعد بلوغه أو الضامن سواء كان وليه أو وليها متى كان الضمان صحيحاً سواء كان الزوج صغيراً أو كبيراً فإذا أدى الضامن رجوع على الزوج إن أمره بالضمان عنه لأنه صار قاضياً دينه بإذنه وإن لم يأمره فلا حق له في أخذ شيء منه لأنه متبرع - انظر مادة (١٠١)

فمتى زوج الأب ابنه الكبير وضمن مهر امرأته طوّل بالمهر بحكم الكفالة فإن أداء رجوع على الزوج سواء أشهد عند الأداء أنه أداء ليرجع أو

( مادة ١٠٠ ) ولي الزوج أو الزوجة يصبح ضمانه مهرها في حال صحته صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة بشرط قبولها الضمان في المجلس إن كانت كبيرة أو قبول وليها إن كانت صغيرة ولا يصبح ضمانه في مرض موته إن كان المكفول له أو عنه وارثاً له فإن لم يكن وارثاً صح ضمانه بقدر ثلث ماله

( مادة ١٠١ ) للمرأة المكفول مهرها أن تطالب به أياً شاءت من الزوج بعد بلوغه أو الضامن سواء كان وليها أو وليه وإذا أدى الضامن رجوع على الزوج إن أمره بالضمان عنه إلا فلا رجوع له عليه

لم يشهد اذا كان الضمان بأذن الزوج وأما اذا زوج الاب ابنه الصغير فاما أن يكون له مال أولا فان كان له مال طوب الاب بدفع المهر منه سواء ضمن أو لم يضمن لانه له الولاية في مال الولاده الصغار وما دام لهم مال فلا يلزمه شيء لهم حتى الثقة عليهم فانها تكون في مالهم وان لم يكن له مال بان كان فقيراً فان لم يضمن المهر عنه فلا يطالب به لان النكاح وان لم ينفك عن لزوم المال ينفك ايضاً المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه فان ضمن المهر صح ضمانه ويطالب به بحكم الضمان فان سكنت الزوجة حتى بلغ الزوج وطالبته بالمهر ودفعه لها فلا يرجع به على أحد لانه قضى ديناً واجبا عليه وأما ان طالبت الاب به واعطاه لها واراد الرجوع به على ابنه فليس له ذلك لان الآباء يتحصلون المهور عن أبنائهم عادة ولا يطعمون في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في اصل الضمان أو عند التأدية فحينئذ يرجع لأن الصريح يفوق دلالة العرف - هذا اذا أدى الاب بعد الضمان أما اذا مات قبل الاداء فللمرأة الخيار ان شاءت اخذت المهر من الزوج وان شاءت استوفت ذلك من تركه الاب لان الكفالة كانت صحيحة فلا تبطل بالموت ثم اذا استوفت من التركة رجع باقي الورثة بذلك في نصيب الابن ان لم يكن استلمه فان كان قبضه رجعوا عليه لان هذه الكفالة صدرت بأمر معتبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا اب اذن منه معتبر واقدمه على الكفالة دلالة على ذلك من جهته بخلاف ما اذا أدى عنه في حال حياته لان تبرع الآباء بالمهر معتاد وقد اقتضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فيرجعون -

## انظر مادة ( ١٠٢ )

ثم ان الشيء المجهول مهرًا ان سلم للمرأة فيها وان لم يسلم لها بان هلك او استهلك او استحق فله احكام ستلقى عليك وهلاك الشيء زواله من غير ان يكون لاحد من الخلق مدخل في ذلك والاستهلاك زواله أيضا ولكن بسبب التعدي عليه والاستحقاق ظهور الشيء، مملوكا لغير الزوج فان كان المهر متعينا في العقد بان تزوجها وأمهرها هذا البيت أو هذه القناطير من القطن أو هذا الحصان مثلا وهلك أو استهلك أو استحق رتبنا على هذه الاشياء احكاما وهي ان هلك بعدما استلمته الزوجة فلا ترجع على احد بشيء ما لانه سلمها وقد هلك تحت يدها وان استهلك بعده ايضا فان كانت هي المستهلكة له فكذلك وان كان غيرها ترجع على ذلك الغير بمثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا سواء كان هو الزوج او غيره لانه تعدى على ملكها وان استحق ترجع على الزوج بالمثل او بالقيمة واما ان كان هلاكه قبل ان يقبضه من الزوج بان هلك تحت يده فانه تأخذ منه مثله او قيمته لانه مضمون عليه ما لم يسلمه لها ولا تبرأ ذمته من ضمانه الا بالتسليم . وان استهلك في هذه الحالة فاما ان يكون المستهلك له

---

( مادة ١٠٢ ) اذا زوج الاب ابنة الصغير الفقير امرأة فلا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه فان ضمنه وأداء عنه فلا يرجع به عليه الا اذا شهد على نفسه عند النأديف أنه أداء ليرجع به . ولو مات ابو الصغير الفقير قبل أداء المهر الذي ضمنه عنه فللمرأة اخذه من تركته وباقي الورثة حق الرجوع به في نصيب الصغير من ميراث أبيه ولو كان للصغير مال يطالب ابوه ولو لم يضمن المهر عنه بدفعه من مال ابنته لامن مال نفسه لما له من ولاية التصرف في مال اولاده الصغار

الزوجة أو الزوج أو اجنبيا فان كان الزوجة بان قتلت الحصان الذي جعل  
 مهراً مثلاً فقد صادت مستوفية حقها فلا ترجع على احد وان كان الزوج  
 رجعت عليه بالمثل أو القيمة . وان كان اجنبيا خيرت بين امرين الاول  
 ان تضمن الزوج مثله أو قيمته وهو يرجع على المستهلك بها الثاني ان تأخذ  
 ما ذكر من المستهلك وحينئذ تبرأ ذمة الزوج . وان استحق في هذه  
 الحالة رجعت على الزوج ببذله — فقد علم مما ذكر ان الاستحقاق  
 لا يختلف حكمه بالنسبة الى ما قبل القبض أو بعده بخلاف الهلاك  
 والاستهلاك

هذا ان استحق كل المهر فان استحق النصف مثلاً فاما ان يكون  
 المهر مثلياً أو قيمياً فان كان مثلياً فلا حق لها الا في اخذ نصفه والرجوع  
 على الزوج بمثل النصف المستحق وان كان قيمياً خيرت بين امرين الاول  
 أخذ قيمة نصفه من الزوج وتصير شريكة للمستحق — الثاني أخذ قيمة الكل  
 من الزوج وهو يشارك المستحق لان الشركة عيب في القيمي لا المثلّي وهي  
 استحققت الشيء وحدها فاذا طرأت الشركة بالاستحقاق تضررت فتخير اذ  
 الخيار ينفي الضرر ويمكنك أن تستخرج من هذا حكم استحقاق الاقل  
 والاكثر من النصف .

ومحل تخيرها في القيمي بين الامرين المتقدمين اذا لم يطلقها قبل  
 الدخول فان حصل ذلك فلا حق لها الا في اخذ النصف لان الشركة حاصلة  
 سواء استحق النصف أو لم يستحق اذ الزوج مستحق للنصف بالطلاق قبل  
 الدخول فهو مشترك على كل حال سواء كان الشريك هو الزوج أو المستحق

فلا يثبت لها التخيير — انظر مادة (١٠٣)

### ﴿ الفصل السابع ﴾

#### ﴿ في قضاء المهر ﴾

اعلم ان الاختلاف بسبب المهر لا يخلو حاله من احوال ثلاث: الاول ان يكون هناك اتفاق على اصل التسمية في العقد وعلى القدر المسمى ولكن يحصل الاختلاف في قبض شيء منه - الثاني ان يحصل الاختلاف في أصل تسمية المهر - الثالث أن يكون الاختلاف في القدر المسمى وكل له حكم يخصه واليك البيان

فان كان الاول وسامت المرأة نفسها لزوجها وقامت بعد ذلك تدعى انها لم تأخذ شيئاً من مهرها اصلاً وهو ينكر ذلك لا تسمع دعواها لان العادة الجارية تكذبها اذ العادة الجارية ان الزوجة لا تسلم نفسها للزوج الا بعد أن تأخذ شيئاً من المهر . فاذا فرض ان البلد الذي حصل فيه الزوج يخالف عادة العادة المتقدمة تسمع دعواها بالانزعاع ولذلك لو ادّعت ببعض المعجل تسمع الدعوى لان

---

( مادة ١٠٣ ) اذا كان المهر معيناً فهلك في يد الزوج او استهلك قبل التسليم او استحق بعده فللمرأة الرجوع عليه بمثلها ان كان من ذوات الامثال او بقيمتها ان كان قيمياً ولو استحق نصف العين المبيعة مهرها فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت ردتها واخذت كل القيمة فان طلقها زوجها قبل الدخول بها فلها النصف الباقي

العادة أنه بعد اشتراط تعجيل الثلثين مثلاً بدفع النصف وتزف المرأة الى الزوج وتطالب بالسدس بعد ذلك مع أنه من ضمن المعجل وكل ما عرفته بالنسبة للزوجة يقال بالنسبة لورثتها فاذا ماتت بعد تسليمها نفسها وادعت الورثة انها لم تأخذ شيئاً في حياتها لم تسمع دعواهم للعادة الجارية فلما اختلفت العادة تسمع دعواهم فبني سماع الدعوى وعدم سماعها على العادة الجارية اذ العرف له اعتبار ويعول عليه في بعض الاحكام — انظر مادة ( ١٠٤ )

وان كان الثاني وهو ما اذا كان الاختلاف في أصل التسمية وكان بين الزوجين بأن ادعى احدهما تسمية قدر معلوم وانكر الآخر التسمية بالسكينة بان قال لم نسّم شيئاً في العقد فلا يخلو الحال من احد امور اربعة :  
الاول ان يكون الاختلاف بينهما قبل الطلاق وقبل الدخول — الثاني ان يكون قبل الطلاق وبعد الدخول — الثالث ان يكون بعد الطلاق وبعد الدخول — الرابع أن يكون بعد الطلاق وقبل الدخول . ففي الثلاثة الاول يكون احدهما مدعياً وهو من يدعى التسمية والآخر منكراً لها والقاعدة ان البينة على من ادعى واليمين على من انكر فان أقام المدعى بينة على دعواه لزم صاحبه ما يدعيه لانه نورد دعواه بالحجة وان عجز عن اقامة البينة فله تحليف الآخر فان وجهت اليمين اليه فاما أن يمتنع عنها واما أن يحلف فان امتنع ثبتت دعوى صاحبه وان حلف انه لم تحصل تسمية اصلاً يقضى بمهر المثل

---

( مادة ١٠٤ ) بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لا تقبل دعواها عليه بعدم قبضها كل معجل مهرها الا اذا كان التعجيل غير متعارف عند اهل البلد فان ادعت ببعض المعجل تسمع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى بمنع ورثتها

لان العادة ان النساء يتزوجن بمهور امثالهن فيحكم به ولكن لا يحكم به  
بالغا ما بلغ بل يشترط أن لا يزيد على ما ادعته المرأة ان كانت هي المدعية  
للتسمية لرضاها بما ادعته ولا ينقص عما ادعاه الزوج ان كان هو المدعى لها  
لانه راض باعطائها ما ادعاه فلا ينقص عنه

وفي الحالة الرابعة وهي ما اذا كان الاختلاف بعد الطلاق وقبل  
الدخول تجب المتعة لانه تم نذر القضاء بنصف المسمى لعدم ثبوته فرجعنا  
الى مهر المثل وهو لا يتنصف بالطلاق قبل الدخول فوجبنا المتعة — انظر  
مادة ( ١٠٥ )

وان كان الثالث وهو ما اذا كان الاختلاف في القدر المسمى بان ادعى  
الزوج أن المسمى مائة جنيه مثلا والزوجة تدعى مائتين فلا يخلو الحال من  
الصور الاربعة المتقدمة اذ الاختلاف اما أن يكون حال قيام الزوجية سواء  
كان قبل الدخول أو بعده أو بعد الطلاق والدخول أو بعد الطلاق قبل  
الدخول ففي الاحوال الثلاثة الاول لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة: الاول  
أن يقيم أحدهما بينة — الثاني أن يعجز كل منهما عن إقامة البينة — الثالث أن يقيم  
كل منهما بينة . فان أقام أحدهما بينة قبلت وقضى له بما ادعاه سواء كان هو

( مادة ١٠٥ ) اذا اختلف الزوجان في أصل تسمية المهر فادعى أحدهما تسمية  
قدر معلوم وأنكر الآخر التسمية بالكلية وليس للمدعى بينة بخلاف منكر التسمية فان نكل  
ثبت ما ادعاه الآخر وان حلف يقضي بمهر المثل بشرط ان لا يزيد على ما ادعته المرأة  
ان كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج ان كان هو المدعى لها . واذا  
وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكماً تجب لها المتعة

الزوج أو الزوجة وسواء كان مهر المثل شاهدا لها أو لم يكن شاهدا  
لواحد منهما لأنه نور دعواه بالحجة . وإن لم يقم أحدهما بيينة نجعل مهر المثل  
حكما بينهما وحينئذ لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة : الأول أن يكون  
مهر المثل شاهدا لها — الثاني أن يكون شاهدا له — الثالث أن يكون  
مشاركا بينهما

فإن كان مهر المثل شاهدا لها بان كان مائتين كما ادعت أو أكثر كان  
القول قولها بيمينها لأن القول قول من يشهد له الظاهر مع يمينه فإن حلفت لزم  
الزوج ما ادعت به وإن امتنعت عن اليمين وجب لها ما ادعى به الزوج لأن  
امتناعها إقرار بما ادعاه

وإن كان مهر المثل شاهدا له بان كان مائة كما ادعى أو أقل صدق  
قوله مع يمينه فإن حلف لزمه ما أقر به وإن امتنع لزمه ما ادعت به المرأة  
لإقراره بالامتناع عن اليمين

وإن كان مهر المثل مشاركا بين ما تدعيه هي وما يدعيه هو أي لا يكون  
شاهدا لها ولا له بان كان مائة وخمسين فن أقام منهما بيينة على دعواه قضى  
له بها كما تقدم لرجحان دعواه بإقامته البيينة وإن لم يقم أحدهما بيينة تحالفا أي  
حلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه وإثبات دعواه ويتحالفان أيضا إذا أقام  
كل منهما بيينة للتعارض فلو قدمت إحدى البينتين لزم عليه التراجع بلا مرجح  
وعند التحالف لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة : الأول أن يحلف واحد  
منهما ويمتنع الآخر — الثاني أن يحلف الاثنان — الثالث أن يمتنع الاثنان . فإن  
كان الأول حكم على الممتنع بقول من حلف لأن امتناعه عن اليمين إقرار بدعوى

صاحبه . وان كان الثاني أو الثالث تطرح دعوى الاثنين ونحكم بمهر المثل لانتالو حكمنا بقول واحد منهما لزم عليه الترجيح بلا مرجح وهذا لا يجوز

وان أقام كل منهما بينة مخالفاً أى يخلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه وإثبات دعواه وعند التحالف لا يخلو الحال من واحد من الأمور الثلاثة المتقدمة فى حالة ما اذا لم يقم احدهما بينة

وفى الصورة الرابعة وهى ما اذا كان الاختلاف بين الزوجين فى مقدار المهر قبل الدخول وبعد الطلاق يجعل متعة المثل حكماً بينهما على التفصيل المتقدم وفى هذه المسئلة اختلافات كثيرة فان شئت معرفتها فراجع الشرح الاصلى - انظر مادة ( ١٠٦ )

وجميع هذه الاحكام فيما اذا كان الاختلاف بين الزوجين فان كان بين أحد الزوجين وورثة الآخر بأن مات أحدهما وحصل الاختلاف بين الحى منهما وورثة المتوفى فالحكم فى هذا كالحكم فيما اذا كان

( مادة ١٠٦ ) اذا اختلف الزوجان فى قدر المهر حال قيام النكاح قبل الدخول او بعده او بعد الطلاق والدخول يجعل مهر المثل حكماً بينهما فان شهد لها بان كان كما قالت او أكثر يقبل قولها يمينها ما لم يقيم الزوج بينة على دعواه وان شهد له بأن كان كما ادعى او أقل بصدق يمينه ما لم تقيم عليه البينة وان كان مهر المثل مشتركاً بينهما لا شاهداً له ولا لها مخالفاً فان خلفا او أقاما البينة وتنازعت البينتان يقضى بمهر المثل ومن تكمل منهما عن اليمين فى الصورتين حكم عليه بما ادعاه صاحبه ومن أقام البينة منهما قبلت بينته وقضى له بها . وان اختلفا فى قدره بعد الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل على التفصيل المتقدم

الاختلاف بين الزوجين سواء كان الاختلاف في أصل تسمية المهر أو في قدر المسمى فما عليك إلا مراجعة المادتين المتقدمتين ومعرفة الأحكام التي فيهما بالنسبة لاختلاف الزوجين وأجرها على الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر

ولو كان الاختلاف بين ورثتهما بأن مات الزوجان واختلف الورثة فإن كان الاختلاف في القدر فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وإن كان الاختلاف في أصل التسمية يقضى بمهر المثل على ورثة الزوج إن جحدوا التسمية ونكحوا عن اليمين ومثل هذا في الحكم ما إذا اتفقوا على عدم التسمية في العقد. وفي هذه المسئلة خلاف يطول شرحه فراجع في الشرح الأصلي انظر مادة (١٠٧)

وتستحق الزوجة جميع مهر المثل في الصور التي يقضى لها به إن كان الاختلاف قبل تسليم المرأة نفسها للزوج فإن كان بعد التسليم سواء كان وقوعه في حياتهما أو بعد موتهما أو موت أحدهما فإن لم يدع الزوج أو ورثته إيصال شيء من المهر إلى الزوجة أو ورثتها استحق كل المقضى به أيضاً وإن

---

(مادة ١٠٧) موت أحد الزوجين كحياتهما في الحكم أصلاً وقدرًا فإذا مات أحدهما ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الحي في أصل المهر أو في قدره يحكم على الوجه المتقدم في المادة السالفة فإذا مات الزوجان واختلفت ورثتهما في قدر المهر المسمى فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وإن اختلفوا في أصل التسمية يقضى بمهر المثل على ورثة الزوج إن جحدوا التسمية ونكحوا عن اليمين وكذلك إذا اتفقوا على عدم التسمية في العقد

ادعى الزوج أو ورثته ذلك وقد جرت عادة أهل البلد بأن المرأة لا تسلم نفسها إلا بعد قبضها شيئاً من مهرها فينثذ يقال لها لا بد أن تقرى بما وصلك معجلاً والا قضينا عليك بالمتعارف فإن أقرت بأنها قبضت شيئاً ما وما وصادقها الزوج أو الورثة على ذلك سقط هذا المقدار من مهر المثل واستحق الباقي منه وإن لم تقر بما وصلاها معجلاً يقضى عليها بالسقاط قدر ما يتعارف تعجيله لمثلها ويعطى لها الباقي — فإن كان هناك اتفاق على القدر المسمى وإنما اختلف في أنه هل وصل إليها شيء أو لم يصل فهذا ظاهر إذ يقضى بالسقاط النصف أو الثلثين مثلاً على حسب ما يتعارف تعجيله لمثلها ويعطى لها الباقي منه وإن لم يكن بينهما اتفاق على ذلك فإن كان الاختلاف في أصل التسمية والمنكر هم ورثة الزوج فلها بقية مهر المثل وإن كان الاختلاف في القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وهذا إذا كان حال حياة الزوجين أو بعد موت أحدهما فإن كان بعد موتهما فإن كان الاختلاف في القدر فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وإن كان في الأصل بأن ادعى ورثتها المسمى وإنكره ورثته يقضى بمهر المثل ( تأمل ) — انظر مادة ( ١٠٨ )

( مادة ١٠٨ ) إنما يقضى بجميع مهر المثل للمرأة في الصور المتقدمة إذا وقع الاختلاف قبل تسليمها نفسها فإن وقع الاختلاف بعد التسليم سواء كان وقوعه في حياتها أو بعد موتها أو أحدهما وادعى الزوج أو ورثته إيصال شيء من المهر إليها وقد جرت عادة أهل البلد بأن المرأة لا تسلم نفسها إلا بعد قبض شيء من مهرها تقر بما وصلاها معجلاً فإن لم تقر به يقضى عليها بالسقاط قدر ما يتعارف تعجيله لمثلها ويعطى لها الباقي منه إن حصل اتفاق على قدر المسمى والا فإن أنكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وإن أنكروا القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتيهما القول في قدره لورثة الزوج

وإذا طلق رجل امرأته وأتفق عليها غيره وهي في العدة على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها . فاما أن يتزوجها بعد انقضاء العدة واما أن تمتنع عن ذلك فان تزوجته فلا يأخذ منها شيئاً من المصاريف التي صرفها سواء كانت تقوداً أو أطعمة لانه اتفق لغرض مخصوص وقد حصل على مقصوده فلا يرجع بشيء . وان امتنعت عن تزوجها بعد انقضاء عدتها فاما أن يشترط عليها التزوج أو لا يشترطه فان اشترط عليها التزوج فاما أن يكون أرسل اليها اشياء لتتفق على نفسها منها واما أن يكون أرسل اليها طعاماً مهياً للأكل فان كان الاول يرجع به لانه ما أعطاهما هذا الشيء الا لغرض مخصوص فاذا لم يحصل على غرضه استرد ما أعطاه فكأنها هبة في مقابلة عوض ولم يحصل فله حق الرجوع فيها . وان كان الثاني فلا يرجع لانه ليس بتملك وانما هو إباحة . وان لم يشترط عليها التزوج بها بعد انقضاء عدتها فلا يأخذ منها شيئاً لانه انما اتفق على قصده لا على شرطه ( تأمل ) - انظر مادة ( ١٠٩ )

وإذا خطب الرجل امرأة غير معتدة لغيره وبعث اليها بهدية أو دفع اليها كل المهر أو بعضه وامتنعت عن تزوجها ان كانت كبيرة أو امتنع وليها من ذلك أو ماتت هي قبل عقد الزواج أو عدل هو عن تزوجها فأراد الزوج ان يسترد ما أعطاه وامتنعت هي أو وليها من ذلك يحكم للزوج باستردادهما دفعه

---

( مادة ١٠٩ ) اذا اتفق الخطاب على معتدة الغير وابت ان يتزوجها بعد انقضاء عدتها فان اشترط عليها التزوج بها فله حق الرجوع بما دفعه اليها من النفدين للاتفاق على نفسها وان لم يشترط التزوج بها فلا رجوع له بشيء . وكذلك اذا تزوجته واما الاطعمة التي اطعمها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزويج نفسها منه

على أنه من المهر سواء كان موجوداً أو غير موجود فإن كان قائماً أخذته نفسه ولو تغير وتقصت قيمته بالاستعمال وإن كان هالكا أو مستهلكا أخذ عوضه وهو مثله إن كان مثليا وقيمه إن كان قيميا وإنما رجع بالمهر مطلقا لأنه معاوضة ولم تتم بخاز الاسترداد وأما إن كان هدية فله استردادها إن كانت أعيانها موجودة فإن هلكت أو استهلكت فليس له استرداد قيمتها لأنها كالهبة المشروطة بالعوض وهو الزوج فإذا لم يحصل العوض يرجع الواهب في هبته إن لم يكن هناك مانع من الرجوع وهلاك الشيء واستهلاكه من ضمن الموانع من الرجوع في الهبة ( تأمل ) — انظر مادة ( ١١٠ )

وإذا تزوج رجل امرأة وبعث إليها شيئا سواء كان هذا الشيء من الذهب والفضة أو من العروض كالحرير والصوف والكستور أو خائفا من الماس . أو كان مما يؤكل سواء كان مهيأ للأكل أو غير مهيأ له ولم يذكر الزوج وقت إرساله أنه من المهر ولا من غيره سواء كان هذا الإرسال قبل أن تزف إليه الزوجة أو بعد الزفاف ثم حصل خلاف بين الزوجين فقال

( مادة ١١٠ ) إذا خطب أحد امرأة وبعث إليها هدية أو دفع إليها المهر كله أو بعضه ولم تزوجه أو لم يزوجها ولها منه أو مات أو عدل هو عنها قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عينا إن كان قائما ولو تغير وتقصت قيمته بالاستعمال أو عوضه إن كان قد هلك أو استهلك وأما الهدايا فله استردادها إن كانت قائمة أعيانها فإن كانت قد هلكت أو استهلكت فليس له استرداد قيمتها

الزوج أرسلته على أنه من المهر وقالت الزوجة لا بل هو هدية فينظر الى العرف فان كان عرف أهل البلد جاريا بارسال مثل الشيء المتنازع فيه على انه من المهر فالقول قول الزوج بيمينه لان الظاهر يشهد له وان كان العرف جاريا بارسال مثل الشيء المتنازع فيه هدية فالقول قول المرأة بيمينها لان الظاهر يشهد لها

فان حلف الزوج أن ما أرسله اليها من المهر فاما أن يكون المبعوث موجوداً أو غير موجود بان كان هالكا أو مستهلكا فان كان موجودا خبرت الزوجة بين امرين الاول أن تبقى محسوبا من المهر وترجع على الزوج بالباقي ان لم يف بالمهر فان وفى به فلا رجوع . الثاني أن ترده على الزوج وترجع بباقي المهر ان كانت أخذت منه شيئا غيره أو ترجع بكاه ان لم تكن أخذت منه شيئا لانه عوض عن المهر فلا ينفرد به الزوج فلا بد من رضاها وهى لم تأخذه على أنه من المهر بل على أنه هدية كما ادعت ذلك

وان كان هالكا أو مستهلكا فلا يمكنها أن ترده على الزوج لكن ان كان مثليا فلها أن ترد مثله على الزوج وتأخذ المهر وان كان قيميا تحسب قيمته من المهر فان بقى لاحدهما بعد ذلك شيء يرجع به على الآخر وهذا كله اذا لم يكن المبعوث من جنس المهر فان كان من جنسه وقع التقاص كما لا يخفى . فان اقام احدهما بينة قبلت بينته لانه نوردعواه بالحجة وان اقام كل منهما بينة قدمت بينتهما لان اليبينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر

والظاهر يشهد له اذ هو يسمى في اسقاط ما في ذمته ( تأمل ) —  
انظر مادة ( ١١١ )

### ﴿ الفصل الثامن ﴾

﴿ في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنها ﴾

اعلم أن المهر ملك للمرأة تتصرف فيه كيف شاءت بلا معارض لها أن  
كانت رشيدة فليس للزوج معارضتها في التصرفات التي تتصرفها في المهر  
وليس له أن ينتفع بشيء مما اشترى به الا برضاها وحينئذ فلا يجبر المرأة على  
تجهيز نفسها من المهر ولا غيره ان كانت رشيدة ولا يجبر ابوها على ذلك أن  
كانت غير رشيدة لان الغرض من الزواج التماسل لا المال ويترتب على  
ذلك أن الزوجة اذا زفت الى زوجها بلا جهاز اصلا او بجهاز قليل لا يليق  
بالمهر الذي دفعه فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء من المهر ولا تنقيص  
شيء منه بعد الاتفاق بل يلزم بدفع المتفق عليه وان بالغ في المهر رغبة في

---

( مادة ١١١ ) اذا بعث الزوج الى امرأته شيئا من النقدين او العروض او بما  
يؤكل قبل الزفاف او بعد البناء بها ولم يذكر وقت بعثه انه من المهر ولا غيره ثم اختلفا  
فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هدية قال قول له يمينه فيما لم يجز عرف اهل البلد  
بأرساله هدية للمرأة ولها فيما جرى به . فان حلف الزوج والمبعوث قائم فهي بالخيار ان  
شاءت ابقته محسوبا من مهرها وان شاءت ردت به ورجعت بباقي المهر او كله ان لم يكن  
دفع لها شيئا منه وان هلك او استهلك فحسب قيمته من المهر وان بقي لاحدهما بعد  
ذلك شيء يرجع به على الآخر . وان اقاما اليمين فبقيتها مقدمة

كثرة الجهاز ( تأمل ) — انظر مادة ( ١١٢ )

فان اشترى الاب بالمهر جهازاً لابنته كما هي العادة الجارية فلا كلام في انها تملكه بمجرد الشراء اذ هو بدل ما تملكه وهو المهر واما ان اشترى شيئاً من مال نفسه لجهازها ايضاً فاما ان يصرح وقت الشراء بانه يشتريه على ذمتها او لا يصرح فان صرح بذلك فاما ان تكون البنت كبيرة او صغيرة فان كانت كبيرة فلا يخلو الحال من احد امور ثلاثة الاول ان يكون الشراء والتسليم حصل في حال صحته الثاني ان يكون الشراء حال الصحة والتسليم حال المرض ( مرض الموت ) الثالث ان يكون كل منهما حال المرض . فان كان الاول ملكته بالنقبض فليس لابيها بعد ذلك ولا لورثته بعد موته استرداد شيء منه اصلاً الا برضاها لانه صار ملكاً لها ولا يجبر احد على اعطاء ملكه لغيره فلو فرض ان الاب مات في هذه الحالة قبل ان يدفع ثمن الجهاز فالدائن يأخذ ثمنه من التركة ويقسم ما بقى منها بعد قضاء هذا الدين بين الورثة ومنهم البنت بدون ان يسقط من نصيبها شيء في مقابلة ثمن الجهاز وان كان الثاني او الثالث فاما ان تجيز الورثة هذا التملك اولاً فان اجازته ملكته ايضاً لان هذا حقهم وقد اسقطوه فلا اعتراض عليهم متى كان كل منهم اهلاً للتمليك وان لم يجزوه فلا تملكه بل يكون من ضمن التركة

---

( مادة ١١٢ ) ليس المال بمقصود في النكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله فلوزفت بجهاز قليل لا يابق بالمهر الذي دفعه الزوج أو بلا جهاز اصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء منه ولا تقيص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وان بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهاز

فيأخذ كل من الورثة حقه فيه لأن التملك والحالة هذه هبة للوارث حال المرض فتعتبر وصية ولا وصية لوارث إلا بإجازة بقية الورثة — انظر مادة (١١٣)

وان كانت البنت صغيرة ملكته بمجرد الشراء في الصورة الأولى والثانية سواء قبضته بنفسها وهي مميزة في حال صحته او في مرض موته او لم تقبضه في حياته فليس له مادام حيا ولا لورثته بعد موته اخذ شيء منه والحالة هذه لانه صار مملوكا لها بمجرد الشراء فلو مات الاب قبل ان يدفع الثمن فللبائع اخذ ثمنه من التركة ويقسم الباقي منها على الورثة وليس لهم أن يسقطوا من نصيب البنت شيئا في مقابلة ثمن هذا الجهاز

وفي الصورة الثالثة ان اجازت الورثة ملكته لان كلا منهم اسقط حقه فيه فيسقط متى كان اهلا للاستقاط وان لم يجز فلا تملكه وحينئذ يكون من ضمن التركة فيأخذ كل من الورثة نصيبه منه

فظهر مما تقدم انه متى كان الشراء والتسليم حال الصحة ملكته البنت سواء كانت كبيرة أو صغيرة ومتى كان كل منهما حال المرض فلا تملكه مطلقا واما لو كان الشراء في حال الصحة والتسليم في حال المرض ملكته الصغيرة لا الكبيرة والفرق بينهما أن الاب له الولاية على اموال بنته الصغيرة فيده قائمة مقام يدها فبمجرد الشراء على ذمتها انتقل الملك لها وصار تحت يد الاب

---

(مادة ١١٣) اذا تبرع الاب وجيز بنته الباطنة من ماله فان سلمها للجهاز في حال صحته ملكته بالقبض وليس لايها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه ولو سلمه اليها في مرض موته فلا تملكه إلا بإجازة الورثة

كباقي اموالها بخلاف الكبيرة فان لها الولاية على مال نفسها فليست يد  
أيها كيدها فلا تملك ما تبرع به الاب إليها الا بوضع يدها عليه . ومثل الجهاز  
في كل الاحوال المتقدمة غيره . — انظر مادة ( ١١٤ )

وبما انك قد علمت مما تقدم ان المهر ملك للمرأة وليس لاحد فيه حق  
فاذا جهزها ابوها به كله فلا كلام واما اذا جهزها بيمضيه فلها الحق في مطالبة  
بما بقي منه سواء كان قليلا أو كثيرا ويجبر على دفعه لها — انظر  
مادة ( ١١٥ )

واذا ثبت ان المهر ملك للمرأة فالجهاز الذي اشترى به ملكها ايضا وحدها  
لانه مقابل ملكها وحيث ان حق الزوج في اخذ شيء منه ولا الانتفاع به  
الا برضاها فليس له ان يجبرها على فرش امتعتها في بيته سواء كان له اول غيره  
فلو فرض ان الزوج طلب من زوجته فرش امتعتها في بيته وامتنعت فاخذها  
قهرًا واستعملها كان غاصبا أي واضعًا يده على ملك غيره بلا حق شرعي  
ويترتب على غصبه لها ان الزوجة لها الحق في استردادها ما دامت موجودة  
فان هلكت بنفسها او استهلكها احد وهي عنده فلها الحق في مطالبة  
بقيمتها سواء كان حال قيام الزوجية او بعدها لان يد الغاصب يد ضمان أي

---

( مادة ١١٤ ) اذا اشترى الاب من ماله في صحته جهازا لبنته القاصرة ملكته  
بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي مميزة في حال صحته او في عرض موته او لم  
تقبضه في حياته وليس له ولا لورثته اخذ شيء منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع  
البائع على تركته ولا سبيل للورثة على القاصرة

( مادة ١١٥ ) اذا جهز الاب بنته من مهرها وقد بقي عنده شيء منه فاضلا  
عن تجهيزها فلها مطالبة به

أن المنصوب يكون مضمونا عليه ما لم يردده الى يد المنصوب منه سالما —  
انظر مادة ( ١١٦ )

هذا اذا صرح الاب وقت شراء الجهاز بأنه مملوك لبنته واما اذا لم  
يصرح وقت شرائه الجهاز من مال نفسه لبنته بأنه ملك لها او كان هذا  
الشيء موجودا عنده قبل تزوجها وسلمها الى الزوج بهذا الجهاز ثم بعد ذلك  
أراد استرداده منها مدعى أنه أعطاه لها على سبيل الاتفايع لا التملك وحينئذ  
يكون عارية فله الحق في أخذه منها متى أراد وهي تنكر ذلك وتدعى ان  
الاعطاء كان على سبيل تملك نفس الجهاز لا الاتفايع به فقط فليس لك حق في  
استرداده فان أقام أحدهما بينة على دعواه حكم له لانه نوردعواه بالحجة وان  
لم يقم أحدهما بينة ترجع الى المتعارف بين الناس اذ هو الذي يرجع دعوى  
أحدهما فان غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازا عارية فالتقول  
لها يمينها لان الظاهر يشهد لها وان غلب العرف ان الاب يدفعه عارية فالتقول  
للأب يمينه وان كان العرف مشتركا فالتقول للأب لانه المعطي خفية الاعطاء  
لا تعلم الا منه فكان القول له يمينه وليس هناك ما يكذب دعواه قطعا اذ  
الموضوع أن العرف مشترك . ومثل هذا ما اذا كان الجهاز الذي تدعى  
انه عارية اكثر مما يجهز به مثلها فان القول له يمينه

ولو مات الاب وادعت الورثة أن هذا الجهاز عارية ويقصدون بذلك انه

---

( مادة ١١٦ ) الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس  
له أن يجبرها على فرش أمتعتها له ولأضيافه وانما له الاتفايع بها بانها ورضاها ولو اغتصب  
شيئا منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيته ان هلك أو استهلك عنده

من ضمن التركة لانه لم يخرج عن ملك مورثنا فيأخذ كل منا حقه فيه ولا  
تختص به البنت وأنكرت البنت ذلك قائلة انه ملكي لا يراحتني فيه غيري  
فأستوفي نصيبي من التركة بدون أن يسقط شيء منه في مقابلة هذا الجهاز لان  
أبي ملكه لي حال حياته كان الحكم كما لو كان الاب موجوداً وادعى أنه عارية  
ولو ماتت الزوجة وادعى الاب ما تقدم يقصد أن هذا ليس ملكا  
لبنتي فلا حق للزوج في الارث منه والزوج يدعى أنه ملكه لها حال حياتها  
فيكون تركه فلي الحق في أخذ نصيبي منه كان الحكم كما تقدم ايضا  
ومثل هذا ما اذا ماتت البنت والاب واختلفت الورثة والزوج في  
التملك والعارية

والام والجد في جميع الاحكام المتقدمة كالاب بخلاف الولي غير الاب  
والجد لعدم جريان العرف بذلك فان جرى العرف بانه يجهز الصغيرة كان  
الحكم كما تقدم أيضا — انظر مادة (١١٧)

وكل ما تقدم انما هو بالنسبة للاختلاف في الجهاز فان وقع الاختلاف  
في المتاع الموضوع في البيت فاما ان يكون الاختلاف بين الزوجين سواء  
كان حال قيام الزوجية او بعد حصول الفرقة بينهما او بين احد الزوجين وورثة

---

( مادة ١١٧ ) اذا جهز الاب بنته وسلمها الى الزوج يجهزها ثم ادعى هو  
او ورثته ان ما سلمه اليها او بعضه عارية وادعت هي او زوجها بعدموتها انه تملكها  
فان غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازاً ألعارية فالقول لها وزوجها مالهم بقم  
الاب او ورثته البينة على ما ادعوه وان كان العرف مشتركاً بين ذلك وكان الجهاز أكثر  
مما يجهز به مثلها فالقول قول الاب وورثته والام في ذلك كالأب

الآخر أو بين ورثة كل منهما وعلى كل من هذه الأحوال الثلاثة فاما أن يكون  
المتاع المتنازع فيه صالحا للزوج أو صالحا للزوجة أو صالحا لهما

فان كان الاختلاف بين الزوجين في المتاع الموجود في البيت الذي  
يسكنانه سواء كان البيت ملكا للزوج أو للزوجة بان ادعى كل منهما أن  
المتاع ملك له فان اقام احدهما بينة على دعواه قبلت وحكم له به ولو كان الشيء  
المتنازع فيه مما يصلح للآخر لانه نور دعواه بالحجة

وان لم يقيم أحدهما بينة ينظر الى الشيء المتنازع فيه هل هو صالح للرجل  
او صالح للمرأة او صالح لكل منهما فان كان صالحا للرجل وحده كالثياب  
الخاصة به حكم له بيمينه لان الظاهر يشهد له وان كان صالحا للمرأة فقط  
كالثياب الخاصة بها والاساور حكم لها بيمينها لان الظاهر يشهد لها

وان كان صالحا للثنتين كالأسرة والاولاد حكم للزوج به لانه صاحب  
اليد

وهذا اذا لم يكن الشيء المتنازع فيه من البضائع التجارية فان كان منها  
فهو لمن يتعاطى التجارة منهما سواء كان هو الزوج او الزوجة - انظر  
مادة ( ١١٨ )

( مادة ١١٨ ) اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح او بعد الفقرة في متاع  
موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج او الزوجة فما يصلح للنساء  
عادة فهو للمرأة الا أن يقيم الزوج البينة وما يصلح للرجال أو يكون صالحا لهما فهو للزوج  
ما لم تقيم المرأة البينة وأيهما أقامها قبلت منه وتضي لهما ولو كان المتاع المتنازع فيه مما يصلح  
لصاحبه . وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعاطى التجارة منهما

وان مات أحد الزوجين ووقع النزاع بين الحى منهما وورثة الآخر بان كان كل منهما يدعى ملكية هذا الشيء فايهما اقام البينة حكم له بها لانه اثبت دعواه فان لم يقم احدهما ببينة فما يصلح للرجل وحده حكم له به اولورثته ان كان هو المتوفى وما يصلح للمرأة حكم لها به اولورثتها ان كانت هى المتوفاة وما هو صالح للرجال والنساء يحكم به للحى منهما سواء كان هو الزوج او الزوجة لان يد الحى منهما أسبق الى المتاع لان الوارث تثبت يده بعدموت المورث فيقع به الترجيح وان حصل الاختلاف بين ورثة الزوجين فالظاهر انه كالاختلاف بين الزوجين لان ورثة كل منهما يقومون مقامه ولم اراه فان وجدت نصا فاعمل به وهذا الموضوع يحتاج الى فطنة القاضى وذكائه والتحرى بقدر الامكان لانه مشكل والفصل فيه صعب جدا ولذا تشعبت الآراء وكثرت فيه المذاهب — انظر مادة ( ١١٩ )

## الباب الثامن

( فى نكاح الكتابيات وحكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما )

### الفصل الاول

( فى نكاح المسلم الكتابيات )

اعلم أنه يجوز للمسلم أن يتزوج من هى مفرقة بدين سماوى سواء كانت نصرانية أو يهودية وسواء كانت ذمية أو مستأمنة أو حرة وان

( مادة ١١٩ ) اذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع فى متاع البيت بين الحى وورثة الميت فالمشكل الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للحى منهما عند عدم البينة

كان يكره تزوج الحربية فان لم تكن مقرة بدين سماوى كالمجوسية والوثنية فلا يجوز تزوجها وقد تقدم لك شرح هذا المقام في مادة ( ٣١ و ٣٢ ) بما لا مزيد عليه فارجع اليه ان شئت . وقد علمت من مادة ( ٣٩ ) انه لا ولاية للمسلم على غير المسلم الا اذا كان صاحب ولاية عامة كالسلطان . وحينئذ فان كانت الكتابية بالغة عاقلة فهي التي تزوج نفسها بلا توسط ولي وان كانت صغيرة أو كبيرة غير عاقلة فالذى يتولى عقد زواجها هو وليها الكتابي فلو كان لبنت صغيرة اخوان أحدهما مسلم والآخري ذمي وهي كتابية كانت الولاية عليها في مالها وفي تزويجها لأخيها الذمي لا المسلم وعند ما يتزوج مسلم كتابية لا يشترط أن يكون الشاهدان مسلمين بل يصح أن يكونا كتابيين سواء كان دينهما موافقا لدينها أو مخالفا له فان تزوج مسلم بغير مسلمة واستمر الزوجان على هذا العقد بلا نزاع فيها وأما اذا حصل النزاع في أصل العقد بان ادعى عليها الزواج وهي تنكر وأقام عليها البينة وهي الكتابيان اللذان حضرا العقد قبلت شهادتهما عليها وحكم بثبوت الزوجية لقبول شهادة الكتابي على مثله وان كانت هي المدعية وهو المنكر فلا تثبت الزوجية بشهادة الكتابيين لان شهادة الكتابي على المسلم غير مقبولة ولا تنافي بين صحة العقد بحضورها وعدم ثبوته بشهادتهما اذ الصحة غير الثبوت عند النزاع وانما جاز تزوج الكتابية لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم - انظر مادة ( ١٢٠ )

---

( مادة ١٢٠ ) يصح للمسلم أن يتزوج كتابية نصرانية كانت أو يهودية ذمية أو غير ذمية وان كره - ويصح عقد نكاحها بمباشرة وليها الكتابي وشهادة كتابيين ولو كانا مخالفتين لدينها - ولا يثبت النكاح بشهادتهما اذا حججه المسلم ويثبت بها اذا أنكرته الكتابية

وتزوج الكتابية جائز ولو كان من زوجها متزوجا بمسلمة كما أنه يجوز  
للمتزوج كتابية التزوج بمسلمة فإذا حصل الجمع بينهما فلا يفضل المسلمة على  
الكتابية بشيء ما لأن كلا منهما زوجته فيعدل بينهما في كل ما يقدر عليه -  
أنظر مادة ( ١٢١ )

ولا يتوهم من صحة زواج المسلم الكتابية أن الكتابي يجوز له تزوج  
المسلمة فإن المسلمة لا تتزوج إلا مسلماً فلا يجوز تزوجها مشركاً وهو من  
أشرك مع الله غيره ولا كتابياً سواء كان يهودياً أو نصرانياً ولو فرض أن  
تزوجت المسلمة بغير المسلم كان العقد باطلاً لأن الرجل مستقرش  
للزوجة فلا يجوز أن يكون أقل منها في الاعتقاد إذ المسلمة تعتقد ما يعتقده  
الكتابي وزيادة لأنها تقر بالرسول الذي يقرُّ به وبما جاء به من عند الله  
تعالى وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو لا يقر إلا بالرسول الذي هو  
متبعه فلو اعتقد ما اعتقده هي جاز الزوج — أنظر مادة ( ١٢٢ )

فإن استمرت الكتابية التي تزوجها المسلم على دينها فيها وإن خرجت  
عن هذا الدين إلى غيره فإن كان الدين الذي انتقلت إليه سماوياً أيضاً استمر  
العقد صحيحاً لأنه يجوز للمسلم أن يتزوجها ابتداءً لو كانت متدينة بالدين  
الذي انتقلت إليه فمن باب أولى استمرار العقد على الصحة فإذا تزوج المسلم

( مادة ١٢١ ) يصح نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في

القسم سيات

( مادة ١٢٢ ) لا تتزوج المسلمة إلا مسلماً فلا يجوز تزوجها مشركاً ولا كتابياً

يهودياً كان أو نصرانياً ولا يعتقد النكاح أصلاً

نصرانية فهودت او يهودية فتنصرت فلا يفسد النكاح لانه يجوز ان يتزوج يهودية او نصرانية ابتداء فبقاء من باب اولى وان كان الدين الذى انتقلت اليه غير سماوى بان كانت يهودية او نصرانية فتمجست انفسخ النكاح لانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج ابتداء بمجوسية فلا يستمر العقد اذا حدثت صفة تمنع من العقد عليها ابتداء - انظر مادة ( ١٢٣ )

والاولاد الذين يولدون بين المسلم والكتابية يحكم عليهم بالاسلام تبعاً لدين ابيهم سواء كانت الاولاد ذكورا أو إناثا بخلاف ما هو مشهور عند العامة من ان الذكور يتبعون دينه والاناث دينها لان الاصل ان الولد سواء كان مذكرا او مؤنثا يتبع خير الابوين ديننا ولذلك لو تزوج وثني كتابية او كتابي مجوسية كان الولد كتابيا لان المجوسى او الوثنى شر من الكتابي - انظر مادة ( ١٢٤ ) وليست كل الاحكام المترتبة على زواج المسلم بالمسلمة مترتبة على تزوج المسلم بالكتابية اذ من احكام الزوجية الميراث فاذا مات احد الزوجين المسلمين ولو قبل الدخول ورثه الآخر ولكن لو مات احدهما وكانت الزوجة كتابية فلا يرثه الآخر لان سبب الميراث وان كان موجودا وهو الزوجية الا انه منع منه مانع وهو اختلاف الدين وبناء عليه فان كل اولاد المسلم من الكتابية يرثون اباهم لانهم تابعون له في الدين لالها - انظر مادة ( ١٢٥ )

( مادة ١٢٣ ) اذا تزوج المسلم نصرانية فهودت او يهودية فتنصرت فلا يفسد النكاح

( مادة ١٢٤ ) الاولاد الذين يولدون للمسلم من الكتابية ذكورا كانوا

أو إناثا يتبعون دينه

( مادة ١٢٥ ) اختلاف الدين من موانع الميراث فلا يرث المسلم زوجته الكتابية

اذا ماتت قبل أن تسلم وهي لا ترثه اذا مات وهي على دينها

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين او احدهما ﴾

اذا كان الزوجان غير مسلمين فاما ان يسلم احدهما او يسلم معا واذا اسلم احدهما فاما ان يكون هو الزوج او الزوجة فان اسلمت الزوجة فاما ان يكون الزوج مميزا او غير مميز - فان كان مميزا ولو صغيرا او معتوها يمرض عليه الاسلام سواء كان كتابيا او غير كتابي فان امتنع فرق القاضي بينهما لان زوجته صارت مسلمة فلا بد من ان يكون زوجها مسلما وان اسلم فاما ان تكون زوجته محرما له بالنظر الى الدين الاسلامي او غير محرم فان كانت محرما له فرق بينهما ايضا لالتزامهما احكام الدين الذي انتقلا اليه وهو لا يجوز ذلك لعدم المحلية وان كانت غير محرم له يقران على نكاحهما ولا حاجة لتجديد العقد على حسب الدين الاسلامي لانا امرنا بتركهم وما يدينون

وان كان غير مميز فاما ان يكون عدم تمييزه لصغره واما ان يكون لجنونه فان كان لصغره ينتظر تمييزه فان ميز عرض عليه الاسلام كما تقدم لان التمييز له وقت معلوم فينتظر وان كان لجنونه فلا ينتظر شفاؤه لانه ليس له وقت معلوم وربما طال سنين كثيرة فتتضرر الزوجة التي اسلمت - وحينئذ فاما ان يكون له اب او لا يكون فان كان عرض عليه الاسلام فان اسلم تبعه ابنته واستمرت الزوجية الا اذا كانت الزوجة محرما له وان امتنع فرق بينهما القاضي وان كان له ابوان عرض عليهما الاسلام لانه يصير مسلما تبعهما فاذا ابى احدهما فلا بد من عرضه على الآخر - وان لم يكن له اب ولا ام يقيم له القاضي وصيا

ليقضى عليه بالفرقة لانه لا يجوز عرض الاسلام على المجنون لعدم صحته منه ولا يجوز انتظار الشفاء لعدم علم الوقت الذي يحصل فيه فربما بقي زمانا طويلا فتضرر الزوجة التي أسلمت ولا يجوز القضاء على المجنون فاقيم له الوصى للقضاء عليه بالفرقة - وتستمر الزوجية الى أن يقضى القاضي بالفرقة وما لم يفرق القاضي بينهما فالزوجية باقية ويترتب عليه انه لو ماتت الزوجة قبل الحكم بالفرقة وجب لها كمال المهر وان لم يدخل بها لان النكاح قائم والمهر يتقرر بالموت ولكن لا يتوارثان لقيام المانع وهو اختلاف الدين

وفي حال ما اذا امتنع الزوج عن الاسلام بعد عرضه عليه فيما اذا كان مميزا او امتنع أحد أبويه عن الاسلام فيما اذا كان مجنونا وفرق القاضي بين الزوجين يكون التفريق طلاقا بائنا لا فسخا ويترتب على ذلك أنه لو أسلم بعد ذلك وتزوجها ملك عليها طلقتين لا ثلاثا - انظر مادة (١٢٦)

واذا أسلم الزوج فاما أن تكون امرأته كتائية أو غير كتائية فان كانت كتائية فلا يعرض عليها الاسلام بل النكاح باق على حاله لان المسلم يجوز له

( مادة ١٢٦ ) اذا كان الزوجان غير مسلمين فأسلمت المرأة يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم يقران على نكاحهما ما لم تكن المرأة محرما له وان أبى الاسلام او أسلم وهي محرم له يفرق الحاكم بينهما في الحال ولو كان صغيرا مميزا أو معتوها فان كان غير مميز ينتظر تمييزه وان كان مجنونا فلا ينتظر شفاؤه بل يعرض الاسلام على أبويه لا بطريق الالتزام فان أسلم احدهما تباه اولاد وبقى النكاح على حاله وان أباه كل منهما يفرق بينه وبين زوجته وان لم يكن له أب ولا أم يقيم القاضي عليه وصيا ليقضى عليه بالفرقة وتفرق القاضي لأباه الصبي المميز واحد أبوى المجنون طلاق لا فسخ وما لم يفرق القاضي بينهما فالزوجية باقية.

ابتداء أن يتزوج كتابية فبقاء من باب أولى

وان كانت غير كتابية يعرض عليها الاسلام فان أسلمت أو دخلت في دين سماوي فاما أن تكون محرما له او غير محرم فان كانت غير محرم له فالزوجية باقية وان كانت محرما فرق بينهما وكذلك ان امتنعت عن الدخول في دين سماوي فانه يفرق بينهما لعدم جواز تزوج المسلم غير الكتابية

وتفريق القاضى لأبائها فسخ لا طلاق فلو أسلمت بعد ذلك وتزوجها ولم يكن أوقع عليها طلاقا ملك عليها ثلاث طلاقات وانما كان فسخا لا طلاقا لان الطلاق لا يكون من النساء بل الذى يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ فينوب القاضى منها فيما تملكه. وما دام القاضى لم يفرق بينهما فالزوجية باقية حتى يحصل التفريق وأحكام الزوجية موجودة الا الميراث لوجود المانع منه وهو اختلاف الدين—انظر مادة ( ١٢٧ )

واذا أسلم الزوجان فاما أن تكون الزوجة محرما للزوج او غير محرم فان كانت محرما له فرق بينهما وان كانت غير محرم له بقى النكاح على حاله فيقران عليه وكل هذه الاحكام انما هى بعد اسلام الزوجين فاذا لم يسلما فلا يتعرض القاضى لهما ولو كانت الزوجة محرما له لاننا امرنا بتركهم وما يدينون الا في

---

( مادة ١٢٧ ) اذا أسلم الزوج وكانت امرأته كتابية فالنكاح باق على حاله وان كانت غير كتابية يعرض عليها الاسلام فان أسلمت فهي زوجته وان أبى الاسلام او أسلمت وكانت محرما له يفرق بينهما والتفريق بأبائها فسخ لا طلاق وما لم يفرق الحاكم فالزوجية باقية حتى يحصل التفريق

حالتين: الحالة الاولى أن يترافعا اليينا راضيين بحكم القاضى فانه ينظر في شكواهما بحسب الشريعة الاسلاميه ويحكم عليهما بمقتضاها لانهما راضيا بها - الثانية أن يكون هناك حق مسلم فان القاضى ينظر في المسألة وان لم تحصل مرافعة أصلا كما اذا كانت كتابية متزوجة بمسلم فطلقها فتزوجها كتابي قبل انقضاء عدة المسلم فللقاضى في هذه الحالة أن يفرق بينهما وان لم يترافعا ولا أحدهما للمحافظة على حق المسلم - انظر مادة ( ١٢٨ )

ولا يحكم على شخص بالاسلام بالتبعية لشخص آخر الا الولد بالنسبة للوالدين فان أسلم أحد الزوجين وكان بينهما ولد صغير قبل اسلامه أو ولد لها ولد بعد اسلامه سواء كان قبل عرض الاسلام على الآخر أو بعد عرضه فانه يحكم باسلامه تبعا لمن أسلم من أبويه ولكن في بعض الصور لان الولد اما أن يكون مقيما في دار الاسلام أو في دار الحرب وعلى كل فاما أن يكون من أسلم من أبويه مقيما في دار الاسلام أو في دار الحرب فالصور أربع: الاولى أن يكون كل منهما مقيما في دار الاسلام . الثانية أن يكون الولد مقيما في دار الاسلام ومن أسلم من أبويه مقيما في دار الحرب . الثالثة أن يكون كل منهما مقيما في دار الحرب والرابعة ان يكون الولد مقيما في دار الحرب ومن

---

( مادة ٢٨ . ) اذا أسلم الزوجان معا بقى التكاح على حاله ما لم تكن المرأة محرمة فان كانت كذلك يفرق الحاكم بينهما وليس له أن يفرق بين الزوجين المحرمين غير المسلمين الا اذا ترافعا اليه معا وله أن يفرق من غير مراعاة بين الزوجين اذا كانت كتابية معتدة لمسلم وتزوجت قبل انقضاء عدتها

أسلم من أبويه مقيما في دار الاسلام فيحكم على الولد بالاسلام بالتبعية في الصورة الاولى والثانية أى متى كان الولد مقيما في دار الاسلام سواء كان من أسلم من أبويه مقيما بها أولا ولا يحكم بالاسلام في الصورتين الاخيرتين لان دار الحرب لا تدخل تحت حكم المسلمين — انظر مادة ( ١٢٩ )

ولا يحكم بالاسلام الولد بالتبع لغير الوالدين ولو كان ذلك الغير جداً سواء كان أبو الولد موجوداً أو غير موجود لان الحكم بالاسلامه انما هو بالتبعية فتضعف اذا كان هناك واسطة وتستمر هذه التبعية ما دام الولد صغيراً سواء كان عاقلاً أو غير عاقل فاذا بلغ فاما أن يبلغ عاقلاً أو غير عاقل فان كان الأول انقطعت التبعية وان كان الثانى فلا تنقطع التبعية بل تستمر الى أن يعقل والاصل في هذا أن الولد يتبع خير الابوين ديناً لانه أصليح له — انظر مادة ( ١٣٠ )

---

( مادة ١٢٩ ) اذا أسلم احد الزوجين وكان بينهما ولد صغير او ولد لهما ولد قبل عرض الاسلام على الآخر او بعده فانه يتبع من أسلم منهما ان كان الولد مقيما في دار الاسلام سواء كان من أسلم من أبويه مقيما بها أو في غيرها فان لم يكن الولد مقيما بدار الاسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه

( مادة ١٣٠ ) لا يتبع الولد جده ولا يصير مسلماً بالاسلامه ولو كان أبوه ميتاً وتستمر تبعية الولد لمن أسلم من أبويه مدة صغره سواء كان عاقلاً أو غير عاقل ولا تنقطع الا يلوغه عاقلاً فلو بلغ مجنوناً أو معتوها فلا تزال تبعيته مستمرة

## الباب التاسع

﴿ في النكاح الغير الصحيح والموقوف ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

( في النكاح الغير الصحيح )

قد علمت مما تقدم أن النكاح الغير الصحيح هو الذي فقد شرطا من شروط الصحة بأن كانت المرأة غير محمل له أو كانت محلا له ولكن حصل العقد بغير شهود وعدم محلية المرأة لازواج ان تكون محرمة على من يريد التزوج بها سواء كانت حرمتها عليه مؤبدة أى لا تحل له في وقت من الاوقات او مؤقتة بأن كانت تحرم عليه في وقت لوجود ما يمنع العقد عليها وتحل له في وقت آخر بان زال المانع

فاذا فرض أن رجلا تزوج من تحرم عليه حرمة مؤبدة سواء كان سبب التحريم النسب بان تزوج اخته مثلا أو كان الرضاع كما اذا تزوج امه من الرضاع مثلا او كان المصاهرة كأن تزوج امرأة ابيه فلا شك في عدم صحة هذا العقد وحينئذ تجب عليهما مفاوكة بعضهما

فان افترقا من نفسيهما فيها والا فيجب على القاضى أن يفرق بينهما ولا يكتفى بهذه الفرقة بل لا بد من العقاب لانهما أتيا امرأتهما قبان عليه ولما كان هذا الامر فظيما لم يقيد الشارع الحالم بشئ مخصوص يستعمله بل فوض اليه النظر في التعزير لان ذلك يختلف باختلاف حالهما فالعالم بالحرمة لا يعاقب مثل الجاهل بها بل يعاقب كلا منهما عقوبة تليق بحاله ولو رأى أنه

يزيد في تعزيره عن المقدور شرعا فلا مانع من ذلك ويكون ذلك من باب  
السياسة الشرعية التي تميزها الشريعة الغراء عند ما تدعو الحاجة اليها - انظر  
مادة (١٣١)

واذا تزوج رجل من تحرم عليه حرمة مؤقتة كما اذا تزوج امرأة الغير او  
معتدته فالنكاح غير صحيح ايضا لان المرأة غير محل للمقدفان فارقها من نفسه  
فيها والا فالتأذي يجب عليه التفريق بينهما - فان كان قبل الدخول بها عزوه  
بما يليق بحاله لا أقدامه على امر غير جائز شرعا ومن باب اولى ما اذا كان  
التفريق بعد الدخول ولكن التعزير يختلف لانه ان فعل ذلك عالما بالحرمة  
يعاقبه باشد العقوبات التي يراها زاجرا له عن ارتكاب مثل هذا العمل  
ورادعة لغيره عن الاقدام على مثل عمله وان فعله غير عالم بالحرمة يعاقبه  
بما يليق به لان الاشخاص يختلف بالنسبة للتأثير فيستعمل مع كل ما يراه  
زاجرا له

وان حصل التفريق بعد الدخول فلا عدة على المرأة فلا يحرم على زوجها  
وقاعها عقب التفريق ان كان عالما بالحرمة لان دخوله بها في هذه الحالة يعتبر  
محض زنا والزنا لا حرمة له

وان كان لا يعلم بالحرمة تجب عليها العدة بعد التفريق فيحرم على زوجها

( مادة ١٣١ ) اذا تزوج احد احدى محارمه نسبا او رضاعا او صهرية  
فالنكاح لا يصح اصلا ويفرق بينهما ان لم يفترقا ويعاقب الزوج باشد  
العقوبات التنزيرية سياسة ان فعل ذلك عالما بالحرمة او بعقوبة تليق بحاله ان فعله  
جاهلا بها

الاول وقاعها قبل انقضائها ( تأمل ) — انظر مادة ( ١٣٢ )

ومن أسباب التحريم المؤقت الجمع بين الاختين فمن تزوج امرأة حرم عليه أن يتزوج اختها ما دامت الاولى في عصمته فان ماتت أو طلقها وانقضت عدتها جاز له ان يتزوج اختها لزال المانع وهو الجمع بينهما

فاذا جمع الرجل بين اختين فلا يخلو الحال من أحد امرين : الاول ان يكون ذلك في عقد واحد — الثاني أن يكون في عقدين ، فان كان في عقد واحد فاما أن يكون هناك ما يمنع العقد على واحدة منهما دون الاخرى أو ليس هناك ما يمنعه على واحدة منهما فان كان هناك ما يمنع العقد على واحدة منهما كما اذا كانت متزوجة أو معتدة لغيره وليس هناك مانع في الاخرى صح العقد بالنسبة للخالية عن المانع وبطل بالنسبة للاخرى لوجود مرجح لصحة العقد في حق الخالية من المانع

وان لم يكن هناك ما يمنع العقد على كل منهما بان كانتا خاليتين من موانع النكاح الشرعية فسد العقد بالنسبة اليهما لانه لا يجوز الجمع بينهما

( مادة ١٣٢ ) اذا تزوج احد امرأة الغير أو معتدته فلا يصح النكاح أصلا ويوجب عقوبة أن يدخل بها علنا بالحرمة ويعاقب بما يليق به ان فعله غير عالم بها وفي صورة العلم لا عدة على المرأة بعد التفريق فلا يحرم وقاعها على الزوج الاول لو متزوجة وفي صورة عدم العلم يجب عليها السدة ويحرم على زوجها الاول وقاعها قبل انقضائها

في آت واحد فلا يمكن تصحيحه بالنسبة لهما معا ولا بالنسبة  
لواحدة منهما لانه يلزم عليه الترجيح بلا مرجح وهذا لا يجوز  
وحيث ان يلزمه مفارقتها فان فارقهما فيها والا فرق القاضى بينه  
وبينهما دفعا للمعصية بقدر الامكان . وهذا التفريق اما ان يكون  
قبل الدخول او بعده فان كان قبله فلا مهر لهما لان كل عقد فاسد  
حصلت فيه الفرقة قبل الدخول لا تستحق المرأة به شيئا من المهر  
وكذا لا عدة عليهما لان الفرقة اذا حصلت بين الزوجين قبل الدخول فلا  
تجب العدة على الزوجة الا اذا كانت بسبب موت الزوج بشرط ان يكون  
العقد صحيحا

وان كان بعد الدخول بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر  
المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة ويعلم حكم ما اذا دخل بواحدة  
منهما فقط مما تقدم

وان كان في عقدين فالما ان يعلم الاول منهما او لا يعلم او علم ونسى فان  
علم الاسبق منهما وكانت مستوفيا لشروط الصحة حكم بصحته وبطلان  
الثاني لان العقد على الاولى وقت حصوله لم يكن هناك مانع من صحته  
بخلاف العقد على الثانية فان هناك ما يمنع من صحته وهو الجمع بين الاختين  
فيبطل وحيث ان يلزمه ترك الثانية فان لم يفعل فرق القاضى بينهما — وهذا  
التفريق اما ان يكون قبل الدخول بها او بعده فان كان قبله حل له وقاع

الاولى وان كان بعده حرم عليه ذلك حتى تنقضى عدتها لانه يلزم عليه الجمع بين الاختين في العدة وهو ممنوع - واما اذا لم يعلم الاسبق منهما أو علم ونسي فاما أن يعلم أن أحدهما بعينه غير صحيح من الاصل أولا يعلم فان علم ذلك صحح الآخر لانه متى كان أحدهما غير صحيح حكم بصحة الآخر سواء كان متقدما أو متأخرا وان لم يعلم ذلك حكم ببطالان العقد لان العقد على واحدة منهما وهي المتأخرة باطل ييقن ولا يمكننا أن نحكم بصحة العقد على واحدة منهما لثلا يلزم عليه الترجيح بلا مرجح فان أراد أن يتزوج احداها بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعده فليس له ذلك حتى تنقضى عدتهما فان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله أن يتزوج بالمعتدة دون الاخرى كيلا يكون جامعا بينهما وان دخل باحدهما فله أن يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض عدتها لان عدتها تمنع التزوج باختها فان انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بايهما شاء لعدم المانع

هذا بالنسبة للتزوج وأما بالنسبة للمهر فاما أن يكون التفريق قبل الدخول أو بعده فان كان قبل الدخول فلها معا نصف المهر لانه وجب للاولى منهما وانعدمت الاولوية للجهل بالاولوية فيصرف اليهما وهذا مقيد بثلاثة قيود : الاول أن يكون المهر : سمي في العقد فلو لم يكن مسمى وجبت متعة واحدة لها بدل نصف المهر . الثاني أن يستوى المهران جنسا وقدرهما كما اذا سمي لكل مائة جنيه مثلا فان اختلفا يقضى لهما معا بالاقل من نصف المهرين فاذا سمي

لواحدة منهما مائة جنيه مثلا والاخرى ثمانين يقضى لهما بأربعين فتأخذ كل نصفها لانه هو المتيقن سواء كان عقد من مهرها اكثر متقدما أو متأخرا . الثالث أن تدعى كل واحدة منهما أنها الاولى ولا بينة لهما أما اذا قالت لا ندري أى العقدين أول فلا يقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو يمنع صحة القضاء الا اذا اصطلاحا بان يتفقا على أخذ نصف المهر فيقضى للقاضى لهما به

وان كان بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلا يسقط منه شئ — انظر مادة (١٣٣)

ومن أسباب التحريم المؤقت النطليق ثلاثا وعدم الدين السماوى والجمع بين الاجنبيات زيادة على أربع فاذا طلق رجل امرأته ثلاثا فلا يجوز له أن

( مادة ١٣٣ ) اذا تزوج الرجل اختين خاليتين عن نسكاح وعدة في عقد واحد فنكاحهما غير صحيح ويجب التفريق بينهما ان لم يفارقهما ولا مهر لهما ان وقع التفريق قبل الدخول فان كانت احدهما متزوجة أو معتدة فنكاحها غير صحيح ونكاح الخالية صحيح . فان تزوجهما في عقدين متعاقبين وعلم الاسبق منهما وكان صحيحا فنكاح الثانية غير صحيح ويفرق بينهما عند عدم المأثرة وان كان واقعا يحرم عليه قبل مضي عدتها وقاع الاولى . فان لم يعلم الاسبق منهما وعلم ونسي بطل المقدان معا لم يكن احدهما بعينه غير صحيح من الاصل فيصح الآخر . وان وقع التفريق بينهما قبل الدخول بهما فله ان يتزوج ايتهما شاء في الحال ويكون لهما مع نصف المهر في حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهرهما مسميين في العقد ومتساويين جنسا وقدرًا وادعت كل منهما انها الاولى ولا بينة لهما ولو أقامت احدهما بينة على اسبقية عقدها فنكاحها هو الصحيح ولها نصف المهر دون التي بطل نكاحها . فان اختلف مهرهما جنسا وقدرًا فلهما معا الاقل من نصفى المهرين المسميين وان لم يكن لهما مهر مسمى فالواجب لهما مائة واحدة . وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل منهما مهر كامل

يعقد عليها الا بعد أن تتزوج بغيره بالشروط المعلومـة فاذا تزوج قبل ذلك فلا شك في فساد هذا العقد ومثله ما اذا تزوج مسلم من ليست متدينة بدين سماوى كالوثنية مثلاً أو كان متزجاً أربعاً وتزوج خامسة قبل أن تحرم عليه احدى الاربع فان العقد غير صحيح وكذلك الزوج بلا شهود وحيث يجب على كل منهما فسخ هذا العقد وترك صاحبه اذ العقد الفاسد يجب رفعه وبفسخ أحدهما هذا العقد انفسخ بلا توقف على رضا صاحبه ولا على قضاء القاضى سواء كان قبل الدخول أو بعده فان فعل أحدهما ذلك فيها والافرق القاضى بينهما لان هذا منكر فيزيله — أنظر مادة ( ١٣٤ )

ولا تنس ما تقدم في شرح المادة السابعة عشرة والثامنة عشرة من أن أحكام الزواج لا تترتب على العقد الا اذا كان صحيحاً فان كان غير صحيح فلا تترتب عليه الاحكام فاذا تزوج رجل امرأة وكان العقد غير صحيح وحصلت الفرقة بينهما قبل الدخول أو ما يقوم مقامه فلا تترتب عليه حرمة المصاهرة فيجوز له أن يتزوج باصول وفروع من عقد عليها هذا العقد وهى تحل لاصوله وفروعه بخلاف ما اذا كان العقد صحيحاً فانها لا تحل لاصول الزوج ولا لفروعه بمجرد العقد ويحرم على الزوج التزوج باصولها بمجرد العقد

---

( مادة ١٠٤ ) اذا تزوج الرجل مطلقة ثلاثاً قبل أن يصيبها زوج غيره وبحلها له أو تزوج بحوسية أو خامسة قبل تطليق الرابعة وانقضاء عدتها وتزوج امرأة بلا شهود فانسكاح غير صحيح ايضاً والفرق بينهما واجب لكل منهما فسخه وترك صاحبه واخباره بذلك بلا توقف على القضاء قبل الدخول أو بعده

ولا تحرم عليه فروعها الا بالدخول لان القاعدة أن العقد على البنات يحرم الامهات والدخول بالامهات يحرم البنات ومثل المصاهرة الارث فانه يترتب على العقد الصحيح لا الفاسد وكذلك غيره من الاحكام التي تقدمت في المادتين السابقتين فراجعهما — انظر مادة ( ١٣٥ )

وقد علمت في شرح المادة الثانية والاربعين انه اذا استوى وليان في القرب كأخوين شقيقين أو لاب أو ابني عم كذلك فأيهما تولى زواج الصغيرة صحح وليس الآخر تقضه لان الولاية ثابتة لكل منهما على الكمال فان زوجها كل منهما فاما أن يكون لرجل او لرجلين فان كان لرجل فلا كلام وان كان لرجلين فان علم الاسبق منهما صحح وبطل المتأخر لانه حصل وهي مترجة فيكون هناك مانع من العقد عليها فيبطل فان جهل الاسبق منهما فمما باطلان لاننا لو حكمنا بصحة احدهما لزم عليه الترجيح بلا مرجح وهو لا يجوز ومثله ما اذا وقعا معا فانهما باطلان اذ لا يمكننا تصحيح واحد منهما لئلا يلزم عليه الترجيح بلا مرجح — انظر مادة ( ١٣٦ )

وقد علمت من الفصل الثاني في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكبير والكبيرة المكافين حكم ما اذا زوج الولي - وليته لغيره سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرهما والصور التي يكون العقد فيها صحيحاً نافذاً لازماً

( مادة ١٣٥ ) كل نكاح وقع غير صحيح لا يوجب حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق قبل الوطء ودواعيه ولا يرث احد منهما الآخر ويثبت فيه النسب كما تقدم في المادة الثامنة عشرة

( مادة ١٣٦ ) اذا استوى وليان في القرب وزوج كل منهما الصبية من رجل آخر صحح الاسبق من العقد وبطل الآخر فان جهل الاسبق منهما او وقعا معاهما باطلان

والتي يكون فيها غير لازم والتي يكون العقد فيها غير صحيح - وأما إذا زوج  
الولي موليته لنفسه فإن كانت لا تحمل له فلا يصح العقد مطلقا سواء أذنته  
أو لم تأذن فإذا زوج الأخ اخته لنفسه فلا يصح هذا التزوج لأنها محرمة عليه -  
وان كانت المولية بحمل تزوجها للولي كما إذا كان لرجل بنت عم وليس هناك  
من الأولياء من هو أقرب منه وزوجها لنفسه فاما أن تكون البنت رشيدة أو غير  
رشيدة فإن كانت رشيدة أي بالغة عاقلة فاما ان تأذن له في تزويجها لنفسه أو  
لا تأذن فإن أذنته صح العقد لأنه في هذه الحالة يكون أصيلا من جهة نفسه  
ووكيلا من جهتها ويصح للشخص ان يتولى طرفي العقد في هذه الصورة  
ويتم العقد بقوله زوجت بنت عمي فلانة لنفسى وان لم تأذن له وزوجها  
لنفسه فلا يصح لأنه في هذه الحالة يكون أصيلا من جهة نفسه فضوليا من  
جهتها وليس للشخص ان يتولى طرفي العقد في هذه الحالة فيقع العقد فاسدا  
ولذلك لو رضيت بعد وقوعه قبل أذنها ولو كان رضاها صريحا لم يصح لأن العقد  
متى وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا بالا جازة وإنما لا جازة تؤثر بالنسبة للعقد الموقوف  
فيصير نافذا بها فان كانت البنت صغيرة وزوجها الولي الذي تحمل له لنفسه صح  
العقد لأنه في هذه الحالة يكون أصيلا من جهة نفسه وليا من جهتها وللشخص في  
هذه الحالة ان يتولى طرفي العقد ويتم العقد بمجرد قوله زوجت بنت عمي لنفسى  
وقد تكلمنا في الشرح الاصلى على مسائل كثيرة في هذا الموضوع فراجع -  
انظر مادة ( ١٣٧ )

---

( مادة ١٣٧ ) إذا زوج الولي نفسه من موليته البالغة التي تحمل له بغير أذنها قبل  
العقد فالتكاح غير صحيح ولو سكنت حين بلوغها التكاح أو أفصحته بالرضا

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

( في النكاح الموقوف )

اعلم ان عقد الزواج كباقي العقود تارة يكون صحيحا نافذا لازما كما اذا زوجت المكافئة نفسها بكفء وبمهر المثل - وتارة يكون صحيحا نافذا غير لازم كما اذا زوج غير الاب والجد من الاولياء موليته بكفء وبمهر المثل - وتارة يكون غير صحيح وهو الذي فقد شرطا من شروط الصحة - وتارة يكون صحيحا غير نافذ وهو الموقوف فلا ترتب عليه الاحكام الا اذا اجازته من له الاجازة وكان العقد قابلا لها - ومن هذا القسم ما اذا تزوج الصغير أو الصغيرة المميزان بدون اذن من الولي قبل العقد فانه يكون موقوفا على اجازة الولي لان الشارع اقامه لينظر في مصالحهما لقصور الرأي عندهما فاذا رأى ان هذا العقد يكون فيه منفعة لهما فلهما تنفذه والا بطله وليس من المصلحة أن ينفذ الولي العقد الذي يكون فيه غبن فاحش بزيادة في المهر بالنسبة للصغير أو نقص فيه بالنسبة الى الصغيرة فليس له اجازته ومثل الصغير المميز في كل الاحكام المتقدمة المعتوه والمعتوهة فاذا كان الصبي أو الصبية غير مميزين فلا يصح تزوجها اصلا ومثلهما المجنون والمجنونة - انظر مادة ( ١٣٨ )

---

( مادة ١٣٨ ) اذا تزج الصغير أو الصغيرة المميزان غير المأذونين أو الكبير أو الكبيرة المعتوهان بدون اذن وليهما أو وقف نفوذ العقد على اجازته فان اجازته وكان بهين غبن فاحش نقصا في مهر الصغيرة وزيادة في مهر الصغير نفذ وان لم يحجزه بطل وكذلك ان كان بهين فاحش في المهر وان اجازته الولي

ومن قسم الزواج الموقوف ما اذا زوج الولى البعيد المولية مع وجود الولى القريب المتوفرة فيه شروط الاهلية فاذا كان لبنت اخوان أحدهما شقيق والآخر لأب فالولاية للاخ الشقيق فاذا زوجها الاخ لأب كان هذا الزواج موقوفا على أجازة الاخ الشقيق فان أجازته نفذ وان رده بطل فان كان الاقرب غير متوفرة فيه شروط الاهلية كما اذا كان الاخ الشقيق صغيرا أو مجنونا مثلا وزوج الاخ لأب نفذ بلا توقف على أجازة أحد لانه هو الولى القريب فى هذه الحالة — أنظر مادة ( ١٣٩ )

ومن قسم الموقوف عقد الوكيل وليكن لا على الاطلاق بل فى بعض الصور كما ستعرفه من التفصيل الآتى — ويان ذلك أن الموكل فى الزواج إما أن يكون الرجل أو المرأة فان كان الرجل فاما أن يكون التوكيل بتزويج امرأة غير معينة واما أن يكون بتزويج امرأة معينة فان كان الاول كما اذا قال رجل لآخر وكلتك فى أن تزوجنى امرأة فزوجه الوكيل امرأة ولو كانت غير حرة أو حرة بها عاهة من العاهات كأن تكون عمياء أو مقطوعة اليد لزمه النكاح فليس للموكل رده لان لفظ امرأة مطلق فيتناول كل امرأة ( تأمل ) وراجع الشرح الاصلى تبجد المسئلة خلافة . واتفقوا على أن الوكيل لو كان متهما فى العقد لم ينفذ على الموكل الا اذا اجازته فاذا زوجه امته أو بنته الصغيرة أو موليته القاصرة كان العقد موقوفا على اجازته لانه متهم فى هذه

---

( مادة ١٣٩ ) اذا زوج الولى الا بعد الصغيرة مع وجود الولى الاقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية توقف نفاذ النكاح على اجازة الاقرب فان اجازته نفذ وان نقضه انتقض وبطل

العقود فان زوجه امرأتين والموضوع انه مأمور بتزويجه امرأة فاما أن يكون التزويج في عقد واحد أو في عقدين . فان كان الاول فلا تلزمه المرأتان ولا واحدة منهما لانه فضولى فيهما لمخالفته امر الموكل فيكون العقد موقوفا على اجازته فان شاء اجاز نسكاحهما او ايتهما شاء .

وان كان الثانى وهو ما اذا زوجهما له في عقدين لزمه الاول بحكم الوكالة وتوقف الثانى على اجازته لان الوكالة انتهت بالعقد الاول فيكون فضوليا بالنسبة للعقد الثانى فيتوقف على الاجازة . انظر مادة ( ١٤٠ )

وان كان الثانى وهو ما اذا كانت المرأة التى وكله في تزويجها له معينة فاما ان يعين له المهر ايضا او لا يعينه فان لم يعين له المهر وزوجها له بنين يسير فيه لزم العقد الموكل اجماعا . وان كان بنين فاحش لزمه ايضا عند الامام للاطلاق وقال الصاحبى لا يلزمه الا اذا اجازه لأن المطلق يتقيد بالعرف والعرف تزوج المرأة بمهر مثلها او بنين يسير لا فاحش وهو الظاهر

وان عين المهر فزوجها له بالمهر المعين لزمه العقد للموافقة وكذا اذا زوجها له بمهر اقل من المعين لان المخالفة هنا نافعة للموكل فليس له أن يحتج بها وما اذا زوجه اياها باكثر مما عينه كان العقد موقوفا على اجازة الموكل للمخالفة

---

( مادة ١٤٠ ) اذا أمر الموكل الوكيل بتزويجه امرأة غير معينة فزوجه امرأة ولو بها عيب أو عاهة من العاهات جاز عليه النكاح وليس له رده . فان زوجه بنته الصغيرة أو موليته القاصرة فلا يلزمه النكاح الا اذا اجازه صراحة أو دلالة . ولو أمره ان يزوجه امرأة فخالف أمره وزوجه امرأتين في عقد واحد فلا يلزمه المرأتان ولا واحدة منهما الا اذا اجازهما او اجاز احدهما فلو زوجه اياهما في عقدين لزمه الاول وتوقف الثانى على اجازته

فإن علم الموكل بالزيادة قبل الدخول ورضيها قولاً أو فعلاً لزمته فإن دخل بها غير عالم بالزيادة فلا يسقط خياره بل له أن ينفذه وإنه إن رده فإن اجازته لزمه المسمى فقط وإن رده بطل النكاح فيجب مهر المثل إن كان أقل من المسمى والا يجب المسمى

وإن لم يرض الزوج بالزيادة وقال الوكيل أنا أغرم الزيادة وألزمك بالنكاح لم يكن له ذلك لأن صاحب المروءة يأبى أن يتحمل منة الغير عليه إذ يعبر بذلك فلا يلزم به — انظر مادة ( ١٤١ )

وإن كانت الموكلة هي المرأة فاما إن توكله بمعين أو بغير معين فإن كان الأول فلا ينفذ العقد عليها إلا إذا وافقها في كل ما امرته به سواء كان من جهة الزوج أو المهر

وإن كان الثاني وهو ما إذا امرته بتزويجها بغير معين كما إذا قالت له وكلتك في أن تزوجني رجلاً فزوجها من نفسه أولاً ييه أو لابنه لا يلزم العقد للتهمة فإن حصل ذلك توقف نفاذ العقد على اجازتها

فإن زوجها بغير من ذكر أي بأجنبي فاما أن يكون الزوج كفواً والمهر مهر المثل أو يكون كفواً والمهر أقل من مهر المثل أو يكون غير كفء سواء كان المهر أقل من مهر المثل أو مساوياً له أو أكثر — فإن كان الأول لزم النكاح فليس

( مادة ١٤١ ) إذا أمر الموكل وكيله أن يزوجه امرأة معينة فخالف وزوجه غيرها فلا يلزمه النكاح . وإن أمره أن يزوجه امرأة وعين له مقدار المهر فزوجها بأكثر مما عينه فلا ينفذ عليه النكاح أيضاً ما لم ينفذه ولا يسقط خياره بدخوله بالمرأة غير عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهر وليس للوكيل أن يلزمه بالنكاح ولو ألزم بدفع الزيادة من ماله

لها ولا لوليها رذد ولو كان الزوج اعشى او مقعد او صبيبا او معتوها وكذا لو كان عتيبا او خمسيا وان كان لها طلب التفريق بعد ذلك ( تأمل )  
وان كان الثاني وكان العين فاحشا فلا ينفذ العقد بل يكون موقوفا على اجازتها واجازة وليها لان كلا منهما له حق في ذلك  
وان كان الثالث وهو ما اذا كان الزوج غير كف مطلقا وقع العقد فاسدا فلا تلحقه الاجازة لان الاجازة لا تلحق الفاسد بل الموقوف — انظر مادة ( ١٤٢ )

ومن قسم الموقوف ايضا ما اذا غر الزوج المرأة بان انتسب لها بغير نسبه الحقيقي فتزوجته بناء على ذلك ثم ظهر ان نسبه غير المنتسب به وانه ليس كفا لها فلها ولوليها الحق في اجازة النكاح او نقضه للتغير الحاصل من جهته — انظر مادة ( ١٤٣ )

ومن الزواج الموقوف عقد الفضولي مع غيره والفضولي هو الذي يتصرف في شؤون غيره بلا ولاية شرعية فاذا قال الفضولي تزوجت فلانة وهي غائبة فابحاه فضولي وقال زوجتها منك او قال لا خير زوجت فلانة لك

( مادة ١٤٢ ) اذا امرت المرأة وكيلها أن يزوجهها ولم تبين احدا فزوجها من نفسه او من ابيه او من ابنه فلا يجوز عليها النكاح ولها رده فان زوجها باجنبي منه وبغير فاحش في المهر فلها ولوليها فسخ النكاح اذا لم يتم الزوج لها مهر المثل وان زوجها بغير كفء لم يحجز النكاح اصلا ولو زوجها بكفء وبمهر المثل ازمها النكاح ولو كان بالزوج عيب او مرض

( مادة ١٤٣ ) اذا غر الزوج المرأة بانتسابه لها نسبا غير نسبه الحقيقي ثم ظهر لها بعد العقد باطلاع الولي انه دونه في الكفاءة فلها ولوليها حق الخيار في اجازة النكاح ونقضه

فقبل وايسست له عليها ولاية توقف المصدق على الاجازة وهذا الحكم شأن  
كل تصرف يصدر من الفضولي - انظر مادة (١٤٤)

## الباب العاشر

( في اثبات النكاح والافراجه )

اعلم انه اذا ادعى رجل على امرأة انها زوجته فاما ان تقر اي تصدقه  
في دعواه أو تنكر أي تكذبه في هذه الدعوى فان صدقته لزمها الزواج  
وان كذبه يطالب باثبات دعواه فان اثبتها بان أقام بينة تشهد له كما يدعى  
ثبتت دعواه ولزمها الزواج أيضا وان عجز عن إقامة البينة وطلب يمينها على  
نفي دعواه فله ذلك فان حلفت سقطت الدعوى وان امتنعت عن اليمين لزمها  
ما يدعى به لان امتناعها عن اليمين دليل على انه محق في دعواه ومثله ما اذا  
ادعت امرأة على رجل انه زوجها فتتبع هذه الاجراءات بلا فرق اذا لا  
فرق بين ان يكون المدعى رجلا أو امرأة ويشترط في البينة ان تكون من  
الرجال أو منهم ومن النساء لا من النساء فقط فيجوز ان تكون رجلين أو رجلا  
وامرأتين ولا يجوز ان تكون أربع نسوة ولا بد من العدالة في الشهود

( مادة ١٤٤ ) الفضولي الذي يوجب النكاح أو يقبله بلا توكيل ولا ولاية  
ينعقد نكاحه موقوفا على اجازة من له الاجازة فان أجازته فقد وان أبطله بطل

فلو فاسقين لم تقبل شهادتهما - انظر مادة (١٤٥)

ولا يكتفى في الشهادين هنا بالعدالة فقط بل لابد من كل الشروط التي تشرط في الشاهد عند الاداء ومن الشروط اللازمة أن لا يكون الشاهد ابنا للمشهود له لان شهادة الفرع لأصله غير مقبولة للثمة وشهادته عليه مقبولة لنفسها ومثل الفرع الاصل فاذا تزوج رجل امرأة ورزق منها اولاداً ثم طلقها وادعى عليها بعد ذلك انه تزوجها وانكرت فاقام ابنه منها شاهدين فلا تقبل هذه الشهادة فلا يثبت النكاح بها لانها شهادة الفرع لأصله وهي غير مقبولة للثمة وهي وان كان فيها شهادة الفرع على أصله لانها ابناها ايضاً وهي مقبولة الا ان الاول يقدم لان القاعدة انه اذا اجتمع المانع والمقتضى قدم المانع وكذا اذا ادعت المرأة عليه وهو ينكر واقامت ابنها منه شاهدين فان هذه الشهادة غير مقبولة لما تقدم ومثله في الحكم ما اذا كان احد الشاهدين ابناً للزوج والآخر ابناً للزوجة بان تزوج رجل امرأة ورزق منها بابت وتزوجت امرأة رجلاً ورزقت منه بابت ثم طلقها وانقضت عدتها فادعى عليها هذا الرجل انه تزوجها وانكرت فاقام عليها البينة وهي ابنه من غيرها وابنها من غيره فلا يثبت الزواج بهذه الشهادة لانه لم يوجد اثنان مقبول شهادتهما لان ابنه لا تقبل شهادته له فلم يبق الا شاهد واحد

---

( مادة ١٤٥ ) اذا وقع نزاع بين الزوجين في أمر النكاح يثبت بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فان ادعى أحد على امرأة انها زوجته او ادعت هي أنه زوجها وجحد المدعى عليه وعجز المدعى عن البينة فله ان يستحلف الجاحد فان حلف سقطت الدعوى وان نكل قضى عليه بنكوله

وهو ابنها من غيره فلم يتم نصاب الشهادة وهو اثنان فلا يثبت الزواج وكذا اذا كانت هي المدعية واقامتهما شاهدين لما ذكر

واما اذا ادعى رجل على امرأة بانها زوجته وله ابنان من غيرها وانكرت المرأة هذه الدعوى أو ادعت امرأة على رجل بانه زوجها ولها ابنان من غيره وانكر دعواها فان اقام ابنيه من غيرها بينة على دعواه فلا تسمع هذه البينة فلا يثبت الزواج لان شهادة الفرع لاصله غير مقبولة وان استشهد بابنيها من غيره فشهدا له قبلت البينة فيثبت الزواج لان شهادة الفرع على أصله مقبولة لنفي التهمة ومثل ما قيل في دعوى الرجل يقال في دعوى المرأة — انظر مادة (١٤٦)

واعلم أن الاقرار ( وهو الاخبار بشئ حصل ) حجة قاصرة على نفس المقر فلا يعتمد على غيره ان تضمن الاقرار ذلك الا بتصديق منه بخلاف البينة فانها حجة متعددة وينبنى على ذلك انه اذا اقر الولي على الصغير بانه زوجته فلانة أو على الصغيرة بانه زوجها فلان كان هذا الاقرار غير نافذ عليهما فان اقام الولي بينة على هذه الدعوى قبلت ولزم الزواج لان البينة حجة متعددة ومثله ما اذا بلغ الصغير أو الصغيرة وصدق كل منهما الولي في هذا الاقرار فثبت الزواج الذي اقر به الولي حال صغرهما يثبت

---

( مادة ١٤٦ ) لا يثبت النكاح بشهادة ابني الزوجين لمن ادعاه منهما وكذا لو كان احد الشاهدين ابنا للزوج والآخر ابنا للزوجة فان كانا ابني الزوج وحده أو ابني الزوجة وحدها فادعى احدهما النكاح وانكره الآخر تقبل شهادتهما على اصلهما اذا استشهد بهما الآخر

لتصديقها له فان كذبا به بعد البلوغ فلا يثبت الزواج ( تأمل ) — انظر  
مادة ( ١٤٧ )

والذي يدل على ان الاقرار اخبار عن شيء حصل لا انشاء شيء في الحال  
صحته بالزوجية من غير شهود لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء لما صح  
الاقرار بها من غير شهود لان انشاء عقد النكاح يشترط لصحته حضور  
شاهدين كما صرفته في موضعه

فاذا اقر رجل لامرأة انها زوجته سواء كان هذا الاقرار حال صحته أو  
في حال مرضه فان صدقته ثبت الزواج ويحمل على انه عقد عليها قبل هذا  
التاريخ واقاراره بالزوجية اخبار عن هذا العقد وان لم تصدقه فلا تلزمها  
الزوجية الا اذا اثبتها

ومتى ثبتت الزوجية سواء كان بالتصادق أو بالاثبات ثبتت احكامها  
فيلزمه تفقها وتحريم على اصوله وفروعه ويحرم عليه التزوج باصولها مطلقا  
وفروعها ان دخل بها واذا مات أحدهما ورثه الآخر الى غير ذلك من  
الاحكام — ولا يشترط أن يكون تصديقها له حال حياته بل تثبت الزوجية  
وان صدقته بعد وفاته لان حكم النكاح باق في حقها وهي العدة فانها من آثار  
النكاح ومحل ثبوت الزوجية بالتصادق اذا لم يكن هناك مانع منها فان وجد  
كما اذا كان المقر متزوجا بمحرم لها كأختها أو متزوجة بغيره أو في عدته فلا تثبت

---

( مادة ١٤٧ ) لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنكاح الا ان يشهد  
الشهود على النكاح او يبلغ الصغير والصغيرة ويصدقانه

الزوجية لوجود المانع منها — انظر مادة ( ١٤٨ )

واذا اقرت المرأة لرجل بانها زوجته فان صدقها وليس هناك مانع من الزوجية ثبتت لما تقدم سواء كان اقرارها في حال صحتها او مرضها ومتى ثبتت الزوجية ترتبت احكامها كما ذكر في المادة السابقة ولكن يشترط في ثبوت الزوجية هنا تصديقه لها حال حياتها فان صدقها بعد موتها لا تثبت الزوجية لانها لما ماتت زال النكاح بعلائقه حتى يجوز له أن يتزوج اختمها واربعها سواها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد اعلان الافرار —  
انظر مادة ( ١٤٩ )

## الكتاب الثاني

﴿ فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه ﴾

### الباب الاول

﴿ فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة ﴾

اعلم أن في الزواج انتظام المصالح الدينية والدنيوية ولا بقاء له الا بالالتزام ولا التثام الا بحسن العشرة فحينئذ يجب على الزوج أن يعامل زوجته

( مادة ١٤٨ ) اذا اقر احد لامرأة انها زوجته ولم يكن نكته محرم لها ولا اربع سواها وصدقته وكانت خالية عن زوج وعدة تثبت زوجيتها له باقراره وتلزمه عتقها وبنو اركان ( مادة ١٤٩ ) اذا اقرت المرأة في حال صحتها او في مرضها انها تزوجت فلانها فان صدقها في حياتها ثبت النكاح وورثها وان صدقها بعد موتها فلا يثبت النكاح ولا يرثها

بالمعروف فيحسن إليها قولاً وفعلاً ويقوم بجميع لوازمها على الوجه الشرعي فينفق عليها بقدر طاقته حتى لا يحوجها إلى ارتكاب مالا تحمد عقباه من الأمور الذميمة . وليس حسن العشرة خاصاً بالزوج بل يجب على الزوجة أيضاً فكل يقوم بما تفرضه عليه حقوق الزوجية ومتى قام كل منهما بما يلزمه انتظمت مصالحهما وحسنت حالهما وافاد الزواج فائدته — انظر مادة ( ١٥٠ )

فاذا كان الرجل متزوجاً بواحدة فقط وجب عليه حسن عشرتها كما تقدم في المادة السابقة حتى لو امتنع من ذلك ورفعت امرها إلى القاضي حكم عليه به ولا حق للزوجة في الوقاع مدة الزوجية الا مرة واحدة واما الزيادة عليها فليست بواجبة في القضاء بل يؤمر بها ديانة أى فيما بينه وبين الله تعالى ( تأمل ) والمسئلة خلافية — انظر مادة ( ١٥١ )

فان تعددت الزوجات وكن كلهن أحراراً وجب عليه أن يعدل بينهن فيما يقدر عليه من المأكل والملبس والسكنى والبيتوتة اذا كن في درجة واحدة من الغنى والفقر بالنسبة للنفقة أما الشيء الذى لا يقدر عليه فلا يجب عليه التسوية فيه لكونه غير مقدور له لما روى انه عليه الصلاة والسلام « كان يعدل بين نسائه ويقول اللهم ان هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك وما لا أملك » يعنى القلب أى زيادة المحبة

---

( مادة ١٥٠ ) يجب على الزوج ان يعامل زوجته بالمعروف ويحسن عشرتها ويقوم بنفقتها وهى تشمل الطعام والكسوة والسكنى  
( مادة ١٥١ ) يجب قضاء على الزوج ان يواقع زوجته مرة واحدة في مدة الزوجية

فإن كان بعضهن أحراراً والبعض اماء كان للحررة الثلثان من القسم في البيتوتة والأمة الثلث لما روى عن سيدنا على كرم الله وجهه انه قال للحررة الثلثان وللأمة الثلث - انظر مادة ( ١٥٢ )

وبما أن الغرض من القسم هو الإقامة عند كل واحدة منهن والمعاشرة معها لتأنس به وتندفع عنها الوحشة فلا فرق بين زوجة وأخرى بل الكل سواء فتستوى فيه البكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتانية فلا تتميز احدها عن الأخرى لان القسم من حقوق النكاح فمن فيه سواء

ولا فرق فيه أيضا بين ما اذا كانت المرأة صحيحة او مريضة او عليها دم الحيض أو دم النفاس وهو الدم الذي يخرج عقب الولادة أو في فرجها انسداد من لحم او عظم وحيث لا يقبل عذر الزوج في عدم العدل بينهما اذا اعتذر بشئ من ذلك - انظر مادة ( ١٥٣ )

ولم يقدر الشارع زمنا معيناً يلزم الزوج الإقامة فيه عند كل منهن بل جعل تعيين مقداره للزوج وكذا في البداة فله أن يقدره بيوم وليلة أو ثلاثة أيام أو سبعة أو أكثر من ذلك ولكن حيث ان وجوبه للتأنيس ودفع الوحشة

( مادة ١٥٢ ) اذا تعددت الزوجات وكن احراراً كلهن يجب عليه ان يعدل بينهما فيما يقدر عليه من التسوية في البيتوتة للمؤانسة وعدم الجور في النفقة  
( مادة ١٥٣ ) البكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتانية سواء في وجوب العدل والتسوية فلا تتميز احدها عن الأخرى ولا فرق في القسم بين ان تكون المرأة صحيحة او مريضة او حائضا او تنسأ او رتقاء او قرناء فلا يقبل عذر الزوج ان قصر في العدل معتذرا بمرض المرأة او حيضها او نفاسها او بهيب في اعضاء تناسلها

ووجب أن تعتبر المدة القرية فلا تزيد عن جمعة لأن في الزيادة عليها مضارة بها فلو أراد أن يدرس سنة سنة فلا يظن إباحة ذلك له كما ذكره في الفتح بحثا وهو ظاهر — والنسوية الواجبة عليه بين الزوجات تكون ليلا فيعاشرفه احدها بقدر ما يعاشر الاخرى لانه لدفع الوحشة فلا يلزم بذلك نهارا الا اذا كانت حرفته الاشتغال ليلا كالخفير مثالا فالتسوية منه تكون نهارا — انظر مادة ( ١٥٤ )

ومتى عين الزوج مقدار الدور وجب السير على مقتضاه فليس له ان يقيم عند احدها اكثر من الدور الذي عينه لتعلق حق كل منهن بزم من مخصوص فليس له أن يصرفه لغيرها الا باذنها لانها صاحبة الحق اللهم الا اذا كان هناك ما يستوجب ذلك كما اذا كانت مريضة فلا بأس بأن يدخل عليها لعيادتها فان اشتد بها المرض وليس هناك من يمرضها فلا بأس باقامته عندها الى أن يحصل لها الشفاء — انظر مادة ( ١٥٥ )

واذا تركت احدها نوبتها الى غيرها من ضرائرها صح لانه حقها

( مادة ١٥٤ ) يقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة او ثلاثة ايام وان شاء جعل لكل واحدة منهن سبعة ايام والرأي له في تعيين مقدار الدور وفي البداءة في القسم وانما يجب التسوية ليلا بان يعاشرفه احدها بقدر ما يعاشر الاخرى ولا يلزمه ذلك نهارا ما لم يكن عمله ليلا فيقسم نهارا

( مادة ١٥٥ ) لا ينبغي له ان يقيم عند احدها أكثر من الدور الذي قدره الا باذن الاخرى ولا يدخل عليها الا لعيادتها ان كانت مريضة فان اشتد المرض فلا بأس باقامته عندها حتي يحصل لها الشفاء

فلما ان تعطيه لمن شاءت وقد صبح أن سودة بذت زمة وهبت نوبتها العائشة  
رضي الله عنها ولكن لو طلبت الرجوع في المستقبل فلها ذلك لان الاسقاط  
لم يكن لشيء واجب وقته فلا يسقط فلها الرجوع — انظر مادة ( ١٥٦ )

والقسم بين الزوجات انما يجب حال الحضر لا السفر فله أن يسافر بمن  
شاء منهن ولكن القرعة بينهما مستحبة لانه قد يثق بأحدهما في السفر  
وبالآخرى في الحضر وبالبقاء في المنزل لحفظ الامتعة أو لخوف الفتنة أو يمنع  
من سفر احدهما من عدم نشاطها والسفر تلزمه الخفة . ويترتب على ذلك أنه  
لاحق للتي لم يسافر بها في مطالبتها بعد العودة منه بالاقامة عندها قدر ما أقام  
في السفر مع التي سافر بها لأن وجوب التسوية انما يكون في وقت استحقاق  
القسم عليه وفي حالة السفر ليس بمستحق فلا تجب التسوية فلا تكون تلك  
المدة محسوبة من نوبتها فلا تطالبه بها — انظر مادة ( ١٥٧ )

ولا فرق في وجوب العدل على الزوج بين كونه صحيحا أو مريضا فان  
مرض في بيت له خال عن ازواجه فله أن يدعو كل واحدة منهن عنده في  
نوبتها ولو مرض في بيت احدي زوجاته فان كان يمكنه التحول الى بيت

( مادة ١٥٦ ) اذا تركت احدها نوبتها الى غيرها من ضرائرها صبح تركها  
ولها الرجوع في المستقبل ان طلبت ذلك

( مادة ١٥٧ ) لا قسم في السفر بل له ان يسافر بمن شاء منهن والقرعة احب  
وايس لاق لم تسافر معه ان تطلب منه بعد عوده الاقامة عندها قدر ما أقام في السفر مع  
التي سافر بها

الأخرى انتقل اليه بعد انتهاء مدة من مرض في بيتها وان كان لا يقدر على التحول فبعد شفائه يلزمه الإقامة عند الأخرى بقدر ما أقام مريضا عند ضررتها — انظر مادة (١٥٨)

وبما ان وجوب العدل لحق الزوجة فاذا لم تطالب به أو اسقطته فلا حرج عليها لانه حقها واذا طالبت به ألزمه القاضي بذلك فاذا أقام الزوج عند إحدى زوجتيه مدة من الزمن وكان ذلك قبل تعيين مقدار الدور وترتيبه فما دامت الأخرى لم تطالبه فلا حرج عليه فان رفعت امرها الى الحاكم فضى عليه بان يستعمل العدل بينهما في المستقبل وأهدر ما مضى وان ائتم لان القسمة تكون فيه بعد الطلب فان امتثل فيها وان عاد بعد ما نهى القاضي عن رده وواجبه عقوبة بحسب حاله وامره بالعدل لانه اساء الادب وارتكب ما هو محرم وهو الجور فيمزر في ذلك ولا يعزر في المرة الاولى — واذا عزز فتعزيره يكون بما يليق به لان التعزير يختلف باختلاف الناس ولكن لا يكون هنا بالحبس لان الحق لا يستدرك هنا بالحبس وهو ظاهر — انظر مادة (١٥٩)

---

(مادة ١٥٨) اذا مرض الزوج في بيت له خال عن ازواجه فله ان يدعو كل واحدة منهن عنده في نوبة ولو مرض في بيت إحدى زوجتيه ولم يقدر على التحول الى بيت الأخرى فله ان يقيم به حتى يشفى بشرط ان يقيم عند الأخرى بعد الصحة بقدر ما أقام مريضا عند ضررتها

(مادة ١٥٩) اذا أقام الزوج قبل تعيين مقدار الدور وترتيبه عند إحدى زوجتيه مدة كشهر في غير السفر فخصمته الأخرى بأمره الحاكم بالعدل بينهما في المستقبل وينها عن الجور فان عاد اليه بعد ذلك يعزر ويوجع عقوبة بغير الحبس

## الباب الثاني

( في النفقة الواجبة على الزوج للزوجة )

### الفصل الأول

( في بيان من تستحق النفقة من الزوجات )

اعلم أن النفقة تجب على الزوج لزوجته من حين العقد الصحيح أي سواء زفت إليه أو لم تزف إذا لم تمتنع عن الزفاف إليه بغير حق لأن النفقة قد تكون جزاء الاحتباس فكل من كان محبوسا لحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه والزوجة كذلك بالنسبة للزوج فتجب نفقتها عليه . فإن كان هناك مانع من الاستمتاع بها فاما أن يكون من جهته أو من جهتها فإن كان من جهته كما إذا كان مريضا أو عينا أو مجبوبا أو صغيرا لا يقدر على المباشرة وجبت عليه ولو كان فقيرا لأن المعجز من قبله والسبب موجود فتجب وإن كان من جهتها كما إذا كانت صغيرة لا تطبق الواقع ولا نشتهى له فلا تجب عليه لأن امتناع الاستمتاع لمعنى فيها والسبب وإن كان موجودا وهو الاحتباس إلا أنه لا يكون موجبا إلا إذا كان وسيلة إلى المقصود المستحق بالنكاح ولم يوجد فلم تجب — وبما أن السبب هو الاحتباس فلا ينظر لكونها غنية أو فقيرة مسلمة أو كاتبة صغيرة أو كبيرة بل الكل سواء لقيام السبب —  
انظر مادة ( ١٦٠ )

( مادة ١٦٠ ) تجب النفقة من حين العقد الصحيح على الزوج ولو فقيرا أو مريضا أو عينا أو صغيرا لا يقدر على المباشرة للزوجة غنية كانت أو فقيرة مسلمة أو غير مسلمة كبيرة أو صغيرة تطبق الواقع أو نشتهى له

وبما أنك قد عرفت مما تقدم ان النفقة تجب من حين العقد الصحيح  
 لانها جزاء الاحتباس وهو موجود وان لم تزف فتجب عليه ولو هي مقيمة في  
 بيت ابيها فان طالبا الزوج بالنفقة الى منزله وامتنعت فاما ان يكون امتناعها  
 بحق أو بغير حق فان كان الاول كما اذا امتنعت ليهيئ لها منزلا خالياً عن  
 اقاربه مثلاً فلا يسقط حقها في النفقة لان لها الحق في هذا الطلب فليس المانع  
 من جهتها بل من جهته واذاً فلا تسقط . وان كان الثاني كما اذا ابت النفقة الا  
 اذا طلق ضررتها مثلاً سقطت نفقتها لانه لا حق لها في طلبها وله الحق في الامتناع  
 عن اجابتها وتكون اذاً ناشزة أي خارجة عن طاعته بغير حق فتسقط النفقة -  
 انظر مادة ( ١٦١ )

فان اراد الزوج السفر بها وأبت أن تسافر معه فان كان السفر مسافة قصر  
 وهو السفر الذي يجوز قصر الصلاة الرباعية فيه بأن يصلها ركعتين أي بأن  
 كان السفر يستغرق ثلاثة أيام بالسير المتوسط مع الراحة المعتادة أو يزيد عن  
 ذلك فلا تسقط نفقتها لان لها حقاً في الامتناع . وان لم يكن السفر مسافة قصر  
 وامتنعت سقطت نفقتها لامتناعها بغير حق سواء كان السفر بها من مصر الى  
 مصر أو من مصر الى قرية أو من قرية الى قرية أو من قرية الى مصر وفي  
 المسئلة اقوال كثيرة فراجع الشرح الاصلى فانه قيس

واما اذا امتنعت الزوجة عن السفر او عن الانتقال الى بيت الزوج الا  
 اذا اخذت معجل مهرها فله ذلك ولو كان بعد الدخول بها لان لها الحق في

---

( مادة ١٦١ ) تجب النفقة لازوجته على زوجها ولو هي مقيمة في بيت ابيها ما لم

يطالبها الزوج بالنفقة وتمنع بغير حق

هذا الطلب فإذا كان امتناعها من ذلك لاخذ المؤجل من المهر قبل حلول الاجل فلا حق لها في الطلب الا عند حلول الاجل — انظر مادة ( ١٦٢ )

وان مرضت الزوجة مرضا يمنع من مباشرتها فاما أن يكون هذا المرض بعد الزفاف والانتقال الى بيت الزوج أو قبله فان كان الاول فاما أن تبقى بيت الزوج أو تنتقل الى بيت اهلها فان بقيت في منزل الزوج استحققت النفقة بالاتفاق لانها سملت نفسها وليس المانع من جهتها فلا تسقط نفقتها وان انتقلت الى بيت اهلها لترض فيه فاما أن يطالبها الزوج بالعودة الى بيته أولا فان لم يطالبها استحققت النفقة بالاتفاق أيضا لانها سملت نفسها الى الزوج وبانتقالها الى منزل أبيها لترض فيه لا تعد ناشرة ولم تمنع نفسها عند الطلب لانه لم يحصل فتستحق النفقة . وان طالبها الزوج بالعودة الى منزلها فاما أن يكون في امكانها الانتقال اليه أولا فان لم يمكنها الانتقال ولو بواسطة آله تحمل عليها فلها النفقة لان اجابة طلبه غير ممكنة في هذه الحالة فلا تكون ناشرة فلا تسقط النفقة وان أمكنها الانتقال ولو بواسطة آله وامتنعت فاما أن يكون امتناعها بحق أو بغير حق فان كان امتناعها بحق كما اذا قالت لا انتقل الا بعد أن تعطيني معجل صداقي او بعد أن تهني لي منزلا للسكنى خاليا من اهلك استحققت النفقة أيضا لأحققتها في هذا الطلب . وان كان امتناعها بغير حق سقطت نفقتها لأنها تكون ناشرة أى خارجة عن طاعته بغير حق فلا

---

مادة ( ١٦٢ ) يجب النفقة للزوجة لو أثبت أن تسافر مع زوجها فيما هو مسافة قصر او فوقها . أو منعت نفسها لاستيفاء ما تدورف تهجيله من المهر سواء كان قبل الدخول بها او بعده

## تستحق عليه النفقة

وان كان الثاني وهو ما اذا كان مرض الزوجة قبل انتقالها الى منزل الزوج فاما ان يمكنها الانتقال اولا يمكنها فان امكنها الانتقال وجبت عليه النفقة الا اذا منعت نفسها بغير حق وان لم يمكنها الانتقال ولو بواسطة آلة فظاهر عبارة المادة وجوب النفقة ايضا لانه قال « او قبلها ثم انتقلت اليه وهي مريضة او لم تنتقل ولم تمنع نفسها بغير حق فلها النفقة عليه » وهو رأي بعضهم وصرح مادة ( ١٤٧ ) ان النفقة لا تجب لها في هذه الحالة وهو قول آخر في المسألة فعلى القول الاول لا يحتاج الى الفرق بين هذه وبين ما اذا مرضت بعد ما زفت الى منزل الزوج وانتقلت الى بيت اهلها ولا يمكنها الانتقال اصلا لانه سوى بينهما في الحكم - والفرق على القول الثاني انها لما انتقلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا تصير بعده ناشزة الا اذا امكنها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذا لم يوجد تسليم اصلا ومرضت فحيث لا يمكنها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم اصلا لا حقيقة ولا حكما ويظهر من عباراتهم ان الفتوى على القول الثاني - انظر مادة ( ١٦٣ )

وان حبس الزوج فلا تسقط نفقتها سواء قلبر على اداء الدين الذي

( مادة ١٦٣ ) اذا مرضت المرأة مرضا يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنفقة الى منزل زوجها او قبلها ثم انتقلت اليه وهي مريضة او لم تنتقل ولم تمنع نفسها بغير حق فلها النفقة عليه ولو مرضت في بيت الزوج ثم انتقلت الى بيت اهلها فان طالبت الزوج بالنفقة ولم يمكنها الانتقال بحجة او نحوها فلها النفقة وان امتنعت بغير حق مع قدرتها على الانتقال بقدر ما ذكر فلا نفقة لها

حبس لأجله أو لم يقدر أو حبس ظلما لأن الاحتباس هنا فات من جهة الزوج ولا فرق بين أن تحبسه هي لدين لها عليه أو يحبسه غيرها فإذا كانت هي السبب في حبسه وطلب انتحبس معه فلا يجاب إلى ذلك ولكن قال بعض المتأخرين إذا خيف عليها الفساد تحبس معه - وهو حسن النظر مادة (١٦٤)

وكما يجب نفقة الزوجة على زوجها يجب نفقة خادمتها عليه أيضا إن كان الزوج موسرا لأنه إذا كان مقسرا فالواجب عليه أدنى الكفاية فتخدم هي نفسها والنفقة لا يجب إلا إذا كانت الخادمة مملوكة لها متفرغة لخدمتها لا تشغل لها غيرها فلو لم تكن لها خادمة مملوكة لم يلزم الزوج كراء أخذ يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق - وإذا كانت ممن يحل قدرها عن خدمة خادمة واحدة يلزم الزوج بنفقة من لا بد لها منه من الخدم ولو أكثر من اثنتين إن كان ذا يسار ولو كان لرجل أولاد لا يكفيهم خادم واحد فرضت عليه نفقة خادمين أو أكثر على حسب ما يكفيهم - النظر مادة (١٦٥)

---

( مادة ١٦٤ ) إذا كان الزوج محبوسا ولو بدين عليه لزوجته فلا تسقط نفقتها وإن كان غير قادر على أدائه

( مادة ١٦٥ ) إذا كان الزوج موسرا وكان لامرأته خادمة تجب عليه نفقتها بقدر ما يكفيها على حسب العرف بشرط أن تكون الخادمة مملوكة لها مملوكة تاما ومتفرغة لخدمتها لا تشغل لها غيرها وإذا زفت إلى يخدم كثير استحققت نفقة الجميع عليه إن كان ذا يسار وإذا رزق أولادا لا يكفيهم خادم واحد فممن عليه نفقة خادمين أو أكثر على قدر حاجة أولاده

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في بيان من لا نفقه لمن من الزوجات ﴾

لا تجب النفقة للزوجة على زوجها اذا كانت صغيرة بحيث لا تصلح للرجال ولا تشتهى للوقاع وان امسكها الزوج في بيته لان امتناع الاحتباس لمعنى فيها والاحتباس الموجب للنفقة هو الذي يكون وسيلة الى المقصود المستحق بالعقد وما لم يوجد فلا تجب لها النفقة الا اذا امسكها في بيته للاستئناس بها ولا يشترط في صلاحيتها للرجال أن تكون مطيقة للجماع المعول عليه في الشرع بل لو كانت تشتهى للقبلة أو للمس أو التفخيذ مثلاً وجبت لها النفقة ولا يجوز أن يفهم أحد من قوله في المادة « ولو فيما دون الفرج » ان إتيانها في الدبر جائز لأن هذا لا قائل به اصلاً فالمراد ما ذكرناه لك ولا قلقت الى غيره فانه ناشئ من عدم فهم الآية الشريفة — انظر مادة (١٦٦)

واذا مرضت الزوجة قبل انتقالها الى بيت الزوج ولم يمكنها الانتقال ولو بواسطة آله فلا تجب نفقتها على الزوج وقد عرفت في شرح المادة ١٦٣ ان هذا القول هو المعول عليه وهناك من قال بوجوب النفقة لها فارجع اليها ان شئت — انظر مادة (١٦٧)

---

( مادة ١٦٦ ) اذا كانت الزوجة صغيرة لا تصلح للرجال ولا تشتهى للوقاع ولو فيما دون الفرج فلا نفقة لها على زوجها الا اذا امسكها في بيته الاستئناس بها  
( مادة ١٦٧ ) المريضة التي ام تزف الي زوجها ولم يمكنها الانتقال اصلاً لا نفقة لها

وان سافرت الزوجة الى الحج فاما أن يكون زوجها مرافقا لها أولا فان لم يكن مرافقا لها في هذا السفر فلا تستحق النفقة على زوجها سواء كان الحج فرضا او تقلا وسواء سافرت مع محرم لها كأبيها مثلا أو مع غير محرم كابن عمها وسواء كان خروجها للحج قبل تسليم نفسها الى الزوج أو بعده لان الامتناع من جهتها فواجب سقوطها (تأمل) . وان كان زوجها مرافقا لها في السفر فان كان هو الذي سافر وأخذها معه وجب لها عليه نفقة الحضر والسفر أى نفقة الإقامة والسفر لأنها تابعة له وان كانت هي التي سافرت وأخذته معها فلها عليه نفقة الإقامة لا السفر فلا يلزمه الكراء وموثة السفر لانه تابع لها — انظر مادة (١٦٨)

وان كانت الزوجة محترفة بما يشغلها خارج البيت نهارا وتعود الى منزل زوجها ليلا فاما ان يمنحها من الخروج أولا فان منعها وامتنعت أمره وجبت لها النفقة وكذلك اذا لم يمنحها لأنها ليست خارجة عن طاعته فاذا منعها ولم تمثل فلا نفقة لها عليه لأنها خارجة عن طاعته بغير حق فتسقط نفقتها — انظر مادة (١٦٩)

( مادة ١٦٨ ) الزوجة التي تسافر الى الحج ولولاداء قريضة بدون ان يكون معها زوجها لا نفقة لها عليه مدة غيابها وان سافرت مع محرم لها فان سافر زوجها وأخذها معه فاما عليه نفقة الحضر ونفقة السفر ولوازمه وان سافرت هي وأخذت زوجها معها فلها عليه نفقة الحضر لا نفقة السفر

( مادة ١٦٩ ) الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهارا وعند الزوج ليلا اذا منعها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها ما دامت خارجة

وإذا حبست المرأة بدين فأما أن يكون الحابس لها غير الزوج أو الزوج فإن كان الأول فلا يجب لها النفقة سواء كانت قادرة على أداء الدين أو غير قادرة لأنها إذا كانت قادرة فقوات الاحتباس منها بالمطالة وإن كانت عاجزة عن أدائه فقوات الاحتباس ليس من الزوج فلا يجب عليه نفقتها ولا نفقة لها أيضا إذا حبست بغير دين ولو كان حبسها ظلما لأن المعتبر في سقوط نفقتها فوات الاحتباس لا من جهة الزوج وقد فات الاحتباس هنا لا من جهته وهذا هو الصحيح

وإن كان الثاني وهو ما إذا كان الحابس لها هو الزوج فلا تسقط نفقتها لأن فوات الاحتباس من جهته فكان باقيا تقديرا فتجب النفقة —  
انظر مادة ( ١٧٠ )

وإذا نشزت المرأة سقط حقها في النفقة مدة نشوزها والناشزة هي الخارجة من منزل زوجها المانعة نفسها منه فيشمل ما إذا امتنعت عن الحجى إلى منزله ابتداء بغير حق وما إذا خرجت من منزله بعد الانتقال إليه بغير حق ولكون النشوز أمرا فظيما لم يكتف الشارع بأسقاط النفقة المستقبلية فقط بل رتب عليه سقوط النفقة المتجمعة على الزوج فإذا كان القاضى فرض لها كل شهر مقدارا معيناً من النقود أو تراضى الزوجان على أن تأخذ هي كل شهر مبلغ كذا في نفقتها ومضت مدة ولم يعطها تسقط هذه النفقة بالنشوز أيضا ولو كانت المرأة أخذتها ديناً بغير إذن الزوج أو إذن القاضى أما إن كانت

( انظر مادة ١٧٠ ) إذا حبست المرأة ولو في دين لا تقدر على إيفائه فلا يلزم زوجها نفقتها مدة حبسها إلا إذا كان هو الذى حبسها في دين له

الاستدانة باذن الزوج أو القاضى فلا تسقط بالنشوز لأنها صارت في هذه الحالة دينا صحيحا وهو لا يسقط الا بالاداء أو البراء فان لم تخرج المرأة من البيت بل منعت الزوج من أن يدخل عليها وكان البيت المقيان به ملكا لها فاما أن تكون سألته النفقة منه أو لم تسأله فان سألته ومضت المدة الكافية بحسب العرف للبحث عن منزل ليستأجره فلها الحق في النفقة لأنها بحقة في هذا الطلب فاذا لم يجبها فلها الحق في منعه من دخوله بيتها فلا تسقط نفقتها وان لم تكن سألته النفقة فلا نفقة لها لنشوزها اذ هي خارجة عن بيته حكما فعلم مما تقدم أن سقوط النفقة مترتب على النشوز فاذا زال بأن عادت الى منزل زوجها في صورة الخروج منه أو دعيته يدخل عليها بيتها في صورة منعه استحققت النفقة في المستقبل فقط فلا يعود ما سقط منها بنشوزها سواء كان عودها الى منزل زوجها وهو مقيم به أو مسافر لزال المانع وهو النشوز ( تأمل ) - فان لم تخرج من بيته ولكن منعه من الاستمتاع بها فلا تكون ناشزة نشوزا موجبا لسقوط النفقة لان الظاهر أن الزوج يقدر على تحصيل المقصود منها — انظر مادة ( ١٧١ )

( مادة ١٧١ ) الناشزة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذنه بغير وجه شرعى يسقط حقها في النفقة مدة نشوزها وان كانت لها نفقة مفروضة من جهة مدة تسقط ايضا بنشوزها وكذا الاستدانة بغير امر الحاكم وأمر الزوج وتكون ناشزة أيضا اذا كان البيت المقيان به ملكا لها ومنعته عن الدخول عليها الملم تكن سألته النفقة منه فلم يتقاه فان عادت الناشزة الى بيت زوجها ولو بعد سفره أو دعيته يدخل عليها اذا كان المنزل لها عاد حقها في النفقة ولا يعود ما سقط منها بنشوزها وان منعه من الاستمتاع بها وهي في بيته فلا تكون ناشزة نشوزا موجبا لسقوط النفقة

ولا تجب النفقة على الزوج لزوجته الا اذا كان العقد صحيحا لان  
الاحتباس الموجب للنفقة لا يكون الا به فلو كان العقد فاسدا أو لم يكن هناك  
عقد أصلا بأن وطئت المرأة بشبهة كما اذا زفت اليه امرأة وقيل له هي  
زوجتك فدخل بها وتبين الحال بعد ذلك وفرق بينهما فلا تجب النفقة ولكنهم  
استثنوا من النكاح الفاسد العقد بلا شهود فانه وان كان فاسدا تجب النفقة  
فيه لانه مختلف فيه اذ بعضهم يقول بجواز عقد الزواج بغير شهود وانما الشرط  
الاعلان ويترتب على عدم استحقاقها للنفقة أن الزوج في صورة النكاح الفاسد  
وان الواطيء بشبهة اذا أعطاها نفقة قبل ظهور الحال من فساد العقد  
والوطيء بشبهة ثم علم وحصل التفريق بينهما يرجع بما أعطى لكل منهما اذا  
كان الاعطاء بأمر الحاكم لانه مضطر في الدفع اليهما بسبب أمر الحاكم له  
والحاكم لم يأمره الا بناء على استحقاقها للنفقة فاذا تبين عدم الاستحقاق رجع  
بما دفع

فان كان الاعطاء بغير أمر الحاكم فلا يرجع بما أعطى لانه غير مضطر  
في هذا الاعطاء خصوصاً وان النفقة لها شبه صلة فلا يرجع فيها — انظر  
مادة ( ١٧٢ )

---

( مادة ١٧٢ ) المنكوحه نكاحا فاسداً والموطوءة بشبهة لانه لهما الا المنكوحه  
بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحدهما نفقة قبل ظهور فساد النكاح وفرق بينهما فللازوج  
الرجوع عليها بما اخذته منه بأمر الحاكم لانها اخذته بلا أمره .

## ❦ الفصل الثالث ❦

### ( في تقدير نفقة الطعام )

النفقة في الشرع هي الطعام والكسوة والسكنى وحيث أن النفقة واجبة على الزوج لزوجته فيلزمه كل هذه الاشياء ويعتبر حال الزوجين معا عند تقدير النفقة فان كانا معسرين أو موسرين أو متوسطين فنفقة الاعسار أو اليسار أو الوسط وان كان أحدهما موسراً والآخر معسراً يجب عليه نفقة دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات وهي المتوسطة فان كان الزوج هو الموسر والزوجة معسرة فهو قادر على أن يدفع لها النفقة المتوسطة وان كان الزوج هو المعسر والزوجة هي الغنية فانه يطالب بما في وسعه الآن ويكون الفرق بين نفقة المعسر والمتوسط دينا عليه الى الميسرة والمسئلة خلافيه فراجع الشرح الاصلى — انظر مادة ( ١٧٣ )

وعند ما يفرض القاضى نفقة الطعام للزوجة ويقدرها ان شاء فرضها أصنافاً وأمر الزوج باحضارها لها وان شاء قوم هذه الاصناف وأمر الزوج بدفع قيمتها لها ولا شك أن هذا التقويم يختلف على حسب اختلاف أسعار المأكولات في البلدة غلاء ورخصاً رعاية لجانب كل من الزوج والزوجة ولذا لو قدر أصنافاً وقومها بدراهم وأمر الزوج باعطائها للزوجة وتغير السعر تزايد الدراهم أو تنقص على حسب تغير السعر فاذا غلا السعر قضى على الزوج بزيادة

---

( مادة ١٧٣ ) تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يساراً واعساراً فان كانا موسرين فنفقة اليسار وان كان معسرين فنفقة الاعسار وان كانا مختلفين حالاً فنفقة الوسط لو كان الزوج هو الفقير لا يخاطب الا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة .

الدراهم بنسبة الغلاء واذا رخص حكم بنقصها بالنسبة للرخص ايضا فان كان الزوج هو الذى يأتيها بالا صناف المقدرة فلا تقص ولا زيادة لانه هو الذى يدفع ثمنها فسواء غلت او رخصت فهو المكاف باجضارها - انظر مادة (١٧٤) ولا يتعين زمن مخصوص لاعطاء النفقة للمرأة فيه بل هذا يختلف باختلاف حال الزوج وحينئذ يعتبر الاصلح والايسر فان كان الزوج محترفا يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوما فيوما ويعطيها نفقة كل يوم معجلا عند مساء اليوم الذى قبله لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان من الصناع الذين لا يقبضون اجرتهم الا في نهاية الاسبوع تقدم عليه كل اسبوع ويعطيها نفقته مقدما ايضا لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك الاسبوع وان كان من ارباب المراتب تفرض عليه كل شهر لانه لا يستحق مرتبه الا في نهاية الشهر ويعجلها لها لما تقدم وان كان من الزراع يأمره القاضى باعطاء النفقة لها عند حصد أى زرع حسب التقدير الذى يقدره ولكن هذا مقيد بما اذا لم يعاظمها الزوج في دفع النفقة في مواعيدها المقررة فان ما طلبها كان لها الحق في طلبها كل يوم مهما كانت حرفة الزوج لان حصة كل يوم معلومة فيمكنها المطالبة بها وينبغي ان يكون محل تعيين الزمن على حسب حال الزوج اذا رضى فان لم يرض بذلك بل قال انا ادفع نفقة كل يوم معجلا فلا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكر تخفيفا عليه فاذا

---

( مادة ١٧٤ ) تفرض النفقة أصنافا أو تقوم الاصناف بدراهم على حسب اختلاف اسعار المأكولات في البلدة غلاء ورخصا رعاية للجانيين فاذا غلا السعر تزداد النفقة المقدرة للمرأة واذا رخص تقص عن الزوج ولو بعد القضاء بها

كان يضره فلا يصار إليه — انظر مادة (١٧٥)

والزوج هو الذي يتولى الاتفاق بنفسه على زوجته لانه قوام عليها متى كان النكاح قائما فان قام بما يلزمه شرعا فيها وان اشتكت الزوجة منه وادعت انه مقصر في الواجب عليه وتريد القضاء عليه بتقدير النفقة وتسليمها لهالتولى هي الاتفاق على نفسها فلا يجيبها القاضى الى ماطلبت قبل التحري فان تحري وظهر له عدم صدقها بسبب كون الزوج صاحب مائدة وطعام كثير بحيث يمكنها ان تتناول منه مقدار كفايتها أو بغير ذلك رفض دعواها لانها متعنتة في هذا الطلب فلا تجاب اليه وان ظهر له صدقها اجاب طلبها وحينئذ يقدر النفقة ويأمره باعطائها لها على الوجه المتقدم لتتولى هي الاتفاق على نفسها فان امتثل بما حكم به القاضى فيها وان امتنع فاما ان يكون موسرا يقدر على دفع ما قضى عليه به او غير موسر فان كان الاول وطلبت المرأة حجبته فان كان له مال ظاهر وكان فاضلا عن حوائجه الاصلية فلاحاكم ان يبيعه بالنيابة عنه وان لم يرض ويعطيها الثمن لتنفقه على نفسها لان المدين اذا امتنع عن وفاء ما عليه من الدين باع القاضى من أمواله ولو جبرا مايسدد به ذلك الدين وان لم يكن له مال ظاهر اجاب القاضى طلبها لكن لا يحبس في أول مرة بل يعززه بما

( مادة ١٧٥ ) يعتبر في فرض النفقة واعطائها للمرأة الاصلح والابسر فان كان الزوج محترفا يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوما بيوم ويعطيها نفقة كل يوم من اجله عند مساء اليوم الذى قبله وان كان من الصنائع الذين لا ينقضى عملهم الا بمضى الاسبوع تقدر عليه كل اسبوع وان كان تاجرا او من ارباب الماهيات تقرض عليه كل شهر وان كان مزادعا تقرض عليه كل سنة فان ماطلها الزوج في دفع النفقة في مواعيدها المقررة فلها ان تطلب نفقه كل يوم

يليق به في مجلس أو مجلسين فإن امتثل خلى سبيله وإن لم يمتثل حبسه لأنه  
متعنت في عدم الدفع إذ الفرض أنه موثر وإن كان الثاني وهو ما إذا كان غير  
موثر فلا يجيب طلبها إلى حبسه — انظر مادة ( ١٧٦ )

فقد بان لك أنه متى ظهر للقاضي يسار الزوج وامتنع عن الاتفاق على  
زوجته ولم يكن له مال ظاهر يبيعه القاضي للنفقة عليها حبسه حتى يمتثل فإن  
ظهر له عجزه فلا يحبسه لأنه لا فائدة فيه فإن طلبت المرأة من القاضي أن  
يفرق بينهما بسبب عجزه عن النفقة فلا يجيبها إلى هذا الطلب بل يفرض  
لها النفقة وأمرها بأن تستدين ما فرضه لها على الزوج ليؤخذ منه إذا أيسر  
وقد يقال ربما لا تجدد من يعطيها النفقة المفروضة ديناً على الزوج فتقول يجبر  
من يجب عليه نفقتها من الأقارب بفرض عدم وجود الزوج على أن يعطيها  
مقدار النفقة المقدرة ليرجع بها على الزوج إذا أيسر فإذا كان لها ابن موثر أجبر  
على ذلك فإن لم يكن فالأب فإن لم يكن الأب موجوداً أو كان ولكنه  
معرض فالأم وهكذا جميع الأقارب بالترتيب الذي ستعرفه في نفقة الأقارب  
إن شاء الله تعالى — فإذا امتنع من يجب عليه النفقة لولا وجود الزوج عن

---

( مادة ١٧٦ ) للزوج أن يلى الاتفاق بنفسه على زوجته حال قيام النكاح فإذا  
اشتكت مطاله في الاتفاق عليها وثبت ذلك عند الحاكم ولم يكن الزوج صاحب مائة وطاقم  
كثير بحيث يمكنها أن تتناول منه مقدار كفايتها يحضره الحاكم ويقدر النفقة بحضوره على  
الوجه المتقدم في المادة السالفة ويأمره بإعطائها إياها لتنفق على نفسها فإذا امتنع مع الإيسر  
من إعطائها بعد أمر الحاكم وطلبت المرأة حبسه له أن يحبسه إلا أنه لا ينبغي أن يحبسه في  
أول مرة بل يؤخر الحبس إلى مجلسين أو ثلاثة يغيظه في كل مجلس فإن لم يدفع حبسه  
حينئذ • وللحاكم أن يبيع عليه من أمواله ما ليس من أصول حوائجه ويصرف ثمنه في نفقتها

الادانة حبسه القاضي حتى يمثل وفائدة أمر القاضي بالاستدانة مع فرض النفقة لها هي أن يمكنها احالة من أخذت منه النفقة ديناً على الزوج وان لم يرض فيطالبه بها بخلاف ما اذا كانت بغير أمره حيث تطالب هي ثم ترجع به على الزوج ولا تحيل عليه الغريم بلا رضاه لعدم ولايتها عليه

وانما لم يفرق القاضي بينهما بعجز الزوج عن النفقة لقوله تعالى ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) فيدخل تحته كل معسر وقوله تعالى ( لا يكاف الله نفساً الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا )

ولان في التفريق ابطال الملك على الزوج وفي الامر بالاستدانة تأخير حقها وهو أهون من الابطال فكان اولى وهذه المسئلة خلافية فارجع الى الشرح الاصلى فانه تقيس

واذا كان للزوج الفقير اولاد تجب نفقتهم عليه اجبر من تجب عليه النفقة لولا وجود الاب على الاتفاق عليهم فاذا امتنع عن ذلك مع القدرة حبسه القاضي حتى يمثل — انظر مادة ( ١٧٧ )

ومتى فرض القاضي النفقة للزوجة وعزم الزوج على السفر وعلت المرأة بذلك أو خافت غيبته فطلبت من القاضي أن يجبر الزوج على أن يأتي

---

( مادة ١٧٧ ) اذا ثبت اعسار الزوج وعجزه عن القيام بنفقة زوجته فلا يحبس الحاكم ولا يفرق بينهما بسبب عجزه بل يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها من اقاربها عند عدم الزوج . وان كان لها اولاد صغار تجب الادانة لاجلهم على من تجب عليه نفقتهم لولا وجود الاب . ويجبس من تجب عليه الادانة اذا امتنع

لها بشخص يضمن لها النفقة في المدة التي يمكن أن يغيبها الزوج سواء كانت شهراً أو أكثر يجيب القاضي طلبها فيجبره على إعطائها كفيلاً يضمن لها النفقة تلك المدة لأن فيه الاستيثاق بالحقوق خصوصاً النفقة التي عليها حياة النفس — انظر مادة ( ١٧٨ )

والنفقة المقدرة لا تبقى بحال واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغير أحوال الزوجين والغلاء أصناف المأكولات واللوازم ورخصها فإذا قضى بنفقة الأعسار أو بنفقة اليسار فأيسر أحدهما أو أعسر تقدر نفقة الوسط وإن أيسر بعد أعسارها تتم نفقة اليسار للمستقبل لأن القضاء بها كان لعذر الأعسار فإذا زال العذر بطل ذلك وكذا إذا غات أصناف المأكولات واللوازم أو رخصت فانا نزيد أو نقص الدراهم المقدرة بنسبة الغلاء أو الرخص الذي حصل لأن في بقاء التقدير بمقدار معين اضراراً بأحدهما — انظر مادة ( ١٧٩ )

والزوجة لا يلزمها تهئية الطعام لنفسها وزوجها وأولادها قضاء بل على الزوج أن يأتيها بمن يهيئ ذلك وإن كانت الزوجة تؤمر ديانة به ولا يجوز لها أخذ اجرة من زوجها إن باشرت ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريفة

---

( مادة ١٧٨ ) إذا فرض الحاكم النفقة أو تراضى الزوجان على شيء معين فللمرأة إذا علمت أو خافت غيبة زوجها أن تأخذ عليه كفيلاً جبراً يضمن لها نفقة شهر أو أكثر على قدر المدة التي يمكن أن يغيبها الزوج

( مادة ١٧٩ ) النفقة المقدرة لا تبقى بحال واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغير أحوال الزوجين بحيث لو قضى بنفقة الأعسار أو بنفقة اليسار فأيسر أحدهما أو أعسر تقدر نفقة الوسط وإن أيسر بعد أعسارها تتم نفقة اليسار للمستقبل

لأنه عليه الصلاة والسلام قسم الأعمال بين سيدنا علي كرم الله تعالى وجهه وسيدتنا فاطمة فجعل أعمال الخارج على سيدنا علي وأعمال البيت على سيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنها مع أنها سيدة نساء العالمين فإن كان زوجها ممن يبيع الطعام في السوق وهيأته له جاز لها اخذ أجرته لأنه لا يلزمها قضاء ولا ديانة ( تأمل ) — انظر مادة ( ١٨٠ )

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

( في تقدير الكسوة والسكنى )

كما ان نفقة الطعام تجب على الزوج لزوجته بمجرد العقد الصحيح أي سواء انتقلت الى بيت الزوج أو لم تنتقل كذلك الكسوة تجب عليه بمجرد العقد الصحيح اذ النفقة شرعا تشملها لأنها عبارة عن ثلاثة اشياء وهي الطعام والكسوة والسكنى وحيث أن الانسان يحتاج الى ثياب في الشتاء يخالف ما يحتاج اليه منها في الصيف اذ كل زمن له ثياب تناسبه فيفرض على الزوج ان يكسو الزوجة في كل فصل بما يناسبه من الثياب ويعتبر في تقديرها حال الزوجين فان كانا موسرين أو معسرين قضى بكسوة اليسار أو الاعسار وان كان احدهما موسرا والآخر معسراً قضى بكسوة الوسط ويعتبر عرف البلد بالنسبة للكسوة

---

( مادة ١٨٠ ) لا يجوز للمرأة اخذ اجرة من زوجها على ما نهيه من الطعام لاكله وان كان لا يجب عليها ذلك قضاء وانما يجوز لها اخذ الاجرة على ما تسويه من الطعام بامره للبيع

أذ كل جهة لها ثياب مخصوصة بهيئة معلومة عندهم فيجب على الزوج أن يأتي زوجته بالكسوة التي تناسب عرف البلد المقيم به الزوجان — انظر مادة (١٨١)

والزوج هو الذي يلي الاتفاق على زوجته فان قام بالواجب عليه شرعا فيها ونعمت وان اشتكت منه الزوجة ورفعت أمرها الى القاضي وادعت أنه لا يكسوها وتحقق عند القاضي ذلك فرض لها الكسوة كما تقدم فان شاء قدرها ثيابا وأمر الزوج باحضارها لها وان شاء قوم هذه الثياب بدراهم وأمره باعطائها اياها لتشتري بها وهذا يكون من غير شك على حسب الاحوال فان بعض الأزواج متى أمر باحضار كسوة زوجته فلا يتأخر والبعض الآخر يماطل فينظر القاضي ويحكم بالموافق — انظر مادة (١٨٢)

والاصل أن القاضي متى ظهر له الخطأ في التقدير رده فاذا لم يظهر له لا يرد التقدير فان تمزقت الكسوة بالاستعمال قبل مضي الوقت ينظر فان كان بالاستعمال المعتاد قضى لها بكسوة أخرى لانه تبين خطأه في التقدير وان كان بغير الاستعمال المعتاد فلا يقضى لها لانه لم يتبين خطأه في التقدير وان ضاعت الكسوة أو سرقت فلا يقضى لها بكسوة أخرى قبل انتهاء المدة

( مادة ١٨١ ) كسوة المرأة واجبة على الزوج من حين العقد الصحيح عليها ويفرض لها كسوتان في السنة كسوة لشتاء وكسوة للصيف ويعتبر في تقديرها حال الزوجين يسارا واعسارا وعرف البلد

( مادة ١٨٢ ) تفرض الكسوة ثيابا أو تقدر الثياب بدراهم ويقضى بقيمتها وتعطى

لها مئة

المقررة لأنها ملكتها بالتبض فهي المسئولة عنها طول المدة ومثله نفقة الطعام فانها ان نفدت قبل مضي المدة ولم يكن ذلك باسراف منها قضى لها بطعام آخر لانه تبين الخطأ في التقدير فان اسرفت بالاتفاق فلا يقضى لها بأخرى الا بعد انتهاء المدة لعدم ظهور الخطأ - انظر مادة ( ١٨٣ )

وكما تجب النفقة والكسوة على الزوج لزوجته تجب عليه السكنى لها لانها داخلة في النفقة شرعا اذ هي تشمل الطعام والكسوة والسكنى ووجوبها بقدر حالها معا فان كان الزوجان موسرين فعلى الزوج اسكانها في دار على حدة وان لم يكونا كذلك فعليه اسكانها في بيت من دار على حدة يكون مشتملا على المرافق الشرعية التي يحتاج اليها الانسان حسب حال الزوجين - انظر مادة ( ١٨٤ )

واذا وجبت السكنى حقاً للزوجة فليس للزوج ان يشرك غيرها معها لانها تتضرر به فانها لا تأمن على متاعها ومنعها ذلك من تمام المعاشرة مع زوجها . الا ان تختار ذلك لانها رضيت باسقاط حقها وحينئذ فليس للزوج ان يجبرها على اسكان احد معها من اهله مطلقا اى سواء كان من اولاده من غيرها او من غيرهم الا ان له أن يسكن ولده الصغير الغير المميز معها وان لم ترض

( مادة ١٨٣ ) لا يقضى للمرأة بكسوة جديدة قبل تمام المدة الا اذا نخرقت كسوتها بالاستعمال المعتاد . واذا ضاعت الكسوة عندها فهي المسئولة عنها ولا يجب لها على الزوج غيرها قبل حلول المدة

( مادة ١٨٤ ) تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حدة ان كانا موسرين والا فعليه اسكانها في بيت من دار على حدة به المرافق الشرعية وله جيران بحسب حال الزوجين

لأن المعاشرة لا تتعطل بوجوده كما أن له اسكان من يحتاجه لخدمته من غير رضاها أيضا فإذا اراد أن يسكن جاريته معها أو أم ولده « بأن كانت جارية وواقعها واثت بولد فقال هذا الولد مني فقد صارت أمه أم ولد له » وامتنعت الزوجة من ذلك تجبر ولا يلتفت لامتناعها لأنه يحتاج إلى كل منهما لخدمته. وكما أنه ليس للزوج اسكان أحد معها جبرا إلا من ذكره فليس للزوجة أيضا أن تسكن أحدا في بيت الزوج ولو كان من تريد اسكانه فيه ولدها الصغير من غيره لأن البيت مملوك له ولو منفعة فلا يجبر على سكني أحد فيه لا تلزمه سكناه شرعا أما أن كان برضاه فلها ذلك لأنه اسقط حقاله فلا يعارض - انظر مادة ( ١٨٥ )

فإن اسكن الرجل زوجته في بيت على خدمته وكانت لا تستوحش منه فيها وأما أن اسكن معها غيرها وتضررت فاما أن يكون تضررها من وجوده معها في الدار وهو في مسكن على خدمته أو من وجوده معها في مسكن واحد فإن كان الأول بأن اسكنها في مسكن من دار على خدمته وكان أحدا قاربه في مسكن آخر من هذه الدار وطلبت من الزوج أن ينقلها ولم يجبرها فرفضت الأمر إلى القاضي أمر الزوج بأسكانها في محل آخر إذا كانوا يؤذونها بالقول أو بالفعل لأن غرضها منع الأذى فلها الحق فتجيب إلى طلبها فإن لم يثبت

---

(مادة ١٨٥) ليس للزوج أن يجبر المرأة على اسكان أحد معها من أهله ولا من أولاده الذين من غيرها سوى ولده الصغير الغير المميز وله اسكان أمته وأم ولده معها وليس لها أن تسكن معها في بيت الزوج أحدا من أهلها ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك إلا بالرضا

ذلك لديه فلا يلتفت الى طلبها لانها متمتة الا اذا كانت التضرر  
من الضررة فتجيب الى طلبها لان المنافرة في الضرائر اوفر والاسم  
مشعر بذلك

وان كان الثاني أجيب الى طلبها سواء كان الساكن معها احد اقاربه  
او الضررة لان السكنى وجبت حقا لها فليس له ان يشرك غيرها فيه الا  
بالرضا لانها تضرر به فانها لا تأمن على متاعها وتمنعها ذلك من تمام المعاشرة  
مع زوجها فلا تكون متمتة في هذا الطلب فتجيب اليه - أنظر  
مادة ( ١٨٦ )

فان أسكن الرجل زوجته في بيت على حدته وكانت لا تستوحش منه  
فيها وان كانت تستوحش بان كان المسكن الذي أسكنها فيه دارا خالية من  
السكان مرقعة الجدران والزوج يخرج ليلا لسبب من الاسباب فرفعت  
الامر الى القاضي مدعية أنها تستوحش من هذا المسكن فان كان لها ولد  
يستأنس به عادة أو خادمة كذلك فلا يجيبها الى طلبها لظهور التمتع منها وان  
لم يكن حكم على الزوج باحد أمرين اما أن يأتيها بمؤنسة واما أن ينقلها الى  
مكان لا تستوحش فيه والى هذا كله تشير الآية الشريفة المقدمة وهي قوله  
تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجدكم ولا تضاروهن لتضيقةوا

---

( مادة ١٨٦ ) اذا اسكن الزوج امرأته في مسكن على حدته من دار فيها احد  
من اقاربه فليس لها طلب مسكن غيره الا اذا كانوا يؤذونها فعلا او قولا ولها طلب ذلك  
مع الضرر فان كان في نفس المسكن المقيمة هي به ضرر لها او احدى اقارب زوجها فلها  
طلب مسكن غيره ولو لم يؤذوها فعلا او قولا

عليهن ) — انظر مادة ( ١٨٧ )

فعلم مما تقدم أن جميع ما تحتاج اليه الزوجة واجب على الزوج سواء كان طعاما أو كسوة أو سكنى فكل ما تحتاجه المرأة من لباس بدنها وفرش بيتها مما تنام عليه وما تغطي به لازم على الزوج . ولعلم من ذلك أنها لو كان لها أمتعة من فرش ونحوه لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب لها عليه ما ذكر ولا يلزمها أن تلبس ثيابها ولا أن تنام على فراشها ومن باب أولى لا يلزمها أن تفرش متاعها لينام هو أو يجلس عليه فإن رضيت بذلك كما هو جار الآن بين الأزواج كان حسنا لأن فيه تعاونا وتعاضدا فتحصل اللفة والمحبة فيأتي الزواج بمقاصده التي شرع لها — انظر مادة ( ١٨٨ )

### ❦ الفصل الخامس ❦

#### ( في نفقة زوجة الغائب )

اعلم أنه إذا غاب الزوج وطلبت الزوجة من القاضي أن يفرض لها النفقة اجابها الى هذا الطلب . ثم ان الغائب اما ان يكون له مال أولا فان

( مادة ١٨٧ ) اذا كانت المرأة تستوحش من المسكن الذي اسكنها فيه زوجها بان كان كبيرا كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران او كان الزوج يخرج ليلا ليبيت عند صهرتها ولم يكن لها ولد او خادمة تستأنس به فاعليه ان ياتيها بمؤنسة او ينقلها الى حيث لا تستوحش ( مادة ١٨٨ ) يفرض للمرأة ما تنام عليه من فراش ولحاف وما تفرشه للقعود على قدر حالها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها امتعة من فراش ونحوه وعليه ايضا ما يلزم من سائر ادوات البيت وما تتخلف وتطيب به المرأة على عادة اهل البلد

كان له مال فاما أن يكون من جنس النفقة أولا وكل له حكم يخصه واليك  
البيان — فان كان له مال وهو من جنس حقها في النفقة كالغلال والسمن  
ونحوهما من أصناف المأكولات والذهب والفضة بلا فرق بين أن يكونا  
مضرويين أو غير مضرويين سواء كان هذا المال موجودا في منزل الزوج  
أو غير موجود فيه بأن كان مودعا عند غيره أو دينا له عليه ولكن اذا كان  
المال الذي للغائب موجودا في منزل الزوج فرض لها النفقة فيه وأمرها بالاخت  
نه على حسب الفرض الذي قدره ان علم بالنكاح بينهما لانه إبقاء لحق  
الزوجة وليس بقضاء على الزوج بالنفقة حتى يقال أن القاضى لا يقضى بعلمه  
واما اذا ادعت أنه ترك مالا مودعا عند شخص فان القاضى يحضر ذلك  
الشخص ويسأله عن دعواها فاما أن يقر بالزوجية والودعة أو ينكرهما أو يقر  
بالزوجية وينكر الودعة أو يقر بالودعة وينكر الزوجية فان أقر بالودعة والزوجة  
فرض لها القاضى النفقة في ذلك المال وأمر المودع بأعطائها النفقة منه لانه  
لما أقر بالزوجية والودعة فقد أقر بأن للزوجة حق الاخت  
وان أنكر الزوجية والودعة أو أقر بواحد منهما وأنكر الآخر فاما أن  
يكون القاضى عالما بما أنكره أو غير عالم فان كان عالما فرض لها النفقة أيضا  
في هذا المال وأمره بأعطائها النفقة منه لانه اذا جاز للقاضى أن يأمر المودع  
بالاتفاق عليها بالبينة المحتملة للكذب فلائى يجوز بعلمه الذى لا  
يحتمله أولى

وان كان القاضى غير عالم بما أنكره المودع وأرادت المرأة أن تثبت

ما أنكره بالبينة يجيبها القاضي إلى طلبها ويسمع البينة ومتى ثبت ما ادعته  
فرض لها النفقة ولا يقضى بالنكاح لأن القضاء به قضاء على الغائب وهو لا  
يحوز بخلاف القضاء بالنفقة فإنه من باب الاعانة على أخذ النفقة وكل ما قيل  
في الوديعة يقال بالنسبة للدين.

فإن لم يترك الغائب إلا مالا في بيته أو وديعة فقط أو ديناً فرض القاضي  
النفقة فيه لأنه ليس هناك غيره وإما أن ترك الكل فإن القاضي يفرض النفقة  
أولا في المال الموجود في بيته ثم في مال الوديعة ثم في الدين لأن المصلحة للغائب  
فيما ذكر لأن مال الوديعة محفوظ عند المودع فلم يكن معرضا للخطر بخلاف  
المال الذي في بيته ومال الوديعة يحتمل أن يهلك عند المودع وهلاكه يكون  
على الغائب بخلاف الدين فإنه ليس شيئا معينا حتى يهلك عند المدين فيكون  
محموظا أكثر من الوديعة فيكون النظر للغائب في هذا الترتيب فيتبعه  
القاضي.

وبما أن القاضي نصب ناظرا للمصلحة فعندما يفرض النفقة في مال  
الغائب لا يعلمه للزوجة إلا إذا أخذ منها ضامنا للمال الذي تأخذه ولا يكتفى  
بذلك بخافئ المرأة على ثلاثة أشياء : الأول أن زوجها الغائب لم يترك لها  
النفقة قبل سفره الثاني أنها لم تكن ناشرة أي خارجة عن طاعته بغير حق  
الثالث أن زوجها الغائب لم يطلقها قبل سفره وباتت عندها إذا فيه نظر  
للغائب أيضا

والمراد من الغيبة التي يفرض القاضي النفقة للزوجة بسببها أن لا يسهل  
إحضار الزوج ومراجعته ولو كان مختفيا في البلد الذي فيه الزوجة وهو المعول

عليه — انظر مادة (١٨٩)

وإن لم يترك الغائب مالا مطلقا ورفعت المرأة امرها للقاضي وادعت  
أن تقيم يئنة على الزواج ليقضى لها بالنفقة عليه يجيبها إلى طلبها فيسمع يئنتها  
ويقضى لها بالنفقة دون الزواج ولكن حيث أن الغائب لم يترك مالا مطلقا  
يأمره القاضي بالاشتدانة ولكن لا بد من أخذه كفيل منها بما تأخذه وتحليفها  
على الأشياء الثلاثة المتقدمة لأن في ذلك نظر إلى الغائب — انظر مادة (١٩٠)  
فإن حضر الزوج الغائب من السفر فاما أن يصادق المرأة على ماله أو  
يشكره فإن وافقها فلا يكون له حق في أخذ شيء من المرأة ولا من الكفيل  
وإن أنكر فاما أن يشكره عدم تعجيل النفقة قبل سفرة أو يشكرها  
زوجة له أو يشكره عدم الطلاق وانقطاع العدة وكل له الحكم بخصه فإن كان  
الأول فاما أن يشكر المرأة ذلك أو تطلق فإن أنكرت ووافق الزوج يئنة

(مادة ١٨٩) تقرر النفقة لزوجة الغائب في ماله إن كان له مال حاضر في  
منزله من جنس النفقة كالأغلال ونحوها من أصناف المأكولات والذهب والفضة المضرويين  
وغير المضرويين أو كان له مال من ذلك مودع عند أحد أو دين عليه وافر المودع أو  
المدينون بالمال وبالحرجية أو لم يقرر أو كان الحاكم يعلم بهما أو أقامت المرأة يئنة على  
الوديعه أو الدين وعلى الفكاك وإن كان لا يقضي لها به على الغائب ويبدأ الحاكم في فرض  
النفقة بمال الوديعه ثم بالدين فلو كان للغائب مال حاضر في يئته من جنسها فرضها فيه  
وإذا أخذ الحاكم عليها كفيل أو كان ماله في قبضه ومحالها أن زوجها الغائب لم يترك لها  
نفقة وإنها لم تكن ناشرة ولا مطلقة مضت عندها

(مادة ١٩٠) إذا لم يخلف الغائب مالا وأقامت المرأة يئنة على الفكاك يقضي لها  
الحاكم بالنفقة دونه ويأمرها بالاشتدانة على زوجها ويكفلها ويحلفها كما تقدم وإن طلبت  
فكسح الفكاك فلا يقضى

ثبت دعواه وحينئذ يكون له الحق في اخذ المال الذي اخذته حال غيابه  
لانه تبين انها لا تستحقه وفي هذه الحالة اى حالة اثبات ذلك بالبينة يكون  
له الحق في اخذ المال الذي اخذته حال غيابه من المرأة او من الكفيل لان  
البينة حجة متعديّة

وان عجز عن اقامة البينة فله ان يطلب من المرأة اليمين فعند توجه اليمين  
عليها اما ان تمتنع عن اليمين او تحلف فان امتنعت عن اليمين ثبت ما ادعاه  
وحيثئذ يخير بين اخذه من الكفيل او من المرأة

وان صدقته في انه عجل لها النفقة قبل سفره كان له الحق في اخذ  
المال منها فقط فليس له اخذه من الكفيل لانه ثبت باقرارها وهو حجة  
قاصرة على المقر فلا يتعدى الى الكفيل - انظر مادة ( ١٩١ )

وان كان الثاني وهو ما اذا انكر الغائب الزواج اصلا حينئذ تكون  
المرأة مدعية عليه الزوجية وهو ينكرها فتكلف المرأة باثبات دعواها فان  
اقامت بيّنة على انها زوجته ثبتت الزوجية وان عجزت عن اقامة البيّنة فلها  
طلب يمينه فان امتنع ثبتت الزوجية أيضاً وان حلف سقطت دعواها وفي  
هذه الحالة يكون له الحق في اخذ المال الذي اخذته لان اخذها له كان مبنيّاً  
على دعواها الزوجية ولم تثبت فيسترده . ثم ان المال الذي اخذته اما ان  
يكون وديعة او ديناً فان كان وديعة فهو بخير بين اخذه من المرأة او من

---

( مادة ١٩١ ) . اذا حضر الزوج الغائب وادعى انه عجل لها للنفقة قبل سفره واقام  
البيّنة على ذلك او لم يتم واستحلفها فتكلت فهو بالخيار ان شاء استرد النفقة من المرأة  
وان شاء رجع بها على الكفيل وان اقرت المرأة انه عجل لها النفقة يرجع بها عليها لا عليه

المودع فان اختار تضمين المرأة فليس لها حق في الرجوع به على احد وان اخذه من المودع كان له الحق في اخذه من المرأة

وان كان ديناً فليس له الا اخذه من المدين وهو يرجع به على المرأة والفرق بينهما ان المرأة في الوديعة أخذت نفس ما يستحقه الغائب فيكون كل منهما متعدياً فيثبت له الخيار وفي الدين اخذت مثل ما يستحقه الغائب لان الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها ولكن بعد اخذه من المدين يرجع المدين به على المرأة لانه تبين انها غير مستحقة لما اخذت فترده انظر مادة (١٩٢) وان كان الثالث وهو ما اذا ادعى الزوج الغائب انها كانت زوجة له ولكن طلقها قبل سفره واقتضت عدتها وأثبت ذلك بالبينة فله الحق في تضمين المرأة المال الذي اخذته حال غيابه لانها اخذته على انه نفقة وقد تبين انها لا تستحقه فترده وليس له تضمين كل من المودع والمدين لان الطلاق مما ينفرد به الزوج فيخفى عليهما حتى اذا وجد ما يدل على انهما يعلمان بالطلاق بان شهدت البينة التي أقامها الزوج على الطلاق وانقضاء العدة بان كلا من المودع والمدين يعلم بذلك ثبت له حق الرجوع على كل منهما أيضاً لتعدي كل منهما والحالة هذه على مال الغائب — انظر مادة (١٩٣)

(مادة ١٩٢) اذا رجع الغائب وانكر النكاح ولا بينة للمرأة فالقول قوله مع حاقه فاذا حلف وكان المال الذي قبضته وديعة فله ان يرجع به على المرأة او على المودع وان كان ديناً فله الرجوع على الغريم وهو يرجع على المرأة

(مادة ١٩٣) اذا رجع الزوج الغائب واقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة وعدم استحقاق المرأة النفقة التي اخذتها في غيابه ضمننت هي لا الدافع من المودع او المدين الا اذا شهدت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق فحينئذ يكون عليه الضمان

فاذا فرض ان القاضى امر كلا من المودع والمدين بالا اتفاق على  
الزوجة من الوديعة والدين وامثل كل منهما الامر وبعد مدة عادت المرأة  
الى القاضى وادعت ان كلا منهما لم يعطها شيئا فادعى كل منهما انه اعطاها  
مصدق المودع بلا بينة لانه امين ولا يقبل قول المدين الا اذا اثبت بالبينة  
انه دفع اليها الدين لانه يدعى براءة ذمته منه فلا يسقط عنه الا بينة —  
انظر مادة ( ١٩٤ )

وان كان المال الذى تركه الغائب ليس من جنس النفقة فلما ان يحشى  
عليه التلف من المتكث أولا فان كان الاول بائعا للقاضى أو اتفق على الزوجة  
من ثمنه لان النظر الى الغائب فى ذلك وان كان الثانى فلا تفرض فيه النفقة  
لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب وخير هذا تؤجر نفقاته ويصرف  
من اجرتها فى نفقة المرأة — انظر مادة ( ١٩٥ )

وفى كل موضع جاز للقاضى ان يقضى للمرأة بالنفقة من مال زوجها  
الغائب جاز لها ان تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قسطن لان قضاء  
القاضى من قبيل الاعانة والفتوى فتحققا ثابت وان لم يقض به فلها اخذه —

( مادة ١٩٤ ) اذا ادعى المودع او المدين الذى امره القاضى بالاتفاق على  
زوجة الغائب انه دفع اليها المال للنفقة وانكرت المرأة ذلك يقبل قول المودع بلا بينة  
ولا يقبل قول المدين الا بينة

( مادة ١٩٥ ) اذا كانت الوديعة او المال الذى فى يدي الزوج الغائب من غير  
جنس النفقة فليس للزوجة ان تبيع منه شيئا فى نفقة نفسها ولا للقاضى بيع شيء منه  
وتؤجر نفقاته ويصرف من اجرتها فى نفقة المرأة

### الفصل السادس في دين النفقة

اعلم أنه إذا كان شخص مدينا وطلب الدائنون ديونهم الثابتة يؤمر المدين بسداد تلك الديون فإن لم يثل فيها وإن لم يمثل ولم تكن لديه قود ظاهرة باع القاضى عليه من أمواله ما يفي بسداد ديونه فإن كانت أمواله لا تفي بالديون باعها القاضى وقسم ثمنها بين الدائنين قسمة تناسبية أى كل من الدائنين أخذ من ثمن ما يباع بنسبة دينه ولكن عند ما يبيع القاضى أمواله فلا يبيعها كلها بل يترك النفقة الكافية له وللمن تلزمه نفقه ولا شك أن النفقة تشمل السكنى والكسوة والطعام فيترك له ما يحتاج إليه من ذلك -  
انظر مادة ( ١٩٧ )

واعلم أنه إذا مضت مدة لم ينفق الزوج فيها على زوجته بل أتفقت هي على نفسها سواء كان من مالها أو من مال غيرها ثم طالبت بما أتفقت فاما ان تكون نفقة تلك المدة غير مقضى بها ولا متراضى عليها أو تكون مقضيا بها أو متراضى عليها بين الزوجين والمقضى بها أو المتراضى عليها ما أن تكون مستدانة أو غير مستدانة والمستدانة إما ان تكون مستدانة بغير أمر القاضى

( مادة ١٩٦ ) في كل موضع جاز للقاضى ان يقضى للمرأة بالنفقة من مال زوجها التام جاز لها ان تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قضاء

( مادة ١٩٧ ) تقدم النفقة الكافية للشخص وزوجته وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه

أو امر الزوج أو مستدانة بأمر واحد منهما وكل من هذه الأحوال له حكم يخصه واليك البيان

فإن كانت النفقة غير مقضى بها ولا متراضى عليها فاما أن يكون الزمن الذي مضى شهرا فأكثر أو أقل فإن كان الأول سقطت عنه النفقة بمضى هذا الزمن فليس لها حق في طلبها لأنها ليست بدين على الزوج إذ أن النفقة لا تصير دينا إلا بأحد أمرين : الأول قضاء القاضي بها على الزوج ، الثاني التراضي بين الزوجين ولم يوجد واحد منهما فتسقط ( تأمل )

وإن كانت المدة أقل من شهر فلا تسقط فلها الحق في طلبها لأنهم جعلوا هذه المدة قليلة والتقليل مما لا يمكن التعرز عنه — انظر مادتي ( ١٩٨ ) و ( ٢٠٠ )

وإن كانت النفقة مقضيا بها أو متراضى عليها بين الزوجين ولكن لم تطالب المرأة بها ولم تأخذها دينا أو استدانتها ولكن بغير أمر القاضي أو الزوج وبعد ذلك طالبت الزوج بها يثبت لها الحق لأنها لا تسقط بمضى الزمن إذ صارت دينا بالقضاء أو الرضا فلها أخذها سواء كانت المدة الماضية التي لم تأخذ فيها النفقة قليلة أو كثيرة ولكن هذه النفقة تسقط بواحد من ثلاثة (١) موت أحد الزوجين (٢) نشوز الزوجة (٣) الطلاق إذا تحقق أنه وقع لسوء اخلاق

( مادة ١٩٨ ) لا تصير النفقة دينا إلا بالقضاء أو بتراضي الزوجين على شيء معين

( مادة ٢٠٠ ) ليس للمرأة الرجوع على زوجها حاضرا كان أو غائبا بما أقرته

من مالها قبل فرض القاضي أو التراضي على شيء معين بل يسقط ذلك بمضى شهر فأكثر لا أقل

المرأة (تأمل) — انظر مادتي (١٩٩ و ٢٠١)

وان كانت النفقة مقضيا بها او متراضى عليها ولكنها مستدانة بأمر القاضي فلا يسقط دينها اصلا لا بموت ولا بغيره لان للقاضي ولاية عامة فهي بمنزلة استدانة الزوج ولو استدان الزوج بنفسه لم يسقط ذلك الدين بموت أحدهما فهذا مثله وكما ثبت للزوجة الحق في طلب دين النفقة من الزوج لتعطيه للدائن يثبت للدائن طلب الزوج مباشرة بهذا الدين ان كانت الاستدانة بأمر الحاكم وحينئذ يكون الدائن مخيرا بين أخذ دينه من المرأة أو الزوج \* — انظر مادة (٢٠٢)

فان أعطى الزوج لزوجته نفقة مدة مستقبله ولم يحصل في أثناء تلك

(مادة ١٩٩) النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي او بالتراضي لا تسقط بمضي المدة فاذا لم تطالب بها المرأة ولم تقبضها كلها او بعضها في مواعييدها المقررة فلها ما دامت حية مطبوعة والزوج حتى ان ترجع عليه بالمقدار المتجدد منها بعد القضاء او الرضا سواء كانت المدة الماضية قليلة او كثيرة

(٢٠١) النفقة المفروضة بالقضاء او الرضا والمستدانة بغير أمر الحاكم يسقط دينها بموت أحد الزوجين ولا يسقط دين النفقة بالطلاق الا اذا تحقق أنه وقع لسوء أخلاق المرأة

(مادة ٢٠٢) النفقة المستدانة بأمر الحاكم لا تسقط دينها بأي حال بل تكون ديننا ثابتا لها في تركة زوجها واجبا أدائه ثم ان كانت الاستدانة بأمر الحاكم فللغيرم الرجوع على أيهما شاء من الزوج أو من المرأة وان كانت بلا أمر الحاكم فلا رجوع له الا على المرأة وهي ترجع على زوجها ان ثبت لها عليه حق

المدة ما يسقط النفقة فقد استحققتها فلا حق له في استرداد شيء منها وأما إذا حصل في أثناء المدة ما يسقطها كما إذا عجل لها نفقة سنة مثلاً وماتت الزوجة بعد مضي أربعة أشهر أو مات الزوج فليس له ولا لورثته حق في استرداد شيء منها أو من ورثتها ولو كانت موجودة لأنها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلات بعد الموت لانتها حكمها كما في الهبة ( تأمل ) -  
انظر مادة ( ٢٠٣ )

والنفقة حق للزوجة قلها أن تطالب زوجها بها ولها أن تبرئه منها ولكن الإبراء من النفقة إما أن يكون قبل القضاء بها أو التراضي عليها أو بعد واحد منهما فإن كان بعد واحد منهما فإما أن يكون عن مدة ماضية أو مستقبلية فإن كان قبل القضاء أو الرضا فهو باطل لأن الإبراء لا يكون إلا عن شيء موجود في الذمة وقته والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا فلم يكن الدين موجوداً وقت الإبراء فلا يصح وإن كان بعد القضاء أو الرضا وكان عن مدة ماضية صحح الإبراء لقيام الدين بذمته وقته وإن كان عن زمن مستقبل فإن كانت مفروضة شهرياً واستهل الشهر بأن جاء أول يوم منه وأبرأته عن نفقة شهر صحح هذا الإبراء فإن أبرأته عن نفقة شهرين أو ثلاثة مثلاً فلا يبرأ إلا عن نفقة الشهر الذي دخل أوله وحينئذ يكون لها الحق في مطالبة نفقة غير الشهر الذي حصل الإبراء فيه لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فافترض لمعنى يتجدد بتجدد الشهر فلم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض ومالم يتجدد

---

( مادة ٢٠٣ ) لا تسترد النفقة التي دفعت للزوجة معجلاً لا بموت ولا طلاق سواء معجلها الزوج أو أبوه ولو كانت قائمة

الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة فلا يصح الإبراء عنها ومثله ما اذا كانت مفروضة يومياً أو أسبوعياً أو سنوياً لما ذكر — انظر مادة ( ٢٠٤ )

فإذا صارت النفقة ديناً بالقضاء أو الرضا ومضت مدة ولم تقبضها المرأة حتى تجمع لها مقدار من النقود عند الزوج وكان للزوج عليها دين بأن اشترت منه شيئاً مثلاً ولم تدفع له ثمنه وطلب أحدهما مقاصة الدينين ببعضهما فاما أن يكون المطالب الزوجة أو الزوج . فان كان الأول فلا بد من رضاه بذلك لان الدين الثابت عليه دين نفقة وهو دين ضعيف والدين الثابت عليهما دين صحيح فيكون أقوى فلا يجبر على ذلك لقوة دينه

وان كان الثاني وهو ما اذا كان طالب المقاصة هو الزوج اجيب الى طلبه لان النفقة دين ضعيف ودين الزوج صحيح فهو أقوى فيكون هذا الطلب في فائدة الزوجة فتجبر على القبول — انظر مادة ( ٢٠٥ )



( مادة ٢٠٤ ) الإبراء عن النفقة قبل فرضها قضاء أو رضاه باطل وبعده صحيح عن نفقة المدة الماضية وعن نفقة يوم واحد مستقبل دخل أوله ان كانت مفروضة كل يوم وعن أسبوع واحد ان كانت مفروضة كل أسبوع وعن نفقة شهر واحد مستقبل قد أسهل ان كانت مفروضة كل شهر وعن نفقة سنة واحدة مستقبل قد دخلت ان كانت مفروضة سنوياً

( مادة ٢٠٥ ) دين النفقة والدين الثابت في ذمة المرأة لزوجها لا يلتقيان قصاصاً فإذا طلبت المرأة مقاصة دين نفقتها بما عليها لزوجها فلا يحجب الى مطالبها الا اذا رضي بذلك وان طلب هو مقاصة دين نفقتها بما عليه عليها يحجب الى طلبه

## الباب الثالث

### ﴿ في ولاية الزوج وماله من الحقوق ﴾

اعلم انه لا ولاية للزوج على الزوجة الا فيما يحفظ به عرضه وشرفه ونسبه وماله وحيدته لا ولاية له على اموالها الخاصة بها بل هي التي لها الولاية عليها فلها التصرف في جميعها سواء كان باذنه او غيره فاذا كان لها اموال فهي التي تتولى ادارتها بنفسها او توكل من شاءت سواء كان الزوج او غيره فتقبض أجرة أملاكها بنفسها او توكل من شاءت في ذلك وكل عقد صدر منها وكانت رشيدة أى محسنة للتصرف في مالها لا يتوقف نفاذه على اجازة احد ولو كان ابا او جدا فان كانت غير رشيدة فلا يتوقف على اجازة الزوج لانه لا ولاية له على اموالها الخاصة في حال من الاحوال ولكن العقود التي تصدر منها اذا كانت مترددة بين النفع والضرر يتوقف نفاذها في حال كونها غير رشيدة على اجازة ابيها ان كان موجودا فان لم يكن فوصيه فان لم يوجد فالجد الصحيح ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه لان كلا من هؤلاء له الولاية على اموالها بهذا الترتيب وكل شيء يلزم المرأة من النفقة واجب على الزوج فلا يلزمها شيء من النفقات معها كثرت اموالها - انظر مادة ( ٢٠٦ )

( مادة ٢٠٦ ) ولاية الزوج على المرأة تأديبية فلا ولاية له على اموالها الخاصة بها بل لها التصرف في جميعها بلا اذنه ورضاه بدون ان يكون له وجه في معارضة نفقاتها على ولايته ولها ان تقبض غلة املاكها وتوكل غير زوجها في ادارة مصالحها وتقضي عقودها بلا توقف على اجازته مطلقا ولا على اجازة ابيها او جدّها عند فقده او وصيها ان كانت رشيدة محسنة للتصرف ومعها ان يكون ثروتها فلا يلزمها شيء من النفقات الواجبة على الزوج

وكل من الزوجين له حقوق على الآخر فتى قام احدهما بما عليه من الحقوق  
وجب على الآخر القيام بالحقوق التي من جهته ومن حقوق الزوجة على  
الزوج اعطاؤها معجل صداقها فان لم يف به فليس له حق في منعها من  
الخروج من بيته وان وفى به و ارادت ان تخرج فاما ان يكون خروجها بحق  
او بغير حق فان كان الاول فليس له منعها فلها الخروج ولو بلا اذنه ومنه  
الخروج لزيارة والديها في كل اسبوع مرة ولزيارة غيرها من المحارم كالاخ  
والاخت في كل سنة مرة وله منعهم عند الزيارة من القرار والمقام عندها  
في بيته ومن الخروج بحق ما اذا ارادت اداء حج الفرض مع وجود محرم  
لها فليس له حق في منعها لان حقه لا يقدم على فرض العين فلها الخروج  
ولو بلا اذنه

وفي كل موضع أبحثنا لها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير  
الهيئة الى ما يكون داعية لنظر الرجال والاستئمال لقوله تعالى (ولا تبرزن  
تبرج الجاهلية الاولى)

وان كان الثاني وهو ما اذا كان خروجها بغير حق فلا يباح لها الخروج  
وذلك كالخروج لزيارة الاجنبيات وعيادتهن أو الخروج للولائم ولو كانت عند  
المحارم لاشتغالها غالباً على المقاسد

ومتن أوفاهل معجل صداقها فله اخراجها من منزل أبيها ان كانت صالحة  
للرجال واسكانها بين جيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها  
وهذا الحق ثابت له ولو اشترط عليه الإتيان أن لا يخرجها من منزلها لان











قائماً بالواجب عليه ومنها خروجها لزيارة أبيها في كل اسبوع مرة ولزيارة  
محارمها في كل سنة مرة

ومن هذه الاحوال ما اذا كان ابو الزوجة مريضاً فأحتاج اليها لعدم  
من يقوم بشأنه ففي هذه الحالة يلزمها الذهاب اليه وتعاهده بقدر احتياجه  
رضى الزوج او لم يرض ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان الأب مسلماً او غير  
مسلم ومثله الأم لان الشخص مأمور ببر الوالدين على قدر استطاعته -  
انظر مادتي (٢١٥ و ٢١٦)

## الكتاب الثالث

### ﴿ في فرق الزكاح ﴾

لما كانت الفرقة بين الزوجين لا تحصل الا بعد الزواج اخرها عنه  
والفرق كثيرة منها الفرقة بالطلاق ومنها الفرقة بالخلع أو بالعنة أو بالردة ولذلك  
جمعها وبدأ بالطلاق فقال

( مادة ٢١٥ ) للمرأة ان تخرج لزيارة والسيها في كل اسبوع مرة ولزيارة  
محارمها في كل سنة مرة ولا نبيت عند احد منهم بغير اذن زوجها ولا يمنع ابوها من  
الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مرة ولا غيرهم من المحارم في كل سنة مرة  
( مادة ٢١٦ ) اذا كان ابو الزوجة مريضاً طويلاً فأحتاجها ولم يكن  
لديه من يقوم بشأنه فعليها الذهاب اليه وتعاهده بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم  
وان أبى الزوج ذلك

## الباب الاول

### ﴿ في الطلاق ﴾

لما كان الطلاق يشتمل على عدة مباحث كتحريفه ومن يقع طلاقه ومن لا يقع ومحلّه وعدده وأقسامه وتنجزه وتعليقه وتقويضه للزوجة أتى بفصول تحت هذه الترجمة ولكن لم يبين معنى الطلاق في اللغة ولا في اصطلاح الفقهاء مع انه لا بد من معرفة معناه حتى يتميز عن غيره

### ﴿ تعريف الطلاق ﴾

الطلاق له معنيان معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح فمعناه في اللغة رفع القيد مطلقا أي سواء كان حسيا او معنويا

ومعنى الطلاق شرعا أي في اصطلاح الفقهاء رفع قيد النكاح في الحال او في المال بلفظ مخصوص فيرفع قيد النكاح بالطلاق في الحال اذا كان الطلاق باثنا فلو اراد الزوج ارجاع زوجته الى عصمته فلا بد أن يعقد عليها عقداً جديداً ويجعل لها مهرا جديداً ولا بد من رضاها بذلك لأن قيد النكاح قد ارتفع بمجرد الطلاق البائن وهذا ان كان باثنا يبنوثة صغرى فلو كبرى فلا بد من تزوجها بغيره كما عرفت غير مرة

ويرتفع قيد النكاح بالطلاق في المال اذا كان للطلاق رجعيان فحين طلق زوجته طلاقاً رجعياً فلا يرتفع الزواج في الحال بل بعد انقضاء العدة ولذا يجوز للزوج أن يراجعها ما دامت في العدة بدون عقد ومهر جديدين رضيته

أو لم ترض فإن اتفقت عدتها التحق بالبائن في الحكم فإذا أراد إرجاعها فلا بد من رضاها وعقد ومهر جديدين واللفظ المخصوص الذي يقع به الطلاق يكون صريحا وكناية كما سيتضح مما يأتي

### الفصل الأول

( فيمن يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق وعدده )

الزوج هو الذي له أن يرفع قيد الزواج إذا كان صحيحا فالطلاق لا يلحق النكاح الفاسد فلو فرض أن رجلا تزوج امرأة بعقد فاسد ثم أوقع عليها طلاقا فلا يلحق هذا الطلاق الزوجة فله أن يحدد العقد عليها ولا ينقص من عدد الطلاق شيء حتى لو كان الطلاق الذي أوقعه ثلاثا جاز له أن يعقد عليها قبل أن تتزوج بغيره لأنه غير واقع لما عرفت من أن الطلاق لا يقع إلا إذا كان عقد الزواج صحيحا

ولا يقع طلاق الزوج إلا إذا كان بالغاً عاقلاً سواء كان محسناً للتصرف في ماله أو غير محسن له وهو السفیه أي الذي يضع ماله على خلاف ما يقتضيه الشرع والعقل وسواء كان صحيحاً أو مريضاً لوجود العقل عند كل واحد منهما حتى إذا اتفق بأن نشأ عن تأثير المرض اختلال في العقل فلا يقع طلاق المريض وسواء كان الزوج مختاراً أو مكرهاً وسواء كان يقصد حقيقة كلامه أو لا يقصده وهو الهازل وكل هذا باتفاق إلا المكره فإن القائل بوقوع طلاقه أبو حنيفة وباقي الأئمة يقولون بعدم الوقوع فائداً هدد شخص آخر بشيء يكرهه كقتل أو قطع عضو أو إتلاف مال مثلاً أن لم

























واما الكناية التي يقع بها الطلاق رجعيا فهي ثلاثة الفاظ وهي اعتدى واستبرئ وحك وانت واحدة فكل من هذه الالفاظ الثلاثة كناية لانه يحتمل الطلاق وغيره اذ اعتدى أمر بالحساب فيحتمل ان يراد بها اعتداد أم الله تعالى او الاعتداد من النكاح واستبرئ وحك يحتمل الاستبراء ليطلقها أو بعد ما طلقها وانت واحدة يحتمل ان يكون نعتا لمصدر محذوف أي انت طالق طلقة واحدة ويحتمل أن يكون نعتا للمرأة أي انت واحدة عند قولك فاذا زال الابهام بالنية او دلالة الحال وقع الطلاق ولا يقع بهذه الالفاظ الثلاثة الا طلقة واحدة رجعية ولو نوى الابانة او اكثر من واحدة

فان صدر من الزوج لفظ من هذه الالفاظ ولم يكن في حالة الغضب ولم تسأله زوجته الطلاق فلا يقع الا بالنية وان خاطبها به حالة الغضب او جوابا عن طلبها الطلاق منه يقع بلا نية

واما ان صدر من الزوج غير الالفاظ الثلاثة المتقدمة ووقع الطلاق فلا يكون رجعيا بل بائنا ولو نوى الطلاق الثلاث وقع — انظر مادة (٢٢٩)

(مادة ٢٢٩) يقع الطلاق رجعيا بثلاثة الفاظ من الفاظ الكناية وهي اعتدى واستبرئ وحك وانت واحدة فمن قال ازوجتة لفظا منها وهو في حالة الرضا توقف وقوع الطلاق على نية فان نوى به الطلاق تقع واحدة رجعية ولو نوى غيرها او اكثر من واحدة وان لم ينو شيئا فلا يقع شيء وان خاطبها به في حالة الغضب او جوابا عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلقة واحدة رجعية بلا نية

### حكم الطلاق الرجعي

متى وقع الطلاق رجعياً ترتب عليه حكمه وهو أنه لا يزيل الملك ولا الحل بمعنى أن الزوج إذا أراد ردها إليه جاز له ذلك بدون عقد ومهر جديدين رضيت أو لم ترض لأن الملك باق والحل موجود ولكن محل كون الطلاق الرجعي لا يزيل الملك ما دامت المرأة في العدة فإن انقضت عدتها بانت منه فيشترط ما يشترط في البائن بينونة صغرى ويؤخذ من حكم الطلاق الرجعي أنه لا يؤثر على الزوجية بشيء بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في العدة وبناء على ذلك فالزوجة لا تخرج من البيت الساكنة هي فيه مع الزوج قبل الطلاق بل تبقى مقيمة به حتى تنقضي العدة ويدخل عليها بغير إذن بدون أن يعلمها بدخوله ولا يجب اتخاذ سترة بينهما . ويجب عليه تفقتها ما دامت في العدة ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصير بذلك مراجعاً لأن الرجعة كما تكون بالقول تكون بالفعل كما سيأتي في المادة التالية لهذه . وإذا مات أحد الزوجين والمرأة في العدة ورثه الآخر مطلقاً أي سواء كان الطلاق الرجعي في حال صحته أو في حال مرضه وسواء كان يطلبها أو بغيره . انظر مادة ( ٢٣٠ )

( مادة ٢٣٠ ) الطلاق الرجعي بواحدة كان أو اثنتين للحررة لا برفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في العدة وإنما اعتكف في بيتها المضاف إليهما بالسكنى ويندب جعل سترة بينهما وبين زوجها وتفقتها عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليهما ولو من غير إذن ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصير بذلك مراجعاً . وإذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر سواء طلبها زوجها في حال صحته أو في مرضه برضاها أو بدونه .















حرة فما دامت في العدة فله أن يراجعها بدون عقد ومهر جديدين ولا يشترط رضاها فإن انقضت العدة بآنت منه يدونة صغرى ملكت بها عصمتها فاذا اراد ردها اليه فلا بد من عقد ومهر جديدين ولا بد من رضاها — انظر مادة (٢٤١)

سابعاً — يقع الطلاق باثنا ايضاً متى اشترط الزوج في الطلاق عوضاً تدفمه اليه المرأة ولكن يشترط قبولها فاذا قال الزوج لزوجته انت طالق في نظير عشرين جنبها فقبلت المرأة ذلك في المجلس وقع الطلاق باثنا ولزمها دفع هذا المبلغ الى الزوج وانما كان هذا الطلاق باثنا لان غرض الزوجة من دفع هذا الموضع حل العصمة فلا يكون للزوج عليها سلطة وهذا لا يكون الا بالطلاق البائن — انظر مادة (٢٤٢)

ثامناً — يقع الطلاق باثنا ايضاً اذا قال الرجل كل حل على حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين على حرام فان كانت له زوجة واحدة وقع عليها الطلاق وان كان له أكثر من زوجة يقع على كل طائفة ويقع الطلاق على الصورة المتقدمة وان لم ينوه أو نوى واحدة أو اثنتين فان نوى ثلاثاً (تأمل) وانما وقع الطلاق بهذه الالفاظ بغير نية وان لم تكن صريحة فيه لانها صارت ملحقه بالصريح لانها لا تستعمل عرفاً الا فيه وان كانت في

( مادة ٢٤١ ) من طلق زوجته طلاقاً رجعيًا بواحدة أو اثنتين لو حرة ولم يراجعها حتى انقضت عدتها بآنت يدونة صغرى ملكت بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها ( مادة ٢٤٢ ) من طلق امرأته طلاقاً واجداً مقروناً بموضع وقبلت في مجلسها بآنت بواحدة







العدد وهو الثلاث ولكن لا بد من عقد ومهر جديدين وبشروط رضاها بذلك لأن الملك قد زال وأما غير المطاق فيجوز له أن يتزوجها بعد انقضاء العدة وفي العدة لا يجوز ثلاثيته النسب — انظر (مادة ٢٤٧)

### ﴿ حكم الطلاق البائن بينونة كبرى ﴾

متى وقع الطلاق بائنا بينونة كبرى وهو ما كان بالثلاث ويسمى بالطلاق البت زال الملك والحل مما فلا يجوز له أن يعقد عليها ولو رخصت إلا بعد أن يتزوجها غيره ولا بد أن يكون هذا الزوج صحيحاً نأزداً ويطؤها ذلك الغير وطاً حقيقياً فالخلوة الصحيحة لا تكني لحملها الأول ولا بد أن يكون هذا الوطء في المحل المباح شرعاً ويشترط أن يكون هذا الوطء موجباً للفصل ثم بعد ذلك تقع الفارقة بينه وبينها سواء كان بالطلاق أو بالموت وتمضي عدة هذه الفارقة

ولا فرق في هذا الحكم بين ما إذا كانت المطلقة ثلاثاً مدخولاً بها أو غير مدخول بها

وأما كانت المطلقة طلاقاً بائناً بينونة كبرى لا تحل لزوجها إلا بما ذكر لقوله تعالى (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) والمراد الطلقة الثالثة بدليل قوله تعالى قبل هذه الآية (الطلاق مرتان فامسك بمعروف

---

(مادت ٢٤٧) الطلاق البائن بينونة صغرى لا يزيل الحل فلا تحرم المباشرة بها دون الثلاث على مطلقها بل له أن يتزوجها في العدة وبعدها إنما لا يكون ذلك إلا برضاها ويعقد ومهر جديدين وينكح غيره من نكاحها في العدة

أو تسريح بأحسن) — انظر مادة (٢٤٨)

وعنى وقع الطلاق بائنا بينونة كبرى وتزوجت المطلقة بغير زوجها بالشروط المتقدمة في المادة السابقة وعادت لزوجها الاول فانها تعود اليه بحل جديد فيملك عليها ثلاث طلاقات

واما المطلقة بائنا بينونة صغرى ان عادت لزوجها ففيه تفصيل ويأتي أنها اما ان تعود اليه قبل ان تتزوج بغيره او بعده فان كان بعد الزواج فاما ان يدخل بها الزوج الثاني اولا فان عادت اليه قبل ان تتزوج بغيره سواء أعادها وهي في العدة أو بعد انقضائها عادت اليه بما بقي له من الطلاقات الثلاث في الملك الاول . وان عادت اليه بعد تزوجها بغيره ولكن قبل ان يدخل بها فكذلك الحكم وان كانت بعد الدخول بها تعود اليه بحل جديد فيملك عليها ثلاث طلاقات فيكون الزوج الثاني قدم هدم بالدخول الطلاق السابق كما هدم الثلاث فيثبت حل جديد للزوج الاول — انظر مادة (٢٤٩)

( مادة ٢٤٨ ) الطلاق البت يزيل في الحال الملك والحل معا ، فمن طلق زوجته الحرة من نكاح صحيح ثلاث طلاقات بكلمة واحدة قبل الدخول او بعد الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات او غير متفرقات يحرم عليه ان يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحا صحيحا نافذا ويطأها وطأ حقيقيا في الحل المتيقن موجبا للفصل ثم يطلقها او يموت عنها وتنقض عدتها . وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يجعلها للاول

( مادة ٢٤٩ ) نكاح الزوج الثاني بهدم بالدخول ما دون الثلاث من الطلاقات السابقة كما يهدم الثلاث ويثبت خلا جديدا فتعود المرأة للزوج الاول اذا تزوجها بملك جديد اي يملك عليها ثلاث طلاقات لو حرة

والطلاق بجميع أقسامه أى سواء كان رجعياً أو بائناً وسواء كان البائن بائناً بينونة صغرى أو كبرى لا يقع على المرأة إلا بعد أن يكون العقد صحيحاً فإن كان غير صحيح فلا يقع الطلاق أصلاً وينبئ على ذلك أنه لو عقد رجل على امرأة وكان العقد غير صحيح وطلقها ثلاثاً وأراد ردها إليه فلا داعى إلى تزوجها بغيره بل له أن يردها بعقد صحيح قبل ذلك فيملك عليها ثلاث طلاقات لأن الطلاق الأول غير واقع بل هو متاركة - انظر مادة (٢٥٠)

### ﴿ الفصل الثالث في تعليق الطلاق ﴾

اعلم أنه لا يشترط أن يكون الطلاق منجزاً بل كما يصح أن يكون منجزاً يصح أن يكون مضافاً إلى زمن مستقبل ويصح أن يكون معلقاً على شرط فالمنجز هو ما كان بصيغة مطلقة أى غير مقيدة بشرط ولا مضافة إلى وقت كقول الرجل لزوجته أنت على حرام وهذا يقع في الحال والمضاف إلى زمن مستقبل كقول الرجل لزوجته أنت طالق بعد عشرة أيام مثلاً وهذا لا يقع إلا عند انتهاء المدة المحدودة وأما التعليق فهو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى كقول الرجل لزوجته إن دخلت دار فلان فأنت طالق ففي هذه الجملة ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار

( مادة ٢٥٠ ) الطلاق لا يلحق المتكوجة نكاحاً فاسداً فالفرقة فيه متاركة لا طلاق حقيقى فمن طلق منكوجته فاسداً ثلاثاً فله أن يتزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويملك عليها ثلاث طلاقات

وهذا لا يقع به الطلاق الا عند حصول مدلول جملة الشرط . والطلاق وان كان لا يقع بمجرد التعليق بل عند حصول المعلق عليه الا انه يقال للتعليق يمين ويترتب عليه انه اذا حلف شخص ان لا يحلف فعلى طلاق زوجته على حصول شيء حث في يمينه السابق لانه حلف — انظر مادة (٢٥١).

وعند ما يعلق شخص طلاق زوجته على حصول شيء فلا يخلو الحال من احد امور ثلاثة الاول ان يكون مدلول فعل الشرط معدوما وقت التعليق ويجوز حصوله الثاني أن يكون موجوداً وقت التعليق الثالث أن يكون معدوماً ويستحيل حصوله

فان كان الاول كما اذا قال لزوجته ان كلمت فلانا فأنت طالق كان التعليق صحيحاً وينتظر حصول الشيء المعلق عليه الطلاق وهو تكليم فلان فان وجد وقع الطلاق وان لم يوجد فلا يقع

وان كان الثاني وهو ما اذا كان مدلول فعل الشرط محققاً كما اذا قال لها ان لبست هذا الثوب فأنت طالق وهي لابسة له فلا يخلو الحال من احد امرين :

الاول ان يكون مدلول فعل الشرط من الافعال التي تقبل الامتداد

( مادة ٢٥١ ) الطلاق لفظاً كان او بالكتابة يصح ان يكون منجزاً او معلقاً فالمعجز ما كان بصيغة مطلقة غير مقيدة بشرط ولا مضافة الى وقت وهذا يقع في الحال والمعلق ما كان معلقاً بشرط او حادثة او مضافاً الى وقت وهذا يشوق وقوعه على وجود الشرط او الحادثة او حلول الوقت المضاف اليه . والتعليق يمين

الثاني أن يكون من الأفعال التي لا تقبل الامتداد فالأول كالإقامة واللبس  
ولذا يصح عرفا أن تقول أقمت في هذا البيت سنة ولبست هذا الثوب شهرا  
والثاني كالخروج والدخول فإن كلا منهما عبارة عن الانفصال من خارج إلى  
داخل أو بالعكس فإن علق طلاق زوجته على فعل من الأفعال الأولى بأن قال  
لها إن لبست هذا الثوب فأنت طالق وكانت لابسة له ومضى زمن تتمكن  
فيه من خلعه ولم تخلعه وقع الطلاق لأن هذه الأفعال لبقائها جزم ابتدائها وإن  
علق طلاق زوجته على فعل من الأفعال الثانية بأن قال لزوجه إن دخلت  
هذه الدار فأنت طالق وكانت داخلة فيها وقته فلا يقع الطلاق ولو استمرت  
داخل الدار سنين ما لم تخرج منها ثم تدخلها

وإن كان الثالث ( وهو ما إذا كان مدلول فعل الشرط معدوما ويستحيل  
حصوله ) كما إذا قال لها إن دخل الجمل في سيم الخياط فأنت طالق كان التعليق  
لاغيا فلا يقع الطلاق أصلا لا في الحال لأنه ليس بمنجزا ولا في الاستقبال  
لاستحالة حصول مدلول فعل الشرط

ولا يصح التعليق إلا إذا كان هناك اتصال بين الجملتين فإن فصل بينهما  
كما إذا قال لزوجه أنت طالق وسكت وبعد ذلك قال لها إن كلمت فلانا فإن  
كان السكوت لغير عذر فلا يصح التعليق بل يقع الطلاق في الحال وإن كان  
لعذر كالسعال صح التعليق

وكما يلغو الطلاق المعلق على أمر مستحيل كذلك يلغو الطلاق في  
أحوال :

الحالة الأولى الطلاق المدخول فيه الشك كما إذا قال لزوجه أنت طالق

أو غير طالق لأنه أدخل الشك في أصل الإيقاع فلا يقع  
الحالة الثانية الطلاق المضاف لحالة منافية لإيقاعه كما إذا قال رجل لامرأته  
طالقتك وأنا نائم أو صبي لأنه في حالة النوم ووقت الصبا ليس أهلا لإيقاع  
الطلاق

الحالة الثالثة الطلاق المضاف لحالة منافية لوقوعه كما إذا قال لامرأته  
طلقتك قبل أن أتزوجك لأنها قبل تزوجه لها ليست محلا للطلاق  
الحالة الرابعة الطلاق المعلق على المشيئة الإلهية فإذا قال رجل لزوجته  
انت طالق إن شاء الله فلا يقع الطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام «من حلف  
بطلاق أو عتاق وقال إن شاء الله متصلا به فلا حنث» ويشترط في عدم  
وقوع هذا الطلاق شرطان : الأول أن يكون قوله إن شاء الله متصلا به  
فلو كان منفصلا عنه وكان لعذر كالسعال فلا يقع وإن كان لعذر وقع  
الثاني أن يكون قوله إن شاء الله مسموعا فلو قاله سرا وقع طلاقه — انظر  
مادة (٢٥٢)

فقد علمت أن حكم التعليق أنه متى وجد مدلول فعل الشرط وقع الطلاق  
وإذا لم يوجد فلا يقع ولكن هذا الحكم لا يلزم إلا في حالتين : الأولى أن

(مادة ٢٥٢) يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على  
خطر الوجود لا محققا ولا مستحيلا ولا منفصلا إلا لعذر فالعلاق على محقق ينجز فيما  
لبقائه حكم ابتدائه . والتعليق على أمر محال لغو وكذا يلغو الطلاق المدخول فيه الشك  
والطلاق المضاف لحالة منافية لإيقاعه أو وقوعه وكذلك المعلق على المشيئة الإلهية مسموعا  
متصلا لا منفصلا إلا لعذر

تكون المرأة محلاً للطلاق وقت التعليق

الثانية ان تكون المرأة ليست محلاً للطلاق وقته بأن كانت غير معقود عليها ولكنه اضاف الطلاق الى سبب الملك وهو الزوج فاذا قال رجل لامرأة أجنبية منه ان تزوجتك فأنت طالق لزمه حكم هذا التعليق فتي حصل الزوج وقع الطلاق

اما اذا لم يوجد تعليق الطلاق في احدى هاتين الحالتين بان كانت المرأة المعلق طلاقها على حصول شيء ليست محلاً للطلاق ولم يصف الطلاق الى سبب الملك وذلك بأن يقول لأجنبية منه ان كلمت فلانا فأنت طالق فلا يلزم حكم هذا التعليق \* وينبنى على هذا انه اذا وجد مدلول فعل الشرط وهو تكليم فلان فلا يقع الطلاق سواء وجد قبل تزوجها أو بعده — انظر مادة (٢٥٣)

وما دامت المرأة المعلق طلاقها على حصول شيء موجودة في عصمة الزوج فاليمين المعلقة باقية فتي أى زمن وجد مدلول فعل الشرط وقع الطلاق اما لو انحل قيد الزواج وخرجت المرأة من عصمته فاما ان يكون انحلاله بالبائن بينونة صغرى او بالبائن بينونة كبرى

فان كان الاول فاليمين المعلقة باقية فان وجد مدلول فعل الشرط وهى

( مادة ٢٥٣ ) يشترط في لزوم التعليق ان يكون في ملك النكاح حقيقة أو حكماً أى حال قيامه أو في عدة الطلاق الرجعى أو البائن في بعض صورده أو مضافاً الى الملك فان اضاف المعلق الى امرأة أجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا يلزمه ولا تطلق المرأة بوقوعه



فاذا وجد مرة ثانية فلا يترتب على هذا الوجود شيء وفي الثانية لا تنحل  
اليمين بأول مرة بل تبقى لمرة ثانية وثالثة

وينبنى على هذا ان الرجل اذا قال لزوجته ان خرجت من هذا البيت  
فأنت طالق فخرجت أول مرة انحلت اليمين سواء كان خروجها وهي في  
عصمته أو بعد زوال العصمة ولكن ان وجد مدلول فعل الشرط والمرأة محل  
للطلاق انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد والمرأة ليست محلا للطلاق  
بان نجز عليها طلاقا وانقضت عدتها انحلت اليمين ايضا ولا يقع الطلاق لانه  
لم يصادف محله — انظر مادة ( ٢٥٦ )

وفي الحالة الثانية وهي ما اذا كانت اداة التعليق تفيد التكرار ولا تنحل  
اليمين بأول مرة بل تبقى لمرة ثانية وثالثة ، والأدوات التي تفيد هي كل  
وكلا ولكن بينهما فرق وهو أن كلمة كل تقتضي عموم الاسماء وكما تقتضي  
عموم الافعال لان كلمة كل تدخل على الاسماء وكما تدخل على الافعال فتفيد  
كل واحدة منهما عموم ما دخلت عليه فاذا وجد اسم واحد أو فعل واحد فقط  
وجد المحلوف عليه فتتحل اليمين في حقه فقط وتبقى في حق غيره من  
الاسماء والافعال

وينبنى على هذا ان الرجل اذا قال كل امرأة أتزوجها في طالق فتزوج  
امرأة وقع عليها الطلاق وانحلت اليمين في حقه فقط وبقيت في حق غيرها

---

( مادة ٢٥٦ ) تنحل اليمين ولا يبقى لها عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده  
في الملك أو بعد زواله لكن ان وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة أو في عدة الطلاق  
يقع عليها الطلاق وان وجد بعد زواله فلا يقع شيء

فاذا تزوجها بعد ذلك فلا يقع شيء  
واما كلما فلا يخلو حالها من أحد امرين الاول أن تدخل على غيره  
سبب الملك الثاني أن تدخل على سبب الملك

فان كان الاول افادت التكرار ولكن تكرارها ينتهي بانتهاء الثلاث  
كما اذا قال رجل لزوجته كلما زرت اختك فانت طالق فانها هنا دخلت على  
الزيارة وهي ليست سببا لملك الطلاق فان وجدت الزيارة اول مرة والمرأة  
في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق وان وجدت مرة ثانية بالشرط المتقدم  
وقع طلاق ثان وان وجدت مرة ثالثة وقع طلاق ثالث فاذا تزوجت بغيره  
ثم عادت لزوجها الاول ووجدت الزيارة فلا يقع الطلاق

وان كان الثاني وهو دخولها على سبب الملك فلا ينتهي بالثلاث فاذا  
قال رجل كلما تزوجت امرأة فهي طالق فانها دخلت على الزوج وهو سبب  
ملك الطلاق فان وجد تزوج أى امرأة كانت وقع الطلاق فان تزوجها ثانيا  
وقع طلاق ثان فان عقد عليها ثالثا وقع ثالث فاذا تزوجت بغيره وعقد عليها  
الاول بعد التحليل وقع الطلاق لان اليمين في هذه الحالة لا تنتهي اصلا -  
انظر مادة (٢٥٧)

(مادة ٢٥٧) لا يثبت الخلف في يمين واحدة أكثر من مرة في جميع أدوات  
الشرط الا اذا استعمل كلمة كلما . فان ادخلها على غير الزوج بان قال لامرأته كلما زرت  
اختك فانت طالق فلا تنتهي اليمين الا بالزيارة الثالثة وفي كل زيارة يثبت حتى اذا  
انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعد زوج آخر فلا يقع عليها الطلاق ان زارت . وان  
ادخلها على سبب الملك وهو الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلا تنتهي  
اليمين بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعد زوج آخر

وتعليق الطلاق اما أن يكون على شيء واحد أو على شيئين فإن كان على شيء واحد ووجد مدلول فعل الشرط وهي في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق بلا انتظار شيء آخر . وان كان على شيئين كما اذا قال رجل ازوجته ان كلمت فلانا وفلانا فانت طالق ثلاثا فلا يقع الطلاق بوجود واحد منهما بل ينتظر حصول الثاني فإن وجد والمرأة في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق وان لم يوجد أصلا أو وجد ولكن وقت وجوده كانت المرأة ليست في الملك لا حقيقة ولا حكما فلا يقع الطلاق فتمت وجد الثاني من الأمرين وهي في الملك وقع الطلاق ومتى وجد وهي خارجة عن الملك فلا يقع - وهذه المسألة لها اربع صور

الاولى - أن يوجد كل من الأمرين والمرأة في الملك وهذه يقع فيها الطلاق الثانية - أن يوجد الاول وهي خارجة عن الملك والثاني وهي في الملك فيقع الطلاق ايضا

الثالثة - أن يوجد الأمران وهي خارجة عن الملك وفي هذه الحالة لا يقع الطلاق لانه لم يصادف محله

الصورة الرابعة - ان يوجد الاول وهي في الملك والثاني وهي خارجة عن الملك وفي هذه لا يقع الطلاق ايضا لانها وقت وجود الثاني من الأمرين ليست محلا لوقوع الطلاق فلا يقع - انظر مادة ( ٢٥٨ )

( مادة ٢٥٨ ) اذا علق الزوج الطلاق على شرطين أو على شيئين فإن وجدا أو الثاني منهما والمرأة في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق والا فلا

والشيء المعلق عليه وقوع الطلاق لا يخلو حاله من أحد أمرين الأول أن تمكن معرفته من غير الزوجة كدخولها دار فلان مثلاً ، الثاني أن لا تمكن معرفته إلا منها كحيضها ومحبتها لشيء مخصوص ، فإن كان الأول وثبت حصوله وقع الطلاق وإن كان الثاني كما إذا قال لها إن كنت تحبين فلانا فانت طالق فقالت أحبه وقع الطلاق لأن هذا شيء لا يعلم إلا من جهتها فيكون القول لها

وقبول قولها في هذه الحالة لا يسرى إلا عليها فإذا كان طلاقها وحدها معلقاً على شيء لا يعلم إلا من جهتها وأخبرت صدقت

أما إذا علق طلاق غيرها معها كما إذا قال لزوجته إن حضت فأنت طالق وفلائة ثم أخبرت بأنها حاضت فاما أنت يصدقها الزوج أو يكذبها فإن صدقها وقع الطلاق عليهما لثبوت الحيض بتصديقه وإن كذبها قبل قولها في حق نفسها لما تقدم ولا يقبل بالنسبة للتي معها لأنها متهمة في حق ضررتها فلا يقبل قولها حتى يعلم أنها حاضت حقيقة

ولا يقبل قولها في حق نفسها إلا إذا أخبرت والحيض قائم فإذا قالت حضت وطهرت فلا تصدق إذا كذبها الزوج لأنها أخبرت صما هو الشرط حال فواته فلا تصدق — انظر مادة ( ٢٥٩ )

---

( مادة ٢٥٩ ) ما لا يعلم وجوده إلا من المرأة فلا تصدق إلا في حق نفسها خاصة فإن علق طلاقها وطلاق ضررتها على حيضها نقالت حضت ولم يصدقها الزوج طاعت هي بإقرارها دون ضررتها ، وإن كان الحيض قد انقطع عنها فلا يقبل قولها

### هو الفصل الرابع ( في تفويض الطلاق للمرأة )

حيث ان الزوج هو الذى يملك ايقاع الطلاق على زوجته فله ان يوقعه بنفسه وله ان يأذن لها فى ايقاعه وهذا هو تفويض الطلاق للمرأة ومتى وجد هذا التفويض كان بتخيرها نفسها او يجعل امرها بيدها او بتعليق الطلاق على مشيئتها فليس له ان يرجع قبل جوابها وليس لها ان توقع الطلاق بعد المجلس الذى علمت فيه بهذا التفويض ما لم يكن مؤقتا بوقت او كان هناك ما يدل على عدم التوقيت بالمجلس كقوله اختارى نفسك فى أى وقت شئت — انظر مادة ( ٢٦٠ )

وتفويض الطلاق للمرأة يكون باحد امور ثلاثة الاول التخيير بان يقول لها اختارى نفسك . الثانى الامر باليد بان يقول لها امرك بيدك . الثالث تعليق صريح الطلاق على مشيئتها بان يقول لها اطلقى نفسك ان شئت . فالاول والثانى من كنايات الطلاق والثالث من صريحه

فتمت قال الرجل لزوجته اختارى نفسك أو أمرك بيدك ناويا تفويض الطلاق اليها فقد ملكها اياه فهى حينئذ مخيرة بين عدم ايقاع الطلاق وبين ايقاعه ولا يشترط دائما أن يكون الايقاع فى مجلس التفويض لان ذلك يختلف

---

( مادة ٢٦٠ ) للزوج أن يفوض الطلاق للمرأة ويملكها اياه اما بتخيرها نفسها او جعل امرها بيدها او بتفويضه لمشيئتها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد ايجابه قبل جواب المرأة

بإختلاف صيغته وحضور الزوجة ونغيبتها . ويبيانه أن الزوجة اما أن تكون موجودة في مجلس التفويض أو غير موجودة وعلى كل فاما أن يكون التفويض مطلقا أو مؤقتا بوقت معين أو فيه ما يدل على التعميم فالصورسته وكل منها له حكم يخصه واليك البيان

فالأولى أن تكون حاضرة في مجلس التفويض وكان مطلقا بأن قال لها اختارى نفسك أو أمرك بيدك ناويا الطلاق فليس لها أن توقعه الا في هذا المجلس ولو طال زمنه فان قامت منه بطل خيارها وليس قيامها هو الوحيد في ابطال خيارها بل لو وجد منها ما يدل على الاعراض ولو كان في المجلس بطل خيارها ايضا

والثانية أن تكون حاضرة وهو مؤقت بوقت معين كما اذا قال لها اختارى نفسك في ظرف عشرة أيام مثلا فلا يتقيد بالمجلس بل لها أن تختار نفسها ما دام الزمن الذي عينه لم ينقض

والثالثة أن تكون حاضرة وفيه ما يدل على التعميم كما اذا قال لها امرك بيدك متى شئت فلا يتقيد بالمجلس ايضا بل لها أن تختار نفسها في أى وقت شاءت كما يقتضيه التفويض

والرابعة أن تكون غائبة والتفويض مطابق فلا يتقيد بهذا المجلس بل بالمجلس الذي علمت فيه ولو طال زمن عدم العلم

والخامسة أن تكون غائبة والتفويض مؤقت بوقت معين فان بلغها قبل مضي الوقت فلها أن توقع الطلاق ما دام الوقت باقيا وان بلغها بعد مضي بطل خيارها لانه فوضه اليها في وقت مخصوص فلا يثبت في غيره

والسادسة أن تكون غائبة وفيه ما يدل على التعميم كما إذا قال  
جعلت أمر زوجتي يسدها متى شاءت فلا يتقيد بمجلس علمها بل لها أن  
تطابق نفسها في أي وقت شاءت كما هو مقتضى التفويض - انظر مادة  
( ٢٦١ )

والتفويض لا يوجب على المرأة أن توقع الطلاق بل تخير بين إيقاعه  
وعدمه ولذا لو قالت اخترت زوجي لم يقع، ولو قالت اخترت نفسي أو طلقت  
نفسى في الزمن الذي تملك ذلك فيه وكان التفويض بالتخير أو الأمر باليد  
فان نوى واحدة أو اثنتين فلا تقع الا واحدة بائنة وان نوى ثلاثا فان كان  
التفويض بلفظ الأمر باليد وقع ما نوى وان كان بلفظ التخير فلا يقع الا  
واحدة بائنة فان صرح بالثلاث في التخير وطلقت وقع الثلاث وانما كانت  
الطلقة الواقعة بائنة لان التخير ينبي عن الخلاص من ذلك الملك وهو لا  
يكون الا باليدونة اذ لو كان الواقع رجعيا لما حصلت فائدة التخير لأن له

---

( مادة ٢٦١ ) اذا قال الزوج لامرأته اختاري نفسك أو أمرك بيدك تاويا  
تفويض الطلاق اليها فلها أن تختار نفسها مادامت في مجلس علمها مشافهة ان كانت حاضرة  
أو اخبارا ان كانت غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم تقم أو تعرض فان قامت منه  
قبل صدور جوابها أو أنت قبله بما يدل على اعراضها بطل خيارها ما لم يكن التفويض  
معلقا بمشيئتها بأداة تفيد عموم الوقت أو مؤقتا بوقت معين فان كان معلقا بمشيئتها  
بأداة تفيد العموم فلها اختيار نفسها متى شاءت وان كان مؤقتا فلا يبطل خيارها الا  
بمضى الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تعلم بالتفويض الا بعد فوات الوقت المعين فلا  
خيار لها



واحدة فطلقت اثنتين أو ثلاثا فلا يقع شيء لاثنتي أتت بغير ما فوض إليها  
فكانت مبتدئة لا ممثلة لأمره — انظر مادة (٢٦٤)

وان خالفت في الوصف وكان التفويض مرسلا أيضا بان أمرها يباين  
فاوقعت رجعا أو بالعكس وقع ما أمر به الزوج ويلغو ما وصفت به لكونها  
مخالفة فيه

وان كان التفويض مقيدا بصريح المشيئة بان قال لها طلقي نفسك واحدة  
بأثنتي ان شئت او اثنتين أو ثلاثا ان شئت فان وافقت فالامر ظاهر وان  
خالفت فلا يقع شيء سواء كانت المخالفة في العدد أو في الوصف وسواء  
كانت المخالفة في العدد بأقل أو أكثر لأن التفويض في هذه الحالة يكون  
معناه ان شئت أن تطلقى نفسك فلا توفى الا ما أمرتك به فاذا أوقعت  
غيره تكون مخالفة له فلا يقع شيئا أصلا — انظر مادة (٢٦٥)

( مادة ٢٦٤ ) المخالفة في أصل العدد تبطل الجواب لو خالفت بأكثر لا بأقل فاذا  
فوض الزوج للمرأة تطلقه واحدة فطلقت نفسها ثلاثا فلا يقع شيء ولو قال لها طلقي  
نفسك ثلاثا أو اثنتين فطلقت واحدة وقمت الواحدة

( مادة ٢٦٥ ) المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به  
المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج فلو أمرها يباين فخالفت أو برجمي  
فمكست الجواب فانه يقع ما أمر به وهذا اذا لم يكن الطلاق معلقا بمشيئتها فان كان معلقا  
بمشيئتها وخالفت في الوصف بطل الجواب رأسا وكذا لو خالفت في العدد ولو بأقل

































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































